جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي

-فترة ما بعد الحرب الباردة-

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسات الخارجية

اعداد الطالب:

فكيك حكيم

إشراف الأستاذ:

مشري عبد الحميد

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا الاتمام هذا العمل. فالحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا.

على الأصيل نسير، والاصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولاً: لأستاذنا الفاضل المشرف على هذه الدراسة الأستاذ مشري عبد الحميد، إذ لم يبخل علينا بتوجيهاته وارشاداته وملاحظاته العلمية النيرة.

ثانيا: لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

أخيرا: لكل من قدم يد العون والمساعدة طيلة فترة انجاز هذا البحث.

إهداء:

إلى كل العائلة والأصدقاء

حكيم فكيك

خطة الدراسة

ملخص الدراسة.

مقدمة.

الإطار المفاهيمي.

الإطار النظري.

الفصل الأول: النظام الدولي بين: صعود وسقوط القوى الكبرى.

المبحث الأول: النظام الدولي.

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي.

المطلب الثاني: التحديات الكونية للقوى الكبرى في النظام الدولي الحالي.

المبحث الثاني: صعود وسقوط القوى الكبرى.

المطلب الأول: صعود القوى الكبرى.

المطلب الثاني: سقوط القوى الكبرى.

الفصل الثاني: النظام الدولي بين: الهيمنة الأمريكية وتنامي القوة الصينية.

المبحث الأول: الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: ترسيخ الأحادية القطبية في ظل غياب قوة منافسة (موازية).

المطلب الثاني: آثار طروحات فوكوياما وهنتنغتون في السياسات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية المتّبعة للحفاظ على الهيمنة.

المبحث الثاني: التوجه العلمي للصين.

المطلب الأول: واقع القوة المتنامية للصين.

المطلب الثاني: الرهانات الجيو-استراتيجية للصين.

المطلب الثالث: تطوير علاقات الصين الخارجية.

الفصل الثالث: تفاعل العلاقات الأمريكية-الصينية وأثرها على النظام الدولي.

المبحث الأول: واقع توازن القوى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني المتنامي.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الصينية لمواجهة النفوذ الأمريكي.

المبحث الثاني: النظام الدولي في ظل العلاقات الأمريكية-الصينية.

المطلب الأول: النظام الدولي في ظل علاقات أمريكية-صينية تعاونية .

المطلب الثاني: النظام الدولي في ظل علاقات أمريكية-صينية تصادمية.

الخاتمة.

ملخص الدراسة

تعتبر دراسة النظام الدولي وتفاعل علاقات القوى الكبرى فيه، من بين المواضيع والدراسات التي لاقت اهتمامًا من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، إذ أصبحت هذ التفاعلات تضفي معطيات جديدة في النظام الدولي، لذا اهتمت هذه الدراسة بتفحص النظام الدولي والتحديات التي تشكلها أوضاعه على القوى الكبرى بما فيها القوّة الخارقة الا وهي الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا مع ازدياد أهمية متغير الصعود الصيني وما اصطحبه من آثار كبيرة على النظام الاقتصادي العالمي، هذا الأخير بدوره اصبح محدد رئيسي في توجيه العلاقات الدولية، ومن هنا فان قواعد النظام الدولي أصبحت تتركز على المتغير الاقتصادي اكثر من أي متغير آخر رغم أهمية المجالات الأخرى .

من خلال هذه المعطيات، ارتأت هذه الدراسة إلى تحديد عوامل صعود وسقوط القوى الكبرى امام التحديات التي تواجهها. كما اهتمت هذه بالحديث عن مضامين القوى لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة حيث عملت على ترسيخها والحفاظ عليها، والصين التي بدورها تحاول الصعود والتموقع لتصبح قطب عالمي مستقل عن النفوذ والهيمنة الأمريكية.

في الأخير تمّ استعراض تفاعل العلاقات الثنائية الأمريكية-الصينية في إطار موازين القوى بين القوتين وآثارها على النظام الدولي، ليتم التوصل في الى استنتاجات تخصّ المتغيرات الأساسية في الدراسة التي هي كالتالي: الصعود الصيني، الأدوار الأمريكية والنظام الدولي.

Résumé

L'ordre international et l'interaction des grandes puissances dans l'ordre actuel, fait l'objet d'études et d'analyses qui préoccupent les chercheurs et analystes du monde, en ce sens que les nouvelles données induites par les interactions de ces puissances.

Les études mettent en exergue cet ordre international et les défis en découlent. Ces paramètres de fluctuation, préoccupent également la première puissance mondiale par ses retomber multiformes et multidimensionnelles surtout face aux paramètres de montée de la chine et ses répercussions sur l'ordre économique planétaire ; La donne économique est désormais le paramètre principal dans l'orientation des relations internationales.

Compte tenu de ces fluctuations, cette étude vise a souligné les facteurs de déclin et de l'émergence de grandes puissances qui relèvent les défis ainsi présents face à l'obligation de satisfaire l'offre nationale et mondiale. Elles s'intéressent également aux inductions qui ont fait des états unis une puissance hégémonique, par la préservation de son idée de consolidation de son rôle au niveau international.

C'est ainsi que la chine cherche à influencer le cours des événement en tentant de s'imposer en tant que pôle incontournable et membre de l'échiquier mondial loin des pressions et de la dépendance de l'hégémonie américaine.

En dernier, dans le cadre des équilibres des forces, l'étude a démontré le rôle interactif des relations sino-américaine et leurs l'ordre international, pour arriver enfin à conclure sur les variations essentielles dans cette étude à savoir:

- l'émergence de la chine.

- Les rôles des états unis.

- L'ordre international.

مقدمة

مقدمــة

اتسمت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ببروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقطبين متضادين على المسرح الدولي، وارتباط ذلك بنوع من الحروب كانت تطورية وشاملة عرفت بالحرب الباردة، حيث عرفت هذه الفترة صراع في شتى المجالات بين القطبين هادفين بذلك إلى تفوق احدهما على الآخر، مما سيمنح المتفوق الزعامة والهيمنة العالمية والدولية، وهو ما أبرزته آنذاك العديد من المتغيرات والأحداث الدولية والقضايا العالمية كالسباق نحو التسلح، بؤر التوتر والتنافس على مناطق النفوذ والقوة، وما تلتها من إصلاحات سياسية واقتصادية من الطرف السوفيتي وحتى التطور الذي شهدته العلاقات السوفيتية- الأمريكية، مما إنعكس سلبا على الاتحاد السوفيتي وأدى به إلى الانهيار، وبالتالي نهاية منطق الحرب الباردة الذي كان قد طغى على العلاقات الدولية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة من جهة أخرى.

في ظل هذا المعطى الجديد في حقل العلاقات والتحولات الدولية التي شهدها العالم بعد هذه المرحلة، والتي اتسمت بتغيرات في هيكل النظام الدولي وظهور ملامح تشكل نظام دولي جديد الذي من أبرز ملامحه بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة تسعى لتكريس هيمنتها واستغلال قوتها وذلك انطلاقا من الشعور الذي تولد لديها منذ نشأتها بأنها النموذج الذي يقتدى به سياسيا واقتصاديا وحتى ثقافيا، إذ ينبغي أن يسير العالم وفقه ونشره على العالم من خلال تبني استراتيجيات وسياسات دولية مبنية على هذا الإحساس بالمسؤولية العالمية في نشر قيمها على مستوى العالم، والتي تعتبرها صالحة لكل زمان ومكان، مما سيمكنها بدوره من ترسيخ هيمنتها على العالم وبالتالي رسم نظام دولي أحادي القطبية يتوافق مع نظرتها للعالم، ويخدم مصالحها ويكون غير ذلك الذي رسم من قبل في حقبة الثنائية القطبية.

ومع تطور النظام الدولي وتزايد أهمية المتغير الاقتصادي كمعيار رئيسي لديناميات وتوازنات التفاعلات الدولية، وبروز الأهمية الجيو-اقتصادية في العلاقات الدولية بدأت تظهر قوى ذات شأن اقتصادي دولي والتي سميت بذلك الدول الصاعدة، لعلّ أبرزها الجمهورية الشعبية الصينية التي بدورها استغلت قدراتها في التنمية الاقتصادية ما بين 1990 و2010، لتحتل المكانة الثانية عالميا في الاقتصاد وراء الولايات المتحدة الأمريكية.

منطلق هذا التوجه العالمي للصين يكمن في التطورات التي عرفتها هذه الدولة بدءا من حقبة **"ماو زي دونج"** الذي أسمى النظام العالمي في فترته "بالتناغم العظيم"، مرددا أصداء الفلسفة الكلاسيكية للإمبراطورية الصينية قدما، والذي كان يدير شؤون بلاده الدولية من أسس الطبيعة الفريدة للصين وصولا إلى حقبة **"دنج هسياوبنج"** من خلال برامج تحديثية جعلت هذه الدولة تسجل أعلى نسب نمو في العالم وباستمرارية بعدما استثمر في الجانب البشري وبعدها في الجانب المادي، مما اكسبها مكانة في النظام الدولي الحالي إلى درجة أن الكثير من الباحثين أصبح يدرج الصين في خانة المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة العالمية، خصوصا مع ظهور دراسات تتحدث عن الصعود الصيني واحتمالات التراجع الأمريكي في ظل النظام الدولي المعقد، وما تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية من رهانات و تحديات أنهكتها اقتصاديا وعسكريا، وظهور قوى ودول عديدة مناهضة للهيمنة الأمريكية.

ابرز هذه الدراسات هي التي قام بها **"جون كينيدي"** عام 1988م المعنونة بـــــ:**"صعود وسقوط القوى الكبرى"** الذي تحدث فيها عن تأثير المتغير الاقتصادي ودوره في تكوين أو إسقاط قوة المجالات الأخرى، كالقوة العسكرية والنفوذ السياسي على المستوى الدولي، ومن المفارقة أن يكون هذا المتغير هو الأساس في الحديث عن الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية، باعتباره العامل الأبرز في تحديد مضامين قوة الدولة.

وانطلاقا من كل هذا فان الدارس لهذه التطورات سيظهر لهذا نسق دولي يطغى عليه التنافس على الهيمنة العالمية، فالخوف دائما ما ينتاب دولة من دولة ما أخرى في النظام الدولي، وهو حال الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض أن ينافسها أي كيان آخر في التحكم بالعالم، ولكن الوضع الذي آل إليه النظام الدولي من ظهور تحديات قد لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية مواجهتها لوحدها خصوصا مع ازدياد القوة لدى الدول الأخرى وإراداتها لكسب مكانة ونفوذ أكبر، وكذا اتساع الفجوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الكثير من القضايا الحسّاسة، من هنا نحاول معالجة هذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية:

❖ **ما هي آثار الصعود الصيني على الهيمنة الأمريكية؟**

وللتفصيل أكثر في هذه الإشكالية نستعين ببعض الأسئلة الفرعية:

- ما هي التحديات التي تواجهها الهيمنة الأمريكية في ظل التحولات الدولية الراهنة؟
- ماهي الاثار المترتبة على الصعود الصيني على النظام الدولي؟
- هل يرتبط تغير الأدوار الوظيفية للولايات المتحدة بوجود قوى أخرى منافسة مثل الصين؟

- ما هي انعكاسات الصعود الصيني على العلاقات الثنائية الأمريكية- الصينية؟
- هل يمكن للصين أن تحتل دور القوة المهيمنة؟ ما هي الفرص وما هي القيود؟

1. صياغة الفروض:

لمعالجة هذه الإشكاليات وضعت الفرضيات التالية:

- يرتبط تراجع الهيمنة الامريكية بطبيعة التحديات الكونية التي باتت تستعصي على الحلول الأحادية.
- هناك علاقة بين تراجع الهيمنة الامريكية والصعود الصيني.
- يرتبط تغير الادوار الامريكية العالمية بالتغيرات البنيوية للنسق الدولي جراء صعود قوى جديدة.

2. حدود الدراسة:

أ. المجال الزماني:

حددت الفترة الزمانية للدراسة من نهاية الحرب الباردة أي من عام 1990 إلى غاية 2015 وهذا لا يعني التوقف عند هذه المرحلة الزمانية، فمن مستلزمات الدراسة العودة إلى فترات زمانية سابقة للاستفادة منها في التحليل.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية الموضوع، وكذا إثراء المنظومة الأكاديمية بها خصوصا وأنّ الموضوع المدروس يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الفواعل الدولية وبالتحديد القوة المهيمنة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الصاعدة التي هي جمهورية الصين الشعبية، وبالتالي فالموضوع ذو أهمية كبرى لدى المنظّرين والمفكرين في الميدان السياسي في حقل العلاقات الدولية والسياسات العالمية.

4. مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي كانت وراء اختيار الموضوع، يمكن إجمالها فيما يلي:

هذه الأسباب ترتبط بأهمية الموضوع الذي أصبح يحظى باهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية. فالموضوع الذي نحن بصدد دراسته هو موضوع الساعة وبالتالي دراسته أولا

تكون لفهم الظاهرة أو محاولة تفسيرها وإعطائها تحليلا منهجيًا ومنطقيا وذلك بجمع أكبر قدر من المعلومات مما سيفيدنا في فهم الموضوع.

ومن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تكمن في كونه مازال قيد النقاش والمناظرة في الأوساط الأكاديمية مما شكل الدافع في إعطاء وجهة نظر فيما يخص الموضوع ولكونه أيضا أحدث تطورات وتغييرات شكلت تاريخا جديدا في العلاقات السياسية الدولية.

5. المقاربة المنهجية:

إن البحث الأكاديمي ليكون مكتملا من الناحية المنهجية ويكون صحيحا وفق الأعراف الأكاديمية المتفق عليها ينبغي أن تستخدم فيه وسائل وأدوات منهجية، وطبيعة الموضوع قيد الدراسة تفرض علينا إتباع مجموعة من المناهج لتحليل الظاهرة، ومن المناهج التي يمكن توظيفها نجد:

أ. المنهج التاريخي:

هو عبارة عن إعادة الماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها وتمحيصها وأخيرا تأليفها ليتم عرض الحقائق عرضا صحيحا حتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج دلالات وبراهين علمية واضحة، تساعدنا في تحليل الظواهر قيد الدراسة المتمثلة في خلفية التطورات التي تشهدها الدولة الصينية بدءا بالتحديثات الأربعة الأساسية التي انطلق منها الازدهار الصيني في مجال الاقتصاد التنمية البشرية، الثورة الزراعية ومجال التصنيع والتكنولوجيا. كذلك ظاهرة الهيمنة الأمريكية من منطلقها التأسيسي والنظريات التي رسمت وفسرت الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وكوّنتها، كصدام الحضارات ونهاية التاريخ، وصولا إلى الفوضى الخلاقة.

ب. المنهج المقارن:

هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه التشابه والاختلاف بين الظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة في إطار المقارنة بين القوة الصينية والقوة الأمريكية وذلك بغية توضيح الفوارق والتقاربات بين القوتين.

6. المقاربة النظرية:

إن أهم المعيقات التي قد تواجه الباحث لفهم السياسات الدولية هي الكم الهائل من المعلومات التي يتلقاها الباحث ويصعب صياغتها في نطاقها الصحيح وسرعة توالي الأحداث والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي. فالإنسان حينما يواجه الكثير من الأفكار والمعلومات حول موضوع ما فالتخمين في ذلك يكون أصعب وبالتالي ينبغي عليه استعمال وسائل وأدوات نظرية ومنهجية تساعده في تحليل الظواهر الدولية وتفسيرها.

فالنظرية هي نوع الوسائل التبسيطية التي تساعد الباحث على فهم وتحليل السياسات العالمية وبالتالي فهي تتجاوز إطارها الافتراضي التصوري لتصل لدرجة التفسير والتحليل.[1]

إن موضوع الدراسة المتكون من ثلاث متغيرات أساسية تبرز ظواهر سياسية معقدة والتي هي الصعود الصيني، وتغير الأدوار الأمريكية، والنظام الدولي، فدراسة هذه المتغيرات وتحليلها بواسطة مقاربة نظرية واحدة يعتبر أمراً صعباً كما قد يكون مستحيل، وبالتالي فمن الضروري الاستنجاد بمختلف النظريات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية وذلك بأسلوب تحليلي تفسيري، وهذه النظريات هي:

أ. النظرية الواقعية:

تعد هذه النظرية من أقدم المنظورات في الفكر السياسي، ومن أبرز مطوّريها " هانس مورغانتو" و"جورج كينان"، "فريدريك شورمان" وآخرون، اتفق الجميع فيها على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي على المسرح العالمي وهي الفاعل ذات السيادة من الناحية القانونية، أي لا شيء ولا فاعل يعلو فوق الدولة ويحد من تصرفاتها، كما تقوم كذلك هذه النظرية على أسس أخرى وهي فوضوية النظام الدولي الذي هو من المصطلحات الأساسية في حقل العلاقات الدولية وهو في معناه غياب سلطة عالمية أو قيادة فالواقعيون يرو هذا المبدأ أي فوضوية النظام الدولي يرجع إلى الصراع الذي يحدث بين الدول من أجل السلطة وهذا الصراع بدوره راجع إلى الطبيعة البشرية الثابتة على الصراع والتنافس والتي تتصف بالأنانية.

كذلك تركز هذه النظرية على مفهوم القوة، فحسب تحديد "هانس مورغانتو" فإنه يربط هذا المبدأ ضمن المكونات الأساسية للنظام الدولي، القوة هي مدى قدرة الدولة على إثبات

[1] جون بيليس، ستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية*** (دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.4،5.

وجودها في المسرح الدولي سواء بالتأثير النسبي الذي تمارسه في علاقاتها المتبادلة، سواء بإبراز تزايد قوتها المادية التي تمنحها القدرة على ممارسة النفوذ. فالتفاعل الذي يتم بين هذه المكونات المادية والغير مادية هو الذي يحدد قوة الدولة.[1]

ومن المنطلقات الأساسية أيضا للنظرية الواقعية نجد مبدأ المصلحة فالدول بتحركاتها في النظام الدولي ما تتبع وما تبحث إلا لتحقيق مصالحها والحفاظ عليها باستعمال كل الوسائل التي تحقق لها ذلك.

كما ظهر تطور جديد في المدرسة الواقعية تحت اسم الواقعية الجديدة، التي بدورها أحدثت مرتكز جديد في هذه النظرية إلا وهو بنيوية النظام الدولي التي هي من تحدد قواعد تصرفات الفواعل الدولية.[2] فهذه النظرية في هذه الدراسة تساعد على تفسير سلوك القوة المهيمنة في النظام الدولي وتحليل تفاعلاتها الدولية كقوة عظمى تتحدى الجميع في ذلك، كما تساهم الواقعية أيضا على تفسير تواصل تعقيد السياسات الدولية والنظام الدولي بشكله الواسع.

ب. النظرية الليبرالية:

في بداية السبعينات "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" اهتموا بآلية الاعتماد المتبادل التي في نظرهم تمثل التحول الأساسي على المستوى الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[3]

على عكس الواقعية فان النظرية اللبرالية أو مذهب الحرية كما يسميها دعاة المدرسة الليبرالية، أو كما تعرف غالبا باسم التعددية تؤمن بأن البشر يمكن الارتقاء بهم إلى درجة الكمال ومنطلق ذلك هو تبني الديمقراطية لتطوير هذه الإمكانية، وأن الأفكار هي أساس هذا التطور الذي يكمن في إطار التعاون والاعتماد المتبادل ولهذا يخالف اللبراليين المدرسة الواقعية في القول أن الحرب هي الشرط الطبيعي في السياسات العالمية.[4]

رغم أن النظرية اللبرالية لا تنكر أهمية الدولة في مسرح السياسات الدولية إلا أنهم لا يعتبرونها الفاعل الوحيد والمركزي، فلذلك هم يضيفون فواعل أخرى غير الدول فالمنظمات الدولية مثلا يمكن أن تكون فاعلا أساسيا في بعض المسائل أو القضايا كذلك المنظمات غير الحكومية كمنظمة حقوق الإنسان، وجماعات حماية البيئة الشركات المتعددة الجنسيات

---

[1] جهاد عودة، ***النظام الدولي: نظريات وإشكاليات*** (د.ع.ن، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.28.
[2] اسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص.22.
[3] Jean Jaques Roches, ***Théories des relations internationales*** (paris : Montchrestien, 4. éd., 2002), p.112.
[4] الطيب بوعزة، ***نقد اللبرالية*** (د.ع.ن: دار المعارف الحكمية، 2008)، ص.97.

الجماعات الإرهابية التي كلها تأثروا تساهم في توجيه السياسات الدولية، لهذا تزايد أهمية الشبكات التي تتخطى الحدود الوطنية يعود إلى الاتجاه نحو تحقيق ما يسمى المجتمع العالمي.

أما فيما يخص منطق الثورة فالنظرية اللبرالية لا تنقص من أهمية القوة العسكرية لكن ليس لدرجة الواقعيين، ففي نظرهم إلى المصلحة الوطنية يؤكدون على أهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، كما يعتقدون اللبراليون بأن النظام الدولي ينطلق من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القواعد المؤسساتية والنظم الدولية التي تشمل القوانين والتشريعات المتفق عليها، وهم في ذلك في دراستهم للسياسة العالمية يركزون على تحليل السياسة الخارجية للدول من خلال النظر فيما إذا كانت موجهة نحو الاهتمام بالفرد، كما يركزون أيضا على المواضيع التي يشملها متغير العبر الوطنية من قضايا العصرنة، الاعتماد المتبادل، التكامل والمنظومات الدولية.[1] النظرية اللبرالية في هذه الدراسة تساعد على تفسير التوجهات الحديثة للسياسات الدولية المبنية على التكامل والتكتلات والتحالفات التي تنادي إلى ضرورة تكثيف التعاون والارتقاء بمنطق الاعتماد المتبادل، وتبني مفهوم القوة الناعمة والعمل على تطوير القواعد التحتية للمجالات الحيوية بالنسبة للدول كالاقتصاد والتكنولوجية وعصرنة المنظومة العسكرية لتحقيق قوة شاملة حسب المفهوم الليبرالي وهو حال الصين حاليا وبالتالي فالتحليل في هذه الدراسة للتوجه العالمي للصين يكون وفق هذا المنظور.

7. الدراسات السابقة:

تناول هذا الموضوع بالدراسة "هنري كيسنجر" في مؤلفه **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ** الصادر سنة 2014 تحدث فيه عن مسألة النظام العالمي وما تتخلله عن أزمنة كانت تتحكم فيه القوى باختلاف توجهاتها بدءا بالقوة الأوروبية ثم الأمريكية وما تتطلع إليه القوى الكبرى في عصرنا الحالي من توجهاتها في النظام الدولي حال القوى الأسيوية كاليابان، الهند والصين وما آل إليه النظام الدولي وذلك من خلال التساؤل الجوهري في دراسته إلى أين نحن ذاهبون من هنا؟

كما تناول أيضا هذا الموضوع في متغيرة الهيمنة الأمريكية، الدكتور "صالح موهوبي" في مؤلفه **العالم في أزمة** باللغة الفرنسية Le monde en crise من خلال التساؤل الأساسي الذي يقول: هل هي نهاية الأحادية القطبية الأمريكية؟ صدر هذا الكتاب سنة 2010.

[1] جون بيليس، ستيف سميث، ***مرجع سابق***، ص.8،9.

كما تطرق أيضا إلى دراسة تتحدث عن صعود وسقوط القوى الكبرى في نظام دولي يتسم بالتعقيد والذي هو المتغير التابع في هذه الدراسة، المفكر البريطاني "بول كينيدي" في كتابه **صعود وسقوط القوى الكبرى** الصادر عام 1988، عنوانه باللغة الفرنسية بما أنها النسخة المستخدمة في هذه الدراسة هو: *Naissance et déclin des grandes puissances.*

8. تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة وفق متغيراتها الواضحة في العنوان الذي تظهر فيه ثلاث متغيرات، وبالتالي تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول:

مقسم إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين، سيتم التطرق فيه إلى نظام دولي قائم، أساسه الإيديولوجية الغربية بامتياز.

في المبحث الأول سيتم الحديث عن التحديات التي تواجهها القوى الكبرى في ظل هذا النظام القائم، من كوارث طبيعية، أزمات سياسية دولية، أزمات دولية اقتصادية، وأزمة النظام بحد ذاته خصوصا بين الاقتصاد المعولم في إطار العولمة التي تنخر السيادة، وهذه الأخيرة التي بدورها تحاول البقاء على نظامها.

كما سيتم التطرق في المبحث الثاني من هذا الفصل عن صعود وسقوط القوى في هذا النظام وذلك من خلال الحديث عن العوامل التي تساهم في إحداث مثل هذه التطورات أي السقوط والصعود.

أما فيما يخص **الفصل الثاني:** الذي كذلك تم تقسيمه إلى مبحثين وكل مبحث إلى ثلاث مطالب سيتم الحديث في هذا المبحث عن الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة والتحليل فيه يكون انطلاقا من التساؤل التالي: لماذا الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في شؤون كل بقعة في العالم؟وسنستنتج بأن انعدام التهديد في محيطها القريب وهي تهيمن عليه، ولغرض البقاء كقوة عظمى يجب عليها أن تتجه عالميا لتمنع قوة أخرى من بسط هيمنتها على مستوى إقليمها (كما فعلت مع الاتحاد السوفييتي سابقا بسياسات الاحتواء وتفعل مع الصين حاليا)، وهذا ما يفسر السياسات الجديدة الأمريكية والصينية في إقليميهما التي تتجلى في إعادة العلاقات الثنائية مع الجيران الأعداء كوبا وتايوان على التوالي (الجدلية الأمنية).

كذلك تحليل الاستراتيجيات البناءة وقراءة أطروحات "فوكوياما" او "هنتغتون" على أنها تغيير في الأدوار الأمريكية، بينما في المبحث الثاني سيتم الحديث فيه عن واقع القوة المتنامية للصين الذي يجعل منها قوة كبرى في الساحة الدولية، وبالتالي الحديث عن الإستراتيجية العالمية للصين، والتحليل هنا يبدأ من التساؤل الأساسي، هل الصين تسعى للهيمنة العالمية؟

أما فيما يخص **الفصل الثالث:** الحديث فيه يكون حول تأثير الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية باعتبارهما متغيرين ثابتين في هذه الدراسة على النظام الدولي الذي يعتبر بدوره متغير تابع سيتأثر حتما بتغير أدوار واستراتيجيات قوة كانت ولا تزال مهيمنة ومتحكمة نسبيا على جل مناطق النفوذ في العالم.

وكذلك بصعود قوة أخرى تمتلك في أيديها أوراق قوة رابحة تستطيع استعمالها لأهداف تريد تحقيقها قد يكون صداها على المستوى العالمي وبالتالي التأثير على النظام الدولي.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر القوى العظمى الوحيدة في العالم في عصرنا الحالي لما تملك من ترسانة عسكرية الأكبر في العالم كما تعتبر القوة العسكرية الأولى في العالم رغم المنافسة التي تتلقاها من الصين التي بدورها تحتل المرتبة الثانية في القوة الاقتصادية وحتى عسكريا لا يستهان بها.

أما بالنسبة للصين فهي دولة صاعدة، وقد أصبحنا نسمع في الأوساط الرسمية الصينية وحتى الأكاديمية عن "الصعود السلمي للصين"، فالصينيون فهموا أن كل منطلق يهدف للقوة يجب أن يكون مكتفيا ذاتيا، فتوجهها (الصين) العالمي اقتصاديا وتعاظمها في هذا المجال واكتسابها لهذه القوة سيمنحها فرصا أكبر بأن تصبح قوة عسكرية وهذا باعتبار أن القوة الاقتصادية هي أساس ومنطلق كل قوة في المجالات الأخرى، وفي ظل كل هذا:

كيف تكون طبيعة العلاقات الأمريكية – الصينية؟

ماهي الآثار التي ستضفيها موازين القوى بين هاتين القوتين؟

وما مآل النظام الدولي في ظل العلاقات الصينية الأمريكية؟

أي بهذا الشكل تصادمية أم تعاونية ... نظام سلمي آمن أم نظام تصادمي غير آمن.

9. الإطار المفاهيمي:

1- الدول الصاعدة:

هو المصطلح الذي أطلق على الدول ذات أسرع نمو اقتصادي في العالم وأكبره ولفترة طويلة، مما سمح للدول المعنية بهذا المصطلح تطوير قواعدها التحتية وبنيتها الاقتصادية وكذلك تطوير المجالات الأخرى كالمجال العسكري والنفوذ السياسي.[1]

ظهر مصطلح الدول الصاعدة في سنوات الثمانينات في حديث الخبير الاقتصادي الهولندي "انطونيو فان اتمايل" الذي قال بشأن هذه الدول أنها تلك الدول في طريق النمو والتي تمنح الفرص للمستثمرين.

لعل أبرز الدول الصاعدة هي مجموعة البريكس أي البرازيل- روسيا- الهند- الصين والمنظّمة أخيرا إفريقيا الجنوبية، ويبلغ قوام الدخل الفردي الخام العالمي (PIB) للدول الصاعدة 40% عام 2011 وتقول دراسات أخرى أنه سيتجاوز 45% عام 2017.[2]

إن هذا المفهوم ما يزال يكتنفه الكثير من الغموض عند المفكرين السياسيين، ولكن نستطيع تقديم بعض التعاريف لدى الدارسين في العلاقات الدولية، منهم تعريف الدكتور "إسماعيل مقلد" حيث يقول: هو ذلك التفوق لدى دولة ما، وهو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق تحالفات أو إتلاف قوة مضادة، وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي في نطاق القوة لكنها ليست الوحيدة، كما يشير أيضا إلى أن توازن القوى سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية التي تعني بظاهرة القوة، وأن الدول تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومكانتها الدولية من خلال الصراع والتنافس على اكتساب قوة أكبر وهدف ذلك أيضا تحقيق توازن القوى.[3]

وفي ظل قيام معطيات جديدة بعد الحرب الباردة أخذ مصطلح موازين القوى بالتوسع ليشمل مجالات أخرى خصوصا مع ظهور قوى جديدة صاعدة في مجالات معينة وتعتبر أقطاب فيها، كالقوة الاقتصادية للدول الصاعدة، تزايد النفوذ السياسي للاتحاد الأوروبي وعودة روسيا للساحة الدولية، وهو الوصف الذي نجح فيه "هنري كسنجر" حينما قال إن النظام الدولي المعاصر يتسم بالثنائية القطبية على المستوى العسكري والاستراتيجي وبالتعددية القطبية على

---

1 www.econmonde.com/p/qui-sont-les- pays-emergents.html (04/03/2016)

2 www.glossaire.international.com/pays/tous-termes/pays-emergent,html, (04/03/2016)

[3] إسماعيل صبري مقلد، ***مرجع سابق***، ص.265.

المستوى السياسي والاقتصادي[1]، وهو ما يؤكد على أن موازين القوى لم تصبح تقاس كما كانت عليه قبل نهاية الحرب الباردة، فالحديث عن هذا المتغير يجبأن لا يكتفي بمجالات معينة بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مضامين القوة لدى كل طرف ذا قوة تقاس على أنها كبرى.

على العموم توازن القوى في النظام الدولي معقد يتصف بالحركية وربما يؤدي إلى الاستقرار، القول ربما هنا لأن للتوازن أشكال متعددة يؤدي بعضها للاستقرار ويقود بعضها الآخر للحروب.

فالمقصود هنا من كل هذا أن توازن القوى هي الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا حيث لن تستطيع دولة فرض هيمنتها على دولة أو دول أخرى والتوازن المدلول يتحقق نتيجة للصراع الدولي.

كما كان "كيسنجر" يربط بين الاستقرار وتوازن القوى، وكان لديه شعار لا استقرار بدون توازن.

توازن القوى نتيجة حتمية لظاهرة الصراع الدولي، فهذه الظاهرة هي غريزة من غرائز الدولة، فغاية كل دولة زيادة قوتها ونفوذها إلى أقصى حد وبما أن الصراع ظاهرة طبيعية فمن البديهي أن تعمل الدول لاكتساب درجة متقاربة من القوة فيتشكل فيما بينها توازن القوى الذي يشكل النظام الدولي.

2- التحديات الكونية:

هي الجوانب السلبية من الوضع الدولي التي تواجهها الدول والمجموعات الدولية، المنظمات الدولية الحكومية أو الغير الحكومية وتتمثل في التحديات الكبرى والمشاكل العالمية.[2] بحيث أنها قد تكون عوائق أمام ازدهار الدول وتطور الأوضاع الدولية نحو الأحسن كما أنها قد تكون هواجس أمام السلام والأمن العالميين، فهناك العديد من القضايا العالمية التي تعتبر من التحديات التي تواجهها القوى الدولية، وأبرزها هي:

الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة، إصلاح الديمقراطية، معالجة سلبيات العولمة ومراعاة حقوق الإنسان، التغييرات المناخية التي تسببها الغازات السامة التي تتدفق من الصناعات الكبيرة وكذا الأسلحة المستعملة في الحروب، مواجهة الفقر التي تعاني منه العديد

[1] هنري كيسنجر، ***النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ***، تر: فاضل جنكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2014)، 173.
[2] آية الله السيد هادي المدرسي، ***التحديات الكونية ومتطلبات ترميم الحضارة***، (بيروت: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية،2009)، ص9.

من الشعوب في العالم، حوار الديانات، تزايد القضايا العرقية والخلافات المذهبية وغيرها من التحديات ذات الطابع الإيديولوجي، مشاكل العالم الثالث، مشاكل الشرق الأوسط بالخصوص القضايا الحساسة فيها كالقضية الفلسطينية، الملف السوري، قضية النووي الإيراني، علاقات الكوريتين، التمييز العنصري، الأزمات الاقتصادية التي تعتبر من الأزمات التي تثير الصراع بين القوى الكبرى الباحثة عن مزيد من المكاسب و الهيمنة على المناطق الجيو-اقتصادية وغيرها من القضايا البيئية والإنسانية، السياسية والاقتصادية والأمنية.

يقول "أيان بريمر" في كتابه "**عالم بلا قيادة**": "في النظام العالمي لا يتمكن بلد واحد أو تحالف دائم للبلدان من مواجهة تحديات القيادة العولمة".[1]وهو يتحدث هنا عن التحديات التي تواجهها القوى الكبرى في النظام الدولي حيث يقول بأنها أصبحت قطب اقتصادي وذات نفوذ سياسي لا يستهان به، وتعتبر ذات مسؤولية دولية، سواء في إيجاد أو إثارة هذه التحديات وسواء في اجاد واقتراح الحلول للمشاكل العالمية، كذلك الاتحاد الأوربي الذي يراه الكثير على أنه قطب ذات نفوذ اقتصادي وسياسي لا يمكن الاستغناء عنه في حل المعضلات الأمنية والأزمات الاقتصادية، فما هو موقع كل هذه القوى في كل هذا خصوصا أمام الهيمنة الأمريكية التي بدورها لا تستطيع مجابهة هذه التحديات لوحدها.بالتالي فالتحديات الكونية هي تلك المعضلات والمشاكل والقضايا العالمية الكبرى التي تعترض السلم والأمن الدوليين سواء فيما تحدثه من خلل في كل الميادين أو سواء فيما قد تثيره من صراع وتنافس بين القوى الدولية.

3- الرهانات الجيو- استراتيجية:

يشهد العالم تحولات عميقة على مستوى العلاقات الدولية بمفهومها الأشمل، التي هي في الواقع جملة ارتدادات للنقلة الكبيرة التي عرفتها الأوضاع الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وكذا ظهور العديد من المتغيرات الجديدة وبروز قوى صاعدة أصبح لها نفوذ كبير في النظام الدولي، و ظهور العديد من المؤشرات التي تثبت تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المسائل العالمية الكبرى، أو على الأقل فهي تغير من استراتيجياتها وأدوارها لتفسح المجال أو لاشتراك قوى أخرى في حل القضايا العالمية التي أصبحت تنهكها وتستنزف قواها سواءً اقتصاديا عسكريا وبشريا، وحتى سُمعتها أصبحت ناقصة المصداقية لدى الكثير من شعوب

[1] أيان بريمر، ***عالم بلا قيادة***، تر: فاطمة الذهبي، (بيروت: دار الفارابي، 2014)، ص.9.

العالم،[1] وهو ما تفسره المواقف الأمريكية إزاء المبادرات التي تتقدم بها الكثير من القوى في العديد من القضايا في مناطق حيوية بالنسبة للنفوذ الأمريكي والغربي، وحتى أمام حلفائها كالتحركات الصينية في إفريقيا والشرق الأوسط وحتى أمريكا اللاتينية والتدخلات الروسية في كل من أوكرانيا وسوريا والتدخل الإيراني في العراق، التدخل الفرنسي في منطقة الساحل وبالتحديد في مالي التي تعتبر منطقة نفوذ بالنسبة لفرنسا، الضربات التركية في مناطق محددة في سوريا وحتى التدخل السعودي وحلفائها من الدول العربية والدول الإسلامية الغير عربية أمثال باكستان لمنع المد الشيعي في اليمن ليصل إلى الحدود السعودية.

من خلال كل هذا نلاحظ أن الرهانات الجيو- استراتيجية عديدة وتختلف من دولة لأخرى فلكل استراتيجياتها لمواجهة المعضلات التي تحدق بها ولكل منها رهانات تريد تحقيقها في النظام الدولي مما سيكسبها مكانة ونفوذ و قوة على الأقل في إقليمها وكأن القوى الأخرى تمارس التحدي بالنسبة للهيمنة الأمريكية في حين أنها تستجيب في الكثير من القضايا وفي نفس الوقت هي تتحدى القوى الكبرى التي تراها تشكل خطرا قريبا على مصالحها الجيو- استراتيجية في العالم كله، المثال على ذلك تحدي الصين في مقاربتها لحل قضية الكوريتين وكذا قضية تايوان، والمناورات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي تثير استياء الصين ومخاوفها.

ضمن هذه المعادلة يتضح أن الرهان الجيو- استراتيجي يتمثل في السباق نحو التأثير على أوسع نطاق جغرافي ممكن وجمع الحلفاء خصوصا أن هذا السباق ليس بالإمكان ضمان نتائجه دون اعتماد وسائل ضامنة للحفاظ على كل مجال تم تحقيقه وهي النتيجة التي توصلت إليها القوى الدولية التي رأت أن التفوق أو تحقيق الرهان الاقتصادي وعودته كأقوى رهان بإمكانه أن يكون الآلية أو الحلقة الموصلة لتحقيق الرهانات الجيو- استراتيجية الأخرى كالرهان الأمني/ العسكري والسياسي وحتى الثقافي،[2] وحتى الرهانات الرياضية وتنظيم التظاهرات الرياضية أصبحت رهان تعمل الدول الكبرى على تنظيمها وما الصخب الإعلامي وحتى الدراسات الأكاديمية التي تحدثت على تنظيم الصين لأولمبياد 2008 إلا دليل على ذلك، وحتى الهيئات الرياضية الكبرى أصبحت رهانات بين القوى تحاول كل منها كسب النفوذ فيها وهو ما يدل عليه التحقيقات الأمريكية رغم أن القوى الأوروبية هي أكبر هيئة كروية في العالم.

---

[1] www.aljazeera.net *(2016/03/14)*

[2] محمد مصطفى الخياط، ***الطلقة لعبة الكبار*** (د.ع.ن: طبعة سطور الجديدة، 2012)، ص.276.

الفصل الأوّل:

النظام الدولي بين: صعود وسقوط القوى الكبرى

"ليس هناك امن على الأرض، بل فرصة فقط"

(الجنرال دوغلاس ماك أرثر)

في هذا الفصل سيتم استعراض مفهوم **النظام الدولي** وطبيعته، كما سيتم التطرق إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها القوى الكبرى في ظل النظام الدولي الحالي، أما في الشق الثاني من هذا الفصل، سيتم الحديث فيه عن عوامل صعود وسقوط القوى الكبرى في ظل هذا النظام الذي أصبح يطغى عليه التعقيد.

المبحث الأول: النظام الدولي

المبحث الأول من هذه الدراسة قُسم إلى مطلبين، المطلب الأول سيتم الحديث فيه عن مفهوم النظام الدولي بشكله الشامل وسيتم تقديم بعض التعاريف والمفاهيم الأكاديمية السياسية المبررة لطبيعة هذا النظام، بينما في المطلب الثاني سيتم استعراض المشاكل التي يعاني منها المجتمع الدولي وخصوصا القوى الكبرى فيه والتحديات التي تواجهها هذه القوى، مما قد تشكله هذه التحديات والمشاكل من تهديد على العالم ما قد يؤدي به إلى تغييرات كبرى قد تسبب اللاأمن بشكله الموسع على النظام الدولي ككل بما يشكله ويكونه.

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي.

مصطلح النظام الدولي يحيطه بعض الغموض اصطلاحا، فكلمة **نظام** تعني مجموعة من الوحدات تربط بينها علاقات في مجال ما على الأقل التي تتيح بدورها إمكانية التأثير المتبادل داخل الهيكل التنظيمي.[1] أما مصطلح **الدولي** ينسب إلى الدولة باعتبارها من أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع الدولي، ورغم التطورات التي حالت على طبيعة الفواعل الدولية إلاّ أن التسمية بقيت تنادى على حالها أي النظام الدولي، وذلك نظرا لما تمنحها من سمة النظام والقانون للتعبير عن القواعد التي تنظم هذه التفاعلات أي العلاقات فيما بين أشخاص المجتمع الدولي.

وعليه فالنظام الدولي هو تجمع يضم وحدات سياسية تسمى فواعل مستقلة تتفاعل فيما بينهما.

وبما ان فترة هذه الدراسة قد حددت في فترة ما بعد الحرب الباردة سيتم الحديث عن النظام الدولي في الفترة المعنية بالدراسة.

[1] حسن حسين فوزي، **الصين واليابان** (بيروت: دار المنهل اللبناني ،2009). ص.18.

انهيار جدار برلين والاتحاد السوفياتي سجل اختفاء منطق عالم الثنائية القطبية التي كانت تبني العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليدخل العالم بذلك في منطق جديد غير ذلك الذي دام قرابة نصف قرن. وأصبح العالم يتحدث عن نظام أحادي القطب تتحكم فيه القوة المهيمنة التي هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انه هناك دراسات كثيرة وهامة تحدثت عن هذا النظام ذكرت انه يتسم بهيمنة تدريجية ذو تراتبية في النظام الدولي مع وجود قواعد يحددها الطرف المهيمن على قمة هذا النظام[1]، كما تميز هذا النظام بامتلاك فاعل واحد او تحالف فواعل تحت منتظم يشملهم لتحديد قواعد النظام التي سيسير وفقها العالم.

ومع هذه التطورات أصبحت تظهر متغيرات عدّة، غدت أساسية تحدد طبيعة النظام الدولي وتطوراته وانتقاله إلى قيم جديدة، يتبناها العالم بفواعله وشعوبه، وأصبح النظام الدولي قائم يتحدث عن حقوق الإنسان و الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية ، ومغزى هذا النظام هو مجموعة القوانين والقيم الكامنة والقواعد التي تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين وأولوياتهم واختياراتهم، إلى أن غدا العالم يتحدث عن نظام دولي جديد على حسب تعبير دعاته من السياسيين والمفكرين الغربيين على غرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الأب، الذي يقول على هذا النظام الذي سيتشكل بعد نهاية منطق الحرب الباردة على انه شكل من أشكال تبسيط العلاقات الدولية وتجاوز العقد التاريخية، فحسب نظرهم هو نظام رشيد ينهي الانقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وينهي الفوارق بين الدول[2]، ويهدف إلى ضمان الاستقرار والأمن الدوليين والعدل للجميع ويضمن حقوق الإنسان للأفراد، وهو ما كان يُرى على أنّه الوجه الايجابي للعولمة التي ستنقذ العالم من خلال آليات أوجدت لتحقيق هذه الأغراض، وذلك من مؤسسات و منظمات عالمية دولية لا حدود لها، يكون لها في ترشيد العلاقات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، وفروعها من البنوك الدولية، المنظمات الحقوقية والإنسانية و الصحية وحتى البيئية، والشركات المتعددة الجنسيات.[3]

لكن هناك جانب سلبي من كل هذا، هو نتاج الكثير من المتغيرات منها الفراغ الذي تركه انهيار المعسكر الشيوعي الذي تجلى في كثير من الدول التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي حيث أن الموجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم مسببة بذلك تحولات وتغيرات على مستوى

[1] جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص.12.

[2] Pascal Boniface**, Comprendre le monde** (Paris : Armand Colin ,2015). P .10.11.

[3] ايان بريمر، **مرجع سابق**، ص.72.

أنظمة الحكم في العديد من مناطق العالم، وهو ما شكل فوضى في النظام الدولي خصوصا مع ظهور جماعات إرهابية متطرفة كالقاعدة، ظهور الأزمات و الصراعات الإقليمية والدولية كأزمة التايوان، أزمة دارفور والعديد من القضايا التي كانت تهدد الأمن والسلم الدوليين كالجرائم المنظمة والكوارث البيئية التي تسببها الشركات المتعددة الجنسيات، كذلك التوسع الأطلسي في مناطق كانت تعارض التوجه الغربي، وهو ما أحدث اعتراض عن الاستراتيجيات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطقهم .

الشيء الذي يمكن استخلاصه من كل هذا أن هذه التطورات أحدثت تقلبات وتغيّرات على مستوى النظام الدولي، سواءً في المجال الجيوبوليتيكي، الجيو-استراتيجي وحتى النظام الاقتصادي العالمي أصبح غير ذلك الّذي كان يطغى في فترة الثنائية القطبيّة.

كما برزت في هذه المرحلة أيضًا قوى صاعدة لديها دور لا يستهان به في السياسات الدولية، خصوصا مع سياسات التحالفات والتكتلات التي أصبحت تشكل المجتمع الدولي، كذلك تغير مفهوم القوة الذي بات يشكل التحدي الأكبر لكل دولة تريد كسب مكانة ذات قوة النفوذ على المستوى الدولي، ومع عودة الاهتمام بالمتغير الاقتصادي أكثر على خلاف الفترات السابقة التي كان الرهان العسكري يأخذ الاهتمام الأكبر.[1]

هذا دون إغفال الطفرة الكبيرة التي أحدثتها الأحداث الشهيرة في 11سبتمبر2001 فدرجة الإحساس بالصدمة جراء هذا الحدث أثارت مناظرات ونقاشات حول وقع هذه الأحداث، إلى درجة أن الكثير من المفكرين أصبحوا يروا بأنها أحدثت قطيعة تاريخية وذلك بمقارنتها مع سنة 1945 وما أتت به من نهاية لحرب عالمية دامية، كذلك بمقارنتها مع سنة 1989 أثناء سقوط جدار برلين، أم أنّه حدث مهم حقا لكن لم يأت بتغييرات على مستوى بنية النظام الدولي ف**"باسكال بونيفاس"** يقول في هذا أن أحداث 11سبتمبر 2001 لم تكن بنفس التأثير على النظام الدولي مقارنة بسنتي 1945 و1989 وحجته في ذلك أن هذه الأحداث لم تمس المكانة التي كانت تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى النظام الدولي كقوة مهيمنة، وحتى مكانة القوى الكبرى فيها كالصين، القوى الأوروبية، روسيا لم تتأثّر[2]، فلم تغير الكثير من موازين القوى، وثقل القوى الكبرى في النظام الدولي لم يتغير بتاتا، فكل دولة أو قوة كانت

[1] Paul Kennedy, **naissance et déclin des grandes puissances**, traduit par : Marie Aude et J.L Le brave. (Paris : Petite Bibliothèque Payot 2004). P.11 .10.

[2] Pascal Boniface, ***op, cit.*** P .13.

تواصل على سياساتها حسب سيرورة النظام الدولي قبل تلك الأحداث، حيث بقيت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة بقوة لم تكسبها من قبل رغم الهشاشة التي أثبتتها تلك الأحداث في المنظومة الدفاعية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، لكنها بقيت مهيمنة و ذات قوة لم تكسبها أي دولة من قبل في تاريخ العلاقات الدولية.

فرغم التطورات التي حدثت بعد ذلك خصوصا بعد احتلال العراق سنة 2003 التي كانت كرد مباشر على أحداث 11سبتمبر 2001 وما تلاها من تغيرات في البيئة الدولية إلا إن ذلك لم يغير من نمط النظام الدولي.

كذلك لما يتمّ الحديث عن هذه الفترة، ففي الوقت الذي شهدت ظهور أنواع أخرى من الحروب كالحروب الاستباقية والوقائية والتماثلية والأنواع الجديدة من الأزمات والصراعات بين مكونات المجتمع الواحد، إلا أنها كانت فترة ازدهار بالنسبة للقوى الأخرى، على سبيل المثال، الصين التي بفضل تطورها الاقتصادي سنة 2001 انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، كذلك الاتحاد الأوربي بدأ يُظهر من قوته ونفوذه السياسي على المستوى الدولي خصوصا في تقديمه لمقاربات تساهم في إيجاد حلول للمشاكل البيئية والقضايا العالمية،[1] أما فيما يخص قضية الإرهاب الدولي فسنة 2001 لم تأتي بالإرهاب للمرة الأولى في التاريخ، لكن أُبرزت قوته وأظهرت قدرته على التأثير في مسار القوى الكبرى[2]، وبالتالي أصبحت ظاهرة الإرهاب أكثر بروزا وظهورا.

العالم يتطور ويتغير لا يمكن إنكار ذلك، لكن البنى العميقة للنظام الدولي بقيت ثابتة وقليلا ما تتغير، لكن إذا نظرنا من جهة العوامل الموضوعية فإن التوسع الكمي والنوعي للسوق العالمية، وتطور التكنولوجيا وأسواق المال العالمية لمنافسة الاقتصاد العالمي، فان ذلك سوف يكون سندًا لفكرة التكامل التكنولوجي والاقتصادي والسياسي المتبادل، وهو ما سيؤثّر بدوره على تكوين النظام الدولي وتوجيهه إلى التعاون والاندماج[3]، وعلى عكس ذلك تماما إذا أخذنا الضغوط الاجتماعية المتنامية جراء توزيع الدخل والفرص على المستوى العالمي، ظهور فوارق توزيع الحصص في الأسواق الدولية، كذا ازدياد الصراعات وتأجيجها بغية التحكم في مناطق النفوذ، فهذا سيؤدي إلى صراعات دولية عالمية وبالتالي علاقات دولية مضطربة غير

[1] Naom Chomsky**, Dominer le monde ou sauver la planète ? (**Paris : fayard, 2004). p.156.

[2] عبد السلام جمعة زاقود، ***الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن، 1998- 2011، ص.68***

[3] يوشكا فيشر، ***عودة التاريخ***، تر: هاني صالح (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر،2009). ص.277.

سلمية في السياسة الدولية. فهذا النظام الدولي في ظل الظروف الحالية في العالم يفقد فكرته حول التوازن، لأن هناك خيار القوة الصلبة أي اللجوء إلى الحرب وهو ما يسود على المستويين الأدنى والأوسط ولم يعد موجودا بين القوى العظمى أين تجتمع القوة المهيمنة والقوى ذات الوزن الكبير في السياسات الدولية.

لكن التطورات التي تشهدها الدول التي تناهض الهيمنة الأمريكية والتصورات الجديدة التي يشهدها الرهان الجيوبوليتيكي والجيو- استراتيجي بالنسبة للدول الصاعدة، كذلك الاختلافات الكبيرة بين القوة المهيمنة وحلفائها التقليديين حول العديد من القضايا العالمية كأزمات اللاجئين، مناطق النفوذ وتوزيع القوى في مناطق جيو- استراتيجية مهمة يجعل الكثير من النقّاد يتنبؤون بتغيّرات على مستوى موازين القوى في النظام الدولي، خصوصا ما يتحدث عنه مفكرو الواقعية البنيوية حيث يعتقدون أن العالم اليوم في مرحلة بداية حرب باردة من نوع آخر بين القوة العالمية الجديدة التي هي الصين، والقوة التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية[1] هي من ستحدد النظام الدولي، وهذا رغم التعارض بين البنى المكونة لطبيعة النظام الدولي الحالي إذ هناك البنى الاقتصادية التكنولوجية فهي بنية تحتية، والبنية السياسية التي هي بنية فوقية فهما لا تتفقان على هذا المفترض المستقبلي، ولهذا فان المنظور البنيوي الواقعي يخالف الذين يدعون الصعود السلبي للصين، فأمثال **"ميرشايمر"** يقولون أن الصين إن حقا أرادت إعادة تغيير هيكل النظام الدولي وتغيير موازين القوى فيه وإعادة توزيع القوة، فعليها الاحتكام لقواعد مفهوم القوة الذي يمزج بين الصلب والناعم وهو ما يشرحه **"جون ميرشايمر"** الذي يقول انه للبقاء في نظام فوضوي خصوصا مع تعاظم الدول، بحيث انه لا دولة يمكنها أن تتأكد من نية دولة أخرى، وهو ما يجبر الدولة على أن تسعى إلى تعظيم قوتها قدر الإمكان، لكن تكون على قدر المسؤولية التي تشغلها في النظام الدولي[2]، وهذا جراء فوضوية النظام الدولي الذي معناه غياب سلطة عليا تلجا إليها الدول إذا ما تعرضت للمشاكل، وهذه الحالة التي عليها النظام الدولي تزداد أكثر إذا ما فسرنا ذلك بتراجع الأدوار الأمريكية أو على الأقل تغيرها، ليكون العالم بذلك في مرحلة انتقالية قد تكون نتائجها التأثير في البنية المكونة للنظام الدولي، خصوصا لما تتسارع عليه الأوضاع من كثرة القضايا وتعقيدها كالملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية التمرد الكوري الشمالي، الأزمة السورية التي أصبحت تنادى برقعة الشطرنج الجديدة التي تتصارع

[1] Monda Gazibo et Roromme Chantal**, un nouvel ordre mondial Made in china ?** (Montréal : les presses de l'université de Montréal, 2011). P. 14.

[2] جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية" نقلا عن: ***www.youtoub.com/watch* ?v=gh6bYUsJY6g** (2016/03/14)

فيها القوى الكبرى، كذلك ظاهرة الإرهاب بوجهها الجديد المتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية والتحديات الكونية المتمثلة كذلك في نوع آخر من المشاكل التي هي المشاكل المناخية، الهجرة الجريمة المنظمة والأوبئة القاتلة وهي ما تكون محور آخر في هذه الدراسة في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: التحديات الكونية للقوى الكبرى في ظل النظام الدولي الحالي.

من خلال هذا المطلب سيتم استعراض ما انتهى إليه المطلب السابق من هذا الفصل، من قضايا حاسمة ومسائل معقدة وتحديات كونية شاملة، تعتبر كأكبر العوائق التي تواجه القوى الكبرى لإحلال السلم والأمن الدوليين، كما تَعتبر القوة المهيمنة بأنّ الخطر القادم على سيطرتها العالمية سيكون من جهة الدول الصاعدة التي تناهض سياستها وبالتحديد الصين، وهذه الأخيرة بدورها تعتقد بأنّ اكبر عائق لازدهار وكسب نفوذ سياسي أقوى يكمن في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تُظهره الكثير من المواقف بين البلدين أو القوتين المتعارضتين في اكبر المسائل الدولية الحساسة التي وصل الاختلاف فيها إلى درجة لعب ورقة الفيتو في اجتماعات مجلس الأمن، وبالتالي فهذا التعارض بدوره اصبح يشكل عائقًا و تحديًا وقضيةً بالنسبة للنقّاد في السياسة الدولية وحتى القوى فيها كثيرا ما تهاب وتنظر الى هذا التعارض بأنه سيشكل محور التأثير على النظام الدولي، وبالتالي فإنه يشكل التحدي الاكبر لهذه القوى في ظل النظام الدولي الحالي.

عالمنا اليوم يشهد تطورات عميقة تشمل كافة أرجائه، تتخللها قضايا حساسة ومعقدة تصعب على القوة الواحدة مجابهتها وإيجاد حلول لها، فقد عمت الازمات والصراعات النزاعات الاثنية والعرقية، مشاكل مناخية، جرائم حرب، إلى غيرها من التحديات التي يجب على القوى الكبرى مجابهتها.[1]

التمعّن فيما يحدث من تطورات وتوالي الأحداث على مستوى العالم، يُفهم أن الأزمة تكمن في مفهوم النظام الدولي في مفهومه الشامل والواسع من منطلق ثلاث متغيرات أساسية في هذا النظام وهي:

التحديات التي يواجهها النظام الواستفالي (الدولة الأمة).

[1] ويليام غاي كار، **أحجار على رقعة الشطرنج**، تر: سعيد جزائري (د.ع.ن، د.د.ن، د.س.ن)، ص.252.

الجدلية بين الاقتصاد العالمي أي العولمة التي تهدد السيادة، وهذه الأخيرة بدورها تحاول البقاء على نظامها وثباتها أي أنّ النظام الاقتصادي الدولي أصبح عالميا بينما بنية العالم السياسية مازالت مستندة إلى أساس الدولة القومية.

غياب آلية كبرى فعالة تسمح للقوى الكبرى بالتشاور وتجاوز المصالح الخاصّة الضيّقة.[1]

فهذه المتغيرات المعقدة والمتشابكة تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها الدول الكبرى التي تحاول كسب النفوذ الأكبر ونشر مقاربتها أو منظورها للعلاقات الدولية آو للنظام الدولي بشكل عام.

فما قد توجده من رهان وتحد واختلافات وتصادم في مصالح القوى الكبرى قد تؤول إلى دون إيجاد حلول لأكبر التحديات والرهانات الكونية، كما قد تكون هناك تحديات داخل الدولة لهذه القوى العظمى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما كان الاقتتال الحزبي المستمر والَديْن الفدرالي المتصاعد زادا من مخاوف الأمريكيين من تراجع قوة دولتهم، كذلك مشاكل قد تعصف بالتكتلات والتحالفات فأزمة الدين قد أضعفت مؤسسات الاتحاد الأوربي ومستقبله خصوصا في تزايد الأزمة المالية التي عصفت بكثير من دول الأعضاء في الاتحاد الأوربي اليابان بدورها كثيرا ما تواجه كارثة طبيعية، كالتسونامي الأخير الذي أودى بمحوّل نووي مسببا كارثة بيئية-بشرية، كما لا تخلو الزلازل من هذه الدولة القوية ذات النفوذ التكنولوجي والاقتصادي العالمي وما تؤديه من دور سياسي في إقليمها الذي تُعتبر فيه رقعة من رقع احتواء الصعود الصيني لمنع هذه الأخيرة من السيطرة إقليميًا.

ولما يتمّ الحديث عن التحديات الكونية فهنا الإشارة كذلك إلى متغير الجغرافيا ففي هذا المجال كتب **"روبرت كابلن"** في كتابه **"انتقام الجغرافيا"**، إذ أخذ يستعرض فيه البقع الساخنة في العالم ويربطها بالتحديات التي تواجه القوى الكبرى في عصرنا الحالي ويقارنها بما اسماه البقع الساخنة في العالم في القرن الماضي ليطبق الدروس المستفادة مما حدث في تاريخ العلاقات الدولية من تحديات وأزمات في شتى مناطق العالم.

يقول عن روسيا أنها قوة برية بامتياز، لكن هي دولة غير آمنة وذلك بفعل التحدي الجغرافي، حيث أنها تخلو من الحدود الطبيعية وموانئها البحرية يغلقها الجليد طوال السنة ما

[1] اسعد السحمراني، **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية** (بيروت: دار النفاس.2000). ص.18،19.

يجعلها تندفع إلى أوربا الوسطى للتصدي للتوسع الألماني في القرن العشرين، والى أفغانستان بحثا عن منفذ إلى المياه الدافئة والى الشرق الأقصى لاعتراض سبيل القوى الآسيوية.

ويقول عن الصين كذلك أنها تواجه بيئة أكثر عدائية في البحر، لذلك ستقوم بإبرام اتفاقيات بما يتفق مع مصالحها، فالقوة الاقتصادية للصين مصحوبة بقوة عسكرية ستؤدي إلى إيجاد درجة من التوتر المحوري في السنوات المقبلة.

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فيقول **"كابلان"** أنها تواجه معضلات جيوسياسية أساسية متمثلة في الصعود الصيني كقوة عظمى وطموحة، كذلك الفوضى التي تطغى في الشرق الأوسط بالخصوص القضية الفلسطينية.[1]

كما أن المشروع الإيراني الذي يحمل أبعادا عميقة تخص الحضارة الفارسية والعقيدة الشيعية، فإيران بمشروعها النووي تحاول إعادة تأسيس الإمبراطورية الإيرانية على الرقعة التي كانت تمتد عليها الفارسية سابقا، لذا حاولت القوى الكبرى جاهدة منع ذلك، إلى أن حصل اتفاق مؤخرا مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن ذلك لا يعني أن إيران قد تخلت عن مشروعها النووي فحسب المفكرين فإنّ إيران لمّا تنتهي من الترتيبات التي هي بصدد الترسيم في الشرق الأوسط وعمقها الاستراتيجي، سوف تعيد إلى الواجهة مشروعها النووي العسكري[2] وهو ما سيُبقي هذا المتغيّر كتحدي كبير بالنسبة للقوى العظمى، خصوصا لما يُقرأ على انه صراع سني-شيعي، بما أن دولة باكستان السنية تمتلك سلاح نووي وأن إيران تريد تحقيق التوازن في القوة باكتسابها للسلاح النووي أيضا، وهو ما لا يريده المجتمع الدولي الذي ينوي الحد من هنا النوع من الأسلحة.

كذلك في التحديات الكونية هنالك الاحتباس الحراري والمشاكل المناخية البيئية التي لا تقل أهمية في ميدان العلاقات الدولية، حيث أصبحت مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، الذي يتساءل عن مدى إمكانية الدول حماية البشرية التي هي في تنامي كبير ديمغرافيا من الأعراض الناجمة عن تدمير بيئته الطبيعية[3]، فرغم الملتقيات والقمم العديدة التي أقيمت لغرض تحديد آليات واستراتيجيات لحماية البيئة فإنّ هذا المتغيّر يبقى دوما التحدي الأكبر للمجتمع الدولي

---

[1] *Robber D Kaplan,* ***the Revenge of geography*** *(Washington: random house.2012.). P.112.*

[2] احمد سعيد نوفل وآخرون، ***التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2014)، ص.356.

[3] تقرير التنمية البشرية 2011، لبرنامج التنمية البشرية للأمم المتحدة، نوفمبر 2011. نقلا عن:
www ***.un.org/ar/esa/dr/hdr11.shtml.***

ككل والقوى الكبرى بالخصوص التي تحاول جاهدة للإنقاص من الغازات السامة التي تهدد البيئة، وهو محور النقاش في جميع القمم بدءا بقمّة الأرض التي أقيمت ب**"ريودي جانيرو"** عام 1992، وصولا إلى **"قمّة باريس"** المقامة في جانفي 2016 مرورا ب**"قمّة كيوتو "** عام 1997. فكل هذه القمم تعتبر من الجهود الدولية لمواجهة التحدي المتمثل في التغيرات المناخية والتهديدات التي تواجهها البيئة.[1]

النوع الاخر من التحديات هو الذي يتعلق بالأزمات والتقلبات المالية العالمية، حيث تعد هذه الازمات من أكثر الموضوعات اهمية وتتصدر الأولويات في الأجندة الدولية، فالنظام المالي العالمي يواجه أزمات ومشكلات اقتصادية كبيرة ولم يستطع إيجاد او تطوير نظرية اقتصادية مالية محكمة لغرض تحقيق نمو اقتصادي مستقر دون ازمات.

إنّ آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وقعها كان كبيرا على القوى الكبرى خصوصا وأنّ منطلقها كان من اكبر دولة اقتصادية في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية، حيث وصل عدد البنوك التي انهارت فيها الى 19 بنكا خلال العام الأول من الأزمة، كما تأثرت العديد من الدول وهو ما اثار أزمات اخرى على المستويات الجيو- اقتصادية وحتى الجيو- استراتيجية، إذ أنّ القوى الكبرى المتأثرة بالأزمة راحت تثير صراعات في العديد من الدول وفي المناطق ذات الأهمية الاقتصادية، لأغراض التدخل فيها لتغيير المعادلات الاقتصادية الدولية وتثبيت النفوذ للإنقاص من آثار الأزمة الاقتصادية وإنهاء الكساد.

تعددت الأزمات السياسية والحروب الأهلية في كثير من مناطق العالم ومنها أزمة سوريا وليبيا، حيث يتحدث الكثير على أنّ سوريا هي رقعة الشطرنج الجديدة في النظام الدولي، لما لها من أهمية جيو- استراتيجية، فهي تقع في منطقة حساسة من العالم، حيث اشار **"زبيغنيو بريجنسكي"** إلى ان أوراسيا هي مفتاح السيطرة على العالم وعليها دائما تدور المعركة الكبرى للهيمنة على العالم[2]، ولما اثارته هذه الأزمة من تحركات مهمّة للقوى الكبرى أمام التحديات التي تفرضها الأزمة الجيو-استراتيجية منها والجيو-اقتصادية.

إنّ التّحديات الكونية، باعتبارها عوائق للسلم والامن الدوليين، تشكّل تهديدًا أمام النظام الدولي والقوى الكبرى فيه، حيث ستُجبر المصلحة الذاتية لهؤلاء الذين لديهم وسائل لإحداث

[1] Pierre Salama, **Des pays toujours émergents ?** (Paris : la documentation Française, 2013). p.148.
[2] زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، تر: امل الشرقي (د.م.ن، د.د.ن.1997)، ص.36.

التغيير على قبول التكاليف والمخاطر لسد الفراغ الذي سيتشكل بفعل تغيّر أدوار القوّة المهيمنة التي بدورها سيحاول قاداتها هي والدول الكبرى الأخرى المستقرة ضمان عدم تهديد التحديات عبر الوطنية أمن بلدانهم وثرواتهم ومصالحهم الجيو-استراتيجية و الجيو-اقتصادية، كما ستحاول الدول الصاعدة التمركز و التقليص من الأزمات الداخلية والتحديات الوطنية بغية الانتقال للتحديات الدولية لاكتساب مناطق النفوذ وتطوير نفوذهم في السياسات الدولية.

فوقع هذه الأوضاع والتحديات الكونية لا حدود له وفي عديد من المجالات، هناك انفجار كوريا الشمالية، بداية تدفق اللاجئين، سباق التسلح، النزاع القائم بين الهند وباكستان الدولتان النوويتان، الأمراض المنتشرة، الجفاف والفقر، الحروب الأهلية وغيرها التي تهدد العالم، تشكل التحديات الكبرى وهي كونية ينبغي إيجاد آليات مواجهتها. لكن، ماذا عن اختلاف مصالح القوى وتقاطعها؟

المبحث الثاني: صعود وسقوط القوى الكبرى.

في هذا المبحث المقسم إلى مطلبين، سيتم الحديث في كليهما عن عوامل صعود وسقوط القوى الكبرى، أي ماهي العوامل التي تكون قواعد صعود القوى الكبرى وماهي العوامل اي الخطوات السيئة والخاطئة والحسابات السلبية التي تكون أسباب انهيار القوى وانتكاستها لتصبح في مراتب سفلى أمام قوى تصعد على حسابها، لقد أجريت العديد من الدراسات التي تتحدث عن هذه الظاهرتين، أي صعود وسقوط القوى الكبرى، ولعل أبرزها تلك التي أجراها المفكر البريطاني "**بول كينيدي**" عام 1988 في كتاب معنون ب"**نشأة وسقوط القوى الكبرى**" وهو كتاب يكشف سياسات واقتصاديات القوى التي هيمنت في الساحة الدولية على مر التاريخ بدءاً من عام 1500 إلى عام 1980 موضحا بذلك أسباب أفولها وانتكاستها، كما تنبأ في هذا الكتاب عن مواضع الصين، اليابان، الاتحاد الأوربي، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية القرن العشرين.

ومن خلال هذين المطلبين، فإنه سيتمّ جمع دلالات القوّة لدى الدول في المتغيرين الركيزتين، الثنائية المتلازمة، الاقتصادي – العسكري، فلما يكون الحديث عن الاقتصادي فإنّ المقصود به كل ما يشمل هذا المجال من ركائز كالتكنولوجيا، الشركات المتعددة الجنسيات الصناعة، الزراعة إلى غير ذلك من القطاعات التي تكوّن القوة الاقتصادية، ولما يتم الحديث عن العسكري فإنّ الحديث يكون حول كل ما يمثّل أو يشكّل القوّة العسكرية.

المطلب الأول: عوامل صعود القوى الكبرى.

يعتبر المتغير الاقتصادي من العوامل المركزية في تشكيل قوة الدولة، إذ أن هذا المتغير لكونه المرتكز القاعدي لبناء قوة المجالات الاخرى التي تشكل قوة الدولة وتكسبها بذلك مكانة دولية ذات نفوذ دبلوماسي سياسي، بغض النظر عن الحضور الاقتصادي على المستوى العالمي خصوصا لما نتمعن في العولمة التي آل إليها العالم في العصر الحالي، لكن هذا لا يعني ان المتغير الاقتصادي هو المعيار الوحيد والأوحد لصعود الدولة لدرجة القوة الكبرى، فهناك المعيار الثقافي والعسكري اللذان لا يجب الاستخفاف بهما فيما يُعنى بالعوامل المعيارية والتكوينية لقوة الدولة.

فكلما تحدّث العالم عن تكوّن قوّة كبرى، وجب على الدارسين والمفكرين التطرق لتحليل كيفية تكوينها وماهي منطلقات قوتها وماهي مرتكزات بُناها التحتية التي اوصلتها لتلك المكانة

في النظام الدولي، وهذا المنطق يبرز أكثر لما تُعنى القوى الصاعدة في عصرنا الحالي بالدراسة، فالتراتبية الهراركية للقوى الاقتصادية و المالية و الجيوبوليتيكية تصبح في المزاد ويعاد النظر في ترتيبها، خصوصا لما ترفق هذه التحولات في موازين القوى الاقتصادية بمظاهر فوضوية النظام الدولي، والتغيرات الجيو- استراتيجية التي يشهدها العالم بفعل الأزمات الاقتصادية التي تثير صراعات بين الدول حول مناطق النفوذ.[1]

يقول **"بول كينيدي"** في إحدى محاور كتابه**"صعود وسقوط القوى الكبرى"** وهو يتساءل لماذا الشعوب المتواجدة في الجهة الغربية لاوراسيا، بفعل التطور الاقتصادي والابتكار التكنولوجي وصلت لتكون من أقوى الشعوب على المستوى التجاري والعسكري؟، والعديد من المفكرين والمراقبين الذين درسوا هذه الظاهرة، توصلوا لافتراض مفاده أن الدينامية في التنفيذ والتطور ناجمة أساسا من التطور الاقتصادي والتكنولوجي، لكن ليس هذا فقط بل زيادة على التفاعل الدائم مع العوامل الأخرى، مثل البناء المجتمعي والجغرافيا وغيرها من العوامل ويستنتجون بالقول أنّه لفهم السياسة العالمية، فمن الضروري التركيز على الجوانب المادية على المدى الطويل، وليس على التقلبات الدبلوماسية والسياسية كما يقول**"بول كينيدي"** أيضا فإنّ القوى الدولية لا يمكن قياس صعودها وسقوطها إلّا بإجراء مقارنة فيما بين مختلف الدول والشركات.[2]

هناك العامل الجغرافي الذي لا يقل أهمية خصوصا لمّا يكون الحديث عن البلدان التي هي على شكل أرخبيل، فمع التفاعل مع العامل الاقتصادي والابتكار التكنولوجي نجد العامل الجغرافي يلعب دوره، خصوصا في دول كاليابان وانجلترا أيضا، فهذا النوع من البلدان لديهم حماية طبيعية من الغزو الأرضي، وهو ما يساعد بدوره على تطوير القوة لدى الدولة التي تحسن تفعيل ديناميات التفاعل بين المجالات الحيوية.[3]

تعدّ كذلك عمليّات التحديث الاقتصادي والإصلاح السياسي من ضمن عمليات التغيير والحركية المستمرة التي تشهدها المجتمعات المختلفة في العالم، وخاصة لما لها من اثر في إصلاح البناء السياسي وفق صيغ جديدة أفرزتها الظروف الدولية الراهنة، كذلك العلاقة التلازمية بين ما هو اقتصادي وسياسي وأثرها على كافة المستويات الاجتماعية، السياسية

---

[1] *Pascal Boniface, **op.cit,** p.61.*
[2] *Paul kennedy, **op.cit**. p.57*
[3] محمد رياض، ***الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا*** (د.م.ن: هنداوي للتعليم والثقافة.2012). ص.159.

والثقافية، ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في كل من البرازيل وتركيا، فكلاهما بسياسات تحديثية وبرامج تنموية صعدتا إلى مصاف الدول المتطورة اقتصاديا وتجاريا، فالبرازيل أصبحت القوة الاقتصادية الرئيسية في أمريكا اللاتينية، وأصبحت كذلك ذات شأن دبلوماسي ونفوذ سياسي، فبفضل نموها اقتصاديا استطاعت تكوين البنى التحتية اللازمة لتطوير القدرات البشرية[1] وبالتالي الصعود بدولتهم لمكانة دولية هائلة.

على الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه القدرات المحددة في الثنائية المتلازمة العسكرية والاقتصادية في تشكيل موقع الدولة على خريطة النظام السياسي الدولي، إلاّ أن عدم استناد القدرات على موارد كبيرة يحد من تأثيراتها على هذا المستوى أي المستوى الدولي، وهو الشيء الذي يثبته التاريخ على مر قرون مضت صعدت فيها القوى لمصاف الكبار، والواقع اثبت ذلك، ولعل ابرز الأمثلة ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الماضي إذ أن الحرب العالمية الأولى أفرزت أمريكا كقوة عظمى على أنقاض أوروبا، وأدت إلى تفوق الدولار الأمريكي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، فأوروبا كانت تنزف ماليا بفعل النزاع العالمي الذي تركز في هذه القارة، كانت قواها تسيطر على العالم، فهي لم تتوقّع مدة وكلفة تلك الحرب التي كانت السبب المباشر لانهيار هيمنتهم لصالح القوة الأمريكية التي استفادت من احتياطات الذهب الأوربية، حيث أن مخزونها من المعدن الثمين ارتفع إلى 50% من الذهب العالمي وذلك في عام 1923[2]، فهذه الأشياء التي ساهمت في تكوين القوة الأمريكية في جميع المستويات، وبفضل سياسة العزلة قبل عام 1941، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بناء قوتها داخليا واكتساب بنى تحتية كانت منطلق قوتها العالمية وبالتالي أضحت قوة كبرى مستعدة للتوجه عالميا والسيطرة على العالم.

فهل الصين التي تحاول الابتعاد قدر الإمكان عن الدخول في النزاعات والأماكن الساخنة في الساحة الدولية، الذي تُرفقه بنمو اقتصادي هائل، وما يصاحب ذلك من تراجع أو الأزمة العالمية المالية التي تصيب أكثر القوى الكبرى التقليدية بما في ذلك الأوروبية والأمريكية ستكون بذلك مرشحة أكثر لتكون القوة العظمى مستقبلا تتجاوز القوة المهيمنة حاليا ولو اقتصاديا؟ الإجابة على هذا التساؤل ليس بالأمر الهين، وذلك كون أن الصعود لهذه الدرجة لا

[1] *Pascal Rigaud, les BRICS (Paris : Bréal. Ed.2.2014.) p.25.*

[2] الحرب العالمية الأولى أفرزت أمريكا كقوة عظمى نقلا عن:
www.*Makahnewspapaer,com/article/14121/Makah* (24/03/2016)

يتوقف فقط على المتغير الاقتصادي ولا يتوقف عن التراجع الأمريكي، لكن يتجاوز ذلك ليشمل كل التحديات سواءً الوطنية أو الدولية، خصوصا مع تزايد قضايا حقوق الإنسان والحريات الفردية والأزمات الدولية، وقضايا الإرهاب.

فبناء قوة الدولة وصعودها لن يكون إلا بتوفّر جمع من العوامل تكون تسلسلية، كالعامل الجغرافي، الموارد الأولية التي تشكل نواة الاقتصاد، عامل السكان والعدالة الاجتماعية، العامل الثقافي، الإبداع التكنولوجي، والعامل العسكري، تعتبر الأساس في بناء القوة لدى الدولة وبالتالي اكتساب مقومات القوة الكبرى ذات النفوذ العالمي الذي يستند على جميع المستويات سواءً الاقتصادية، السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: عوامل سقوط القوى الكبرى.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى عوامل أفول وانتكاسة القوى الكبرى في النظام الدولي، إذ أنّ عديد القوى حدث وان تراجعت في نفوذها وقوتها، تعددت الأمثلة الدالة على ذلك على مر التاريخ، السيطرة الأوربية في القرون الوسطى، انهيار الإمبراطوريات وآخرها الإمبراطورية العثمانية، زوال الأقطاب كالقطب الشرقي في فترة الحرب الباردة المتمثل في الاتحاد السوفيتي، إلى غير ذلك من الأمثلة، لكن لما يتمّ دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى انهيار هذه القوى، يتم الاستنتاج بأنها تتمثّل أساسا في الرغبة الزائدة في التحكم أكثر في العالم من خلال الإنفاق بسخاء في الحروب، ما يؤثر سلبا على اقتصاد تلك القوى، أو التخلي عن البناء القاعدي للاقتصاد في تلك الدول، وتدخلاتها المستمرة في قضايا حساسة وشائكة تجعلها تتورط في حروب قد يصل مداها لداخل الدولة المتدخلة، وهو ما يجعلها عرضة لمعضلات كبرى قد تكون أسبابا مباشرة لانتكاسة نفوذها الدولي ويهدد استقرارها وتمسكها الداخلي.

السياسة الدولية كانت وتزال ميدانا قاسيا وخطير تطغى عليها النزاعات والصراعات وهو ما يجعل الدول تسعى دوما لزيادة قوتها، فالدولة لاتزال تخشى الدول الأخرى وتتنافس على اكتساب مزيدا من القوة العالمية، مما يعني اكتساب القوة على حساب الدول الأخرى، وهو الشيء الذي يُغذّي الصراعات والأزمات الدولية، فالقوى الكبرى لا تسعى فقط لأن تكون القوة العظمى بل تهدف كذلك إلى الهيمنة، وذلك لمّا تكون قد بنت قواها على أسس تسمح لها بالتنافس الدولي[1]، لكن ماذا عن الصراعات والحسابات والخاطئة في تفاعلاتها الدولية وسياستها

[1] جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى** تر: مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع.2001.)، ص.2.

الخارجية التي قد تؤدي لانتكاستها، وكيف ستكون أثار الوضع الدولي الفوضوي على القوى الكبرى الذي يجبر الدول عن التصرف بوتيرة قد تفوق قدراتها العسكرية والاقتصادية وما قد يسفر عن ذلك من انهيار وتراجع قوة الدولة.

تتعدد مؤشرات انهيار القوى والإمبراطوريات وهناك عوامل خارجية وداخلية، مؤشرات اقتصادية، اجتماعية وعسكرية وغيرها من العوامل التي تبرز أسباب ودواعي سقوط القوى فعدم استناد عوامل القوة التقليدية المتمثلة في الجيوش والعتاد أي المجال العسكري على قدرات كبيرة اقتصاديا، قد يؤدي إلى انهيار قوة المجال العسكري، فانهيار أسس الاتحاد السوفيتي من مصاف القوى العظمى لتصبح تصنف في خانة القوى الكبرى، رغم امتلاكها لقوة عسكرية كانت تعادل قوة الولايات المتحدة الامريكية، لكن لم يرفق ذلك تطوير وتحديث البنية التحتية المتمثلة في الاقتصاد والقدرات البشرية على المستوى المدني.[1]

كما كان دور الحرب العالمية الأولى كبيرا في انهاء الهيمنة الأوروبية على العالم، حيث تحدث عن هذا التغير على مستوى هيكل النظام الدولي **"شبنغلر"** في كتابه الشهير عام 1918 **"افول الغرب"** إذ حلّل فيه بعمق مآلات الحضارة الغربية بعد الدمار الذي احدثته الحرب العالمية الاولى، فهو حاول الحديث عن السقوط الحضاري وتأكيد فكرة التعاقب الدوري للحضارات ، وتنبا بسقوط الحضارة الغربية من خلال الازمات العنيفة التي أصابت النزعة المادية والاشتراكية والنظم الليبرالية المتركزة في أوربا سواءً الشرقية والغربية،[2] إلا أن المظاهر الحقيقية لانهيار القوى الأوربية ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة فيما يتعلق بجرائم الحروب والانحلال الخُلقي، الجرائم المنظمة وظهور آفات اجتماعية كثيرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والانهيار القاعدي، كلها أصابت الدول الأوربية الكبرى كبريطانيا، فرنسا، ألمانيا وايطاليا التي تراجعت قواها بشكل كبير مما أبرز التغيير الذي حدث على مستوى هيكل النظام الدولي.

إذن فالحروب والتدهور الاقتصادي من أكبر العوامل المهددة لسقوط القوى الكبرى، وذلك يثبته التاريخ عبر كثير من وقائع مرت عليها قوى كانت مسيطرة لامتداد كبير في السياسات الدولية، فلو نعود إلى حقبة مضت في زمن الإمبراطورية العثمانية سيكون مثال آخر على ما تؤول إليه الدراسات لتأكيد هذه العوامل التي تؤدي إلى سقوط القوى الكبرى، حيث يرى ابرز

[1] مصطفى محمود، **سقوط اليسار**، (د.م.ن): دار المعارف. 1991.ط2، ص.67.
[2] اوزفالد اشبنجلر، ***تدهور الحضارة الغربية***، تر: احمد الشيباني (بيروت: مكتبة الحياة.1964.)، ص.39.

المؤرخين أن الدولة العثمانية وقعت في فخ المديونية الأوروبية، ثم تراجع دورها التجاري كما أصابها التخلف في قطاعات الإنتاج بفعل التخلف التقني، وهو ما تسبب في عدم قدرتها على تغطية نفقات الإدارة والجيش، الذي أدّى بدوره إلى هزائم عسكرية أمام روسيا والنمسا، ثم الهزيمة التي مُنيت بها في الحرب العالمية الأولى، ومنذ ذلك الحين لُقبت بالرجل المريض فبدأت تخسر أراضيها لصالح القوى الاستعمارية الأوربية وبالتالي خسارة نفوذها إلى غاية سقوطها كإمبراطورية لتحل محلها الدولة التركية حاليا.[1]

لربط هذه الدلالات التاريخية بهذه الدراسة، يتبادر إلى ذهن الدارس تساؤل مفاده: **هل سيعيد التاريخ نفسه ويحدث للقوى الحالية ما حدث للقوى المهيمنة سابقًا؟** ونخص بالذكر القوة العظمى المهيمنة على الساحة الدولية ، الا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، علمًا بأنّ كل دواعي سقوط القوى تتوفر في الأوضاع الحالية للنظام الدولي، وحتى داخليا فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعيش معضلات عميقة وحساسة من جرائم منظمة، انحلال خلقي، تدهور الاقتصاد الوطني، زيادة البطالة، اللاأمن سواء من خلال هجمات إرهابية وهو ما أثبتته أحداث 11سبتمبر2001، أو من مشاكل وتهديدات أمنية داخلية تنفذها جماعات إجرامية كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية، وحتى جيوبوليتكيا يشهد العالم تراجعا أو على الأقل تغير الأدوار الأمريكية، بعد أن توجهت أكثر للهيمنة العالمية وتكريسها بداية من حقبة الأحادية القطبية، التي برزت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كقطب مواز لقوة القطب الأمريكي في حقبة الحرب الباردة، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل التالي من هذه الدراسة.

ومن كل ما سبق فإنّ الاستنتاج المتوصّل إليه من خلال دراسة هذين المطلبين من المبحث الثاني أنّ سقوط وصعود القوى الكبرى، يكون من منطلق الانهيار الاقتصادي والدخول في صراعات وحروب تكون تكلفتها كبيرة تفوق قدرات الدولة، وهو ما قد يؤدي إلى المساس بسمعة تلك الدولة لدى شعوب ودول العالم، ما يزيد من معارضة سياساتها الدولية كقوة كبرى وبالتالي تكون عرضة لأزمات ومعضلات، قد تكون سببا في انتكاسة قوتها وتراجع مكانتها الدولية وبالتالي نفوذها.

[1] www.histgeo.net/fichiers/cours_fichiers /man3hist S_html (26.03.2016)

لكن هذا لا يعني أن المتغير الاقتصادي والعسكري هما العاملان الوحيدان اللذان قد يتسببان في صعود وسقوط القوى الكبرى، بل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية كالانتشار الثقافي، الإبداع التكنولوجي، التحكم في الإطار الجغرافي، البناء المجتمعي والطبقي، فكلها تُعتبر تحديات ينبغي التحكم فيها في ظل نظام دولي يتصف بالفوضى وكثرة الأزمات والتحديات.

ومن خلال الفصل الأول الذي تم الحديث فيه عن النظام الدولي وطبيعته المبنية على الإيديولوجية الغربية، واستعراض ما فيه من تحديات عالمية كونية تواجهها القوى الكبرى، كما تمّ التطرّق في شطره الثاني عن عوامل سقوط وصعود القوى الكبرى في هذا النظام الذي يتسم بالفوضى واللااستقرار.

ومن خلال دراسة هذا الفصل يُستنتج منه أن في النظام الدولي الذي يتميز بالفوضى وتتخلله أزمات دولية أثرها حساس على واقع التفاعلات الدولية، تتسارع الدول الكبرى فيه لاكتساب المزيد من القوة والنفوذ، بغية السيطرة على المناطق والهيمنة على الأقل في أقاليمها وتتصارع لتحقيق مكاسب تسمح لها بتحقيق مصالح جيوبوليتيكية، جيو-اقتصادية وجيو-استراتيجية، لتعيد بذلك إعادة توزيع القوّة لما يخدم مصالحها في المناطق ذات الأهمية الكبرى لضمان حماية لأمنها القومي.

فالتفسير النيو- واقعي للسياسات الدولية من منطلق البحث عن اكتساب قوة أكبر، يدفع بالدول للصراع لتحقيق مصالح أكثر من خلال تبني استراتيجيات هادفة لتحقيق الهيمنة والنفوذ لكل دولة على حساب الدولة الأخرى، في حين أن التفسير النيو- ليبيرالي يستبعد النزعة الصراعية في التفاعلات الدولية، فهو منظور يتفاعل بالتعاون الدولي لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار العالمي. فكلا المنظورين بافتراضاتهما يساهمان للتوصل من خلال هذه الدراسة إلى فهم سلوكيات الدول في النظام الدولي وكيفية التأثير فيه، وهو ما يظهر أكثر في سلوك كلا من الدولتين أو القوتين المعنيتين بالدراسة، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اللتان تتبنان استراتيجيات مختلفة ومتعارضة لكن لأهداف واضحة تتمثل في التفوق على الأخر للهيمنة على العالم، لكن استراتيجيات القوة المهيمنة يُلاحظ على أنها بدأت تتسبب في انتكاسة نفوذها وتغير أدوارها، إلى حد أنّ الكثير من الدراسات تتنبأ بسقوط أو تراجع القوة الأمريكية بفعل ما سبق ذكره وبفعل المنافسة التي تتلقّاها من النهوض الصيني وهي الدولة التي كثيراً ما يرشحها

المراقبون لتكون القوة المهيمنة في عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية ولو طال اجلها فالجمهورية الشعبية الصينية تتبنى استراتيجيات أكثر نعومة كما يتحدث عنها **"جوزيف ناي"** بنظريته التي تأخذ من القوة الذكية أساس تحقيق المصالح والنفوذ على المستوى الدولي، إذ أنّ الدارسين والمراقبين للصعود الصيني أقلّ ما يقال عنه أنّه صعود سلمي ويستنتجون بالقول أنّ الصين تسلك الطريق الأكثر أمنا لتصل لدرجة القوة العظمى.

الفصل الثاني:

النظام الدولي بين الهيمنة الامريكية وتنامي القوة الصينية

" لدينا سلطة لبدا عالم آخر"
(توماس بين "الرأي العام")

"حينما تنهض الصين، سيهتزّ العالم"

(نابليون بونابارت)

لقد تم الحديث في الفصل السابق بشكل عام عن النظام الدولي وطبيعته وسلوك الدول فيه وعن عوامل صعود وسقوط القوى الكبرى، أما في هذا الفصل سيتم التجزيء أكثر لدراسة متغيري الدراسة المستقلين، إذ أن هذا الفصل تم تقسيمه الى مبحثين، وكل مبحث إلى ثلاث مطالب.

في المبحث الأول سيتم التطرق الى الهيمنة الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة واستغلالها للأوضاع الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واستغلالها لقوتها في المستويين الاقتصادي والعسكري لتثبيت الهيمنة وترسيخ الاحادية القطبية من خلال تبني استراتيجيات تحقق لها مبتغاها ومن خلال كل هذا سيتم التحليل في هذا المبحث وفق التنبؤات التي تتحدث عن أن الولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو الافول بتغير ادوارها ومحاولة تكييفها مع الاوضاع الدولية الجديدة، التي تبرزها صعود قوى وأقطاب منافسة للهيمنة الامريكية ومعارضة لها في جميع المستويات.

بينما في الشطر الثاني من هذا الفصل سيتم التطرق للتوجه العالمي للدولة الصينية التي يرشحها المفكرين في السياسات الدولية لتتفوق على الولايات المتحدة الامريكية خلال عقود قريبة نظرا لتصاعدها المستمر اقتصاديا وعسكريا، باعتبارها تحتل المرتبة الثانية وراء القوة المهيمنة في المستوى الاقتصادي.

المبحث الأول: الهيمنة الامريكية بعد الحرب الباردة.

حتى نهاية سنوات الثمانينات، العلاقات الدولية ظلت يطغى عليها منطق الثنائية القطبية للولايات المتحدة الامريكية مقابل الاتحاد السوفياتي، فرغم غياب المواجهة المباشرة، لكن تعددت مظاهر التصادم والتعارض في توجهات القطبين وفي سياساتهم الدولية.

حرب باردة طغت على حسابات السياسات الداخلية كما على السياسات الخارجية، نموذج الوقائع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للعالم كان يُهكيل الساحة الدولية لخمسة عقود تقريبا، وكان الهيكل أو الإطار الايديولوجي المرجعي الذي يسمح بقراءة العالم.

بينما في بداية التسعينات، هذا النظام بدأ يزول، كثير من المعالم، العديد من الاستراتيجيات تحولت وتغيرت بذلك لانعدام العدو، الولايات المتحدة الامريكية أصبحت منذ ذلك الحين القوة العظمى الوحيدة وجب ان تعيد التفكير في سياستها الخارجية لتسمح لها بترسيخ هيمنتها وتكييف النظام الدولي بما يخدم توجهاتها، كما أُطلق على لسان الرئيس الأمريكي عام 1991 مصطلح النظام الدولي الجديد الذي تريد الولايات المتحدة الامريكية بنائه على مبادئ وقيم الديمقراطية وهو ما دفع العديد من المؤرخين والمحللين السياسيين البحث من جهتهم لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، هل سيكون عالم امريكي غربي؟ وكيف ستبنيه الولايات المتحدة الامريكية؟ في حين أن الفوضى، اللااستقرار والتعقيد هي السمات التي طغت في تلك المرحلة على المستوى الدولي بدون أن تظهر تحولات جيوبوليتيكية مستدامة.

انطلاقا مما سبق تقديمه في المبحث الأول، سيتم الحديث في مطالبه عن سلوك الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية في ظل غياب قوى موازية تنافسها أو تشاركها في تحديد مآل العلاقات الدولية ورسم ثوابته، كما سيتم استعراض أهم الدراسات الفكرية التي أثّرت على هذه السلوكيات، وهي طروحات "فوكوياما" و"صامويل هنتغتون" نهاية التاريخ وصدام الحضارات على التوالي، كما سيتم التطرق فيه أيضا الى أهم الاستراتيجيات التي سارت وفقها السياسات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بداية من فترة زوال الثنائية القطبية، المتمثلة في نشر القيم الديمقراطية عن طريق آليات مختلفة كاستراتيجية الفوضى الخلاقة، ذرائع محاربة الارهاب الدفاع عن حقوق الانسان.. الى غيرها من الاستراتيجيات التي ستتم دراستها في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الأول: ترسيخ الأحادية القطبية في ظل غياب قوى منافسة (موازية).

نهاية الحرب الباردة أبرزت حقيقة على المستوى الدولي وهي تكريس مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على العالم بفعل وزنها العسكري، السياسي، الاقتصادي والتكنولوجي.

هيمنة العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تُراد شاملة ودائمة، ولكي تترسّخ كان من الواجب فرض نموذج موحد للتفكير، للقيم، للسياسة، للاقتصاد وحتى للثقافة[1].

النظام الدولي أعيد تشكيله بين المنتصرين والخاسرين ولم يكن انتصار جماعي، فما إن عمّ التفاؤل بأن الأمن والاستقرار سيطغيان على الساحة الدولية، حتى انطلقت أزمة في منطقة الشرق الأوسط عام 1990 المتمثلة في غزو العراق للكويت ما سمي بحرب الخليج، الولايات المتحدة في هذه الأزمة هي من قامت بطرح القضية في مجلس الأمن لدى هيئة الأمم المتحدة، فبيان أمريكا كان قد نص ليس فقط على التنديد، بل كذلك على ضرورة اتخاذ اجراءات ميدانية تقضي بالرد على الاعتداء العراقي على الكويت[2]. فرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالتدخل بعد المرور بهيئة دولية لكن دور هذه الأخيرة كان محدود، خاصة مع تغير ميزان القوى الدولية التي أصبحت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بما أنها القوة المهيمنة، فلم يكن بإمكان أحد من الدول معارضة إرادتها.

إن سقوط حلف وارسو لم يتبعه حل حلف الشمال الأطلسي بالسقوط، إذ يُعتبر القوة العسكرية للمعسكر الغربي، كانت تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الحلف تنظيمه كان بميثاق يحمل في طياته النموذج الغربي الأمريكي الذي كانت تريد الولايات المتحدة الأمريكية تكريسه على المستوى الدولي باسم الديمقراطية والرأسمالية، فكان حلف الشمال الأطلسي الأداة العسكرية الضامنة لحماية التوجه الغربي لنشر القيم والارادة الامريكية في العالم.

"بريزنسكي" بدوره قدر أن العشرية الأخيرة من القرن العشرين عرفت تحول عظيم في الشؤون الدولية ويقول في ذلك:" **للمرة الاولى، قوة ليست أوروبية تتعدى دور الوساطة ومكانة القوة التعديلية لتصبح القوة العظمى المهيمنة عالميا والوحيدة في هذه المرتبة".**[3]

---

[1] Amir nour, ***l'orient et l'occident*** (alger : alem elafkar, 2014), p.18

[2] Pascal bonifas, ***le grand livre de la géopolitique*** (paris : groupe eyrolles, 2014), p.180.

[3] Zbigniw.bryzynski***, le grand échiquier*** (s.c.e : elochmayenne, 1997), p.59.

تبنى النظام السياسي الأمريكي اجراءات قياسية جديدة في التعامل مع القضايا الدولية فأصبح أكثر اندفاعا للتدخلات ومعالجة الشؤون العالمية وحتى الداخلية للدول، فغياب قوة موازية/منافسة لها كان قد أفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية بصفة مباشرة دون أن تواجه عراقيل ومعارضة فالعديد من القضايا كان بالإمكان حلها دبلوماسيا، لكنها نبذت ولم تقبل بها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتكر القوة العسكرية في العالم وتتعمد استعمالها لترسيخ هيمنة مطلقة على العالم[1].

فهمت الادارات الأمريكية المتعاقبة خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، بأنّ للسيطرة بشكل مكتمل وشامل على العالم، ينبغي التأثير والتحكم في الشعوب وإخضاعها للتشبع بالقيم الغربية وذلك لن يكون إلا بانفتاح العالم على الغزو الاقتصادي و الثقافي و حتى القيمي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال وسائل تبدو سلمية لكنها تخترق قيم المجتمعات كوسائل الاتصال الشركات متعددة الجنسيات التي بدورها تسوق القيم الغربية ونمط العيش الأمريكي الذي أخذ يظهر أكثر في المجتمعات على المستوى العالمي[2]، وهو ما يساهم في إعداد الشعوب وجعلهم يكتسبون القابلية ويتقبلون بدون اعتراض هيمنة النموذج الأمريكي على حياتهم اليومية، وبالتالي تكريس التحكم الأمريكي في العالم وهو ما بدأ يبرز أكثر في قضايا دولية تلت تغير الأوضاع على مستوى هيكل النظام الدولي دون حدوث أي صدام عسكري بين القوى المهيمنة في ظل فترة الحرب الباردة على خلاف التحولات التي حدثت في أزمنة مضت كالحروب العالمية الأولى والثانية.

فمن هذا المنطلق أي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعاني من استنزاف في قواها، لم يحدث دمار في أسسها ولا انهيار في تركيبتها الاقتصادية، وتبع كل هذا غياب قوى باستطاعتها منافسة أمريكا في أي مجال، سواءً عسكريا أو اقتصاديا على الأقل في العقد الأول بعد نهاية الحرب الباردة، فكانت القوة العظمى الوحيدة التي كانت تُحدث تطورات على مستويات عدة جيوبولتيكيا، جيو-اقتصاديا، فقد أجبرت الدول على تقبّل ما تفرضه، كما أجبرت شركائها على احترام بنود الاتفاقيات التي كانت تخدم مصالح الدولة الأمريكية أكثر من شيء آخر، من تبني مفهوم التبادلات الاقتصادية ودفعهم لرفع الحواجز الجمركية بغض النظر عن التبادلات التجارية الدولية التي كانت تتم بالعملة الأمريكية التي هي الدولار.

---

[1] نعوم تشومسكي، ***النظام العالمي القديم والجديد*** (القاهرة: نهضة مصر، 2007)، ص.17.
[2] ميشال بونيون موردان، ***أمريكا المستبدة***، تر: حامد فرزات (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص.100.

أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية تحكمها في المؤسسات التي أنشأت بموجب اتفاقيات بريتون وودز وهي مؤسسات مالية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تملك فيها دوما رؤوس أموال أكبر من أي دولة أخرى، وما هذا إلا دليل على غياب قوة موازية قد تستطيع أن تنافسها اقتصاديا وماليا.

أمّا أمنيا فقد كانت تتزعم أقوى تحالف عسكري في العالم، وهو حلف الشمال الأطلسي حيث كانت أمريكا تمول ما يقدر ب: 45% من نفقات هذا الحلف الذي يستطيع أن ينتشر بشكل سريع في كل بقاع العالم لمّا يتطلب الأمر التدخل عسكريا لحماية المصالح الغربية على المستوى العالمي كما أخذ يتوسع أكثر شرقا لضم دول كانت في السابق تشكل أو تنتمي لحلف وارسو[1]، إضافة إلى انتشار الجيوش الأمريكية في كل المناطق الحيوية في العالم لحماية مصالحها وضمان تدفق المبادلات التجارية وحماية المضائق التي تعبر منها البواخر المحملة بالمواد الأولية المتوجهة لأمريكا وحلفائها، وهذا نظرا لكون البيئة الأمنية في عصرنا الحالي تنطوي على تهديدات لمصالح الدول ولأمنهم القومي، خصوصا وأن الأمن القومي للقوى الكبرى يمتد إلى خارج حدودها كالأمن القومي الأمريكي الذي يمتد إلى أبعد نقطة عن حدودها وفي كل مناطق العالم، وذلك نظرا لكون أن مصالحها تتواجد في جميع أقطاب العالم.

وما كل هذه التطورات التي أحدثتها الولايات المتحدة الأمريكية في تفاعلاتها على المستوى الدولي في إطار سياستها الخارجية، الهادفة إلى تحقيق الهيمنة العالمية في وضع دولي يكتنفه الفراغ الذي أحدثه زوال القطب الشرقي، وما تبعه من تحولات على المفاهيم المكونة للنظام الدولي كالجيو-استراتيجية والجيوبولتيكا التي أصبحت تُقرأ على ما تمليه القوى الغربية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ تكريسًا وترسيخًا للأحادية القطبية تحت الهيمنة الأمريكية.

[1] سليم كاطع علي، "مقومات القوة الأمريكية وأثره في النظام الدولي"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.42 (د.س.ن)، ص.171.

المطلب الثاني: اثار طروحات فوكوياما وهنتغتون في السياسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

قبل أن التعرج في صلب موضوع عنوان المطلب وجب تقديم الأطروحتين المعنيتين لدراسة هذا المطلب فكلا من **فوكوياما** و**هنتغتون** مفكران سياسيان من أصول مختلفة لكن نشأتهما كانت في بيئة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اشتهرا في العالم بأطروحة لكليهما.

فرانسيس فوكوياما العالم السياسي اشتهر الذي بكتابه **"نهاية التاريخ والانسان الأخير"** الصادر عام 1992، والذي قال فيه بأن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية في أنحاء العالم يعني الوصول إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان.

بينما **صامويل هنتغتون** أكثر ما اشتهر به على الصعيد العالمي، هي أطروحة **"صدام الحضارات"** والتي ناقش فيها ويقول بأن بعد الحرب الباردة ستكون هناك أنواع أخرى من الصراعات بخلاف النوع الذي شاع في فترة الحرب الباردة، حيث ستكون الصراعات الجديدة بسبب الاختلاف الثقافي والديني بين الحضارات الكبرى في العالم.

ومن خلال هذا المطلب سيتم محاولة ابراز آثار هاتين الأطروحتين في بلورة السياسة الخارجية الأمريكية في الساحة الدولية.

كتب **فوكوياما** عام 1992 أطروحته الشهيرة **"نهاية التاريخ والانسان الأخير"** حيث رصد أهم الأحداث السياسية للقرن العشرين، من سقوط الفاشية والنازية، كذلك سقوط الشيوعية، كما تحدث وقال أن التطور الايديولوجي للإنسانية سيتوقف على الديمقراطية والليبرالية على أنها الايديولوجية الأخيرة في تاريخ البشرية، لذا فبعض القراءات لأطروحة **فوكوياما** حلّلت محتوياتها الفكرية على أنّها مطروحة لمستقبل العالم في ظل النظام الدولي الجديد[1].

ومن خلال نقده للنماذج الإيديولوجية السابقة التي يقول عنها **فوكوياما** بأنها استبدادية ومخالفة للقيم البشرية، أخذ يتحدث عن الديمقراطية على أنها الشيء القيمي الإيديولوجي المعترف به من الجميع لكافة المواطنين، ويدعم ذلك حين يقول أن هذا النموذج يمنح الجميع فرص وإمكانيات المشاركة في النشاط السياسي باعتبار ذلك أهم الحقوق الليبرالية، إذ يعتبر أن انتصار الايديولوجية أو الفكر الديمقراطي الليبرالي على الاشتراكية، شكل نقطة نهاية التطور

[1] فرانسيس فوكوياما، ***نهاية التاريخ وخاتم البشر***، تر: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص.8.

الايديولوجي، وبذلك فالعالم قادم على تحولات عميقة مهما طال أمدها، إلا أن شعوبه سوف تتلخص إلى أن النموذج الديمقراطي الليبرالي هو المثالي لتنظيم حياتهم اليومية.

يذهب إلى أبعد من ذلك **فرانسيس فوكوياما**، إذ يرجع سقوط الإيديولوجيات السياسية السابقة إلى اقتناع جميع الشعوب بشرعية الديمقراطية كنظام للحكم، وهذا رغم أن العديد من النّقاد يرون غير ذلك أي أن انتصار الديمقراطية ما كان أن يكون إلا بفعل القوة وإرادة الهيمنة والحروب التي كانت تستعملها القوى المتبنية للنموذج الديمقراطي الليبرالي، بغية نشرها في جميع أقطار العالم[1].

وهو حال الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم هذا التوجه وتعمل بكل قواها لنشر نموذجها على العالم، مستعملة لذلك جميع الوسائل لتحقيق رغبتها هذه، التي بدورها ستسمح لها بالهيمنة العالمية، وهو ما يفسر كذلك عن أن **فوكوياما** يتوقع ضمنيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى القوة المهيمنة لعقود طويلة، إذ أن ذلك يجعلها ترفض قيام أي نموذج آخر قد يكون غير الذي تريده للعالم، فهم أي كبار المتبنين للنموذج الديمقراطي الليبرالي يقولون لشعوب العالم أن الفكر الأمريكي انتصر على جميع النماذج الأخرى، وبالتالي على هذه الشعوب أن تخضع وتعمل بهذا الفكر، فقاعدة العلاقات الدولية تملي أن الطرف المنتصر والمتفوق في العالم هو من سيتحكم في مصير الدول والشعوب الأخرى مما سيجعل هذه الأخيرة تخضع لإرادة القوة العظمى الغالبة والمهيمنة.

كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أن تظهر أن الذين يخالفونها أنهم على خطأ وسينتهون للفشل والانهيار، وهو ما ذهب إليه **فوكوياما** لما تحدث على العالم الإسلامي، إذ يقول أنه على هذه الشعوب أن تتكيف مع النزعة الليبرالية[2]، خصوصا لما ذهب إليه في اطروحته "نهاية التاريخ"، حيث يقول عن التاريخ بأنه يتطور صوب الديمقراطية الليبرالية، وهو غاية القوة المهيمنة التي تريد عالم يسير وفق نموذج الديمقراطية الليبرالية، ويثبت ذلك من خلال تطور الاقتصاد العالمي ليكتسي حلة النيوليبرالية، أي أن التطورات التي تشهدها مجالات التكنولوجيا والاتصالات تساهم في بناء اقتصاد رأسمالي عالمي وهو ما يتوافق مع الليبرالية التي تهتدي بها الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها، فهم بذلك أي الغربيون تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية يعتبرون أن الديمقراطية تمنع العدوانية كما أنها مصدر استقرار للنظام الدولي، وهو

[1] يحي سعيد محمد قاعود، ***طروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص.75.

[2] فرانسيس فوكوياما، ***مرجع سابق***، ص.190.

الدافع الذي يجعل أمريكا تنادي بدمقرطة العالم أو إن صح التعبير أمركة العالم حسب تعبير **فلاح أمين الرهيمي** في كتابه "أمركة العالم و ليس عولمته"[1].

الأطروحة الثانية المعنية بقراءتها هي التي تناولها **صامويل هنتغتون "صدام الحضارات "** التي جاءت تباعا مع الأطروحة السابقة الذكر، في فترة عرفت تحولات عميقة على مستوى النظام الدولي إثر زوال منطق الحرب الباردة، فأطروحة صدام الحضارات تحمل بناءا شاملا يشرح نزاع الحاضر والمستقبل.

إنّ ما جاء به **هنتغتون** في كتابه هذا، أساسه الحديث عن ملامح النظام العالمي الجديد مع تنبؤه بالسياسات الدولية للقرن الحادي والعشرين، مبرزا على المتغير الحضاري كمستوى تحليل أساسي، فحسب **ادوارد سعيد** فإن **هنتغتون** استمد فكرته في كتابة هذه الأطروحة من **برنارد لويس** أو من **توينبي** حيث أنهم يتشابهون في الفكرة التي ذهبوا إليها التي تتمثل في الاختلافات الثقافية بين الحضارات العالمية الدولية التي هي تؤدي بدورها إلى حتمية الصدام بين الحضارات[2] في هذه الأطروحة **صامويل هنتغتون** يدرج الثقافة على أنها هويات حضارية، ويعرف الحضارة على أنها:" **ذلك الكيان الثقافي الأوسع، القرى والجماعات العرقية والقوميات والجماعات الدينية...كلها لديها ثقافات محددة وعلى مستويات مختلفة من التمايز الثقافي".**[3]

يعتمد **هنتغتون** على تحديد أسسا جديدة للصراع في المستقبل وهي الاختلاف الثقافي والديني لعالم ما بعد الحرب الباردة فانطلاقا من هذا ألغى الكاتب الحدود السياسية للدول القومية واستبدلها بالامتداد الثقافي والحضاري، وبذلك قسم العالم إلى عدة أقطاب على أساس حضاري، ومن أبرز هذه الحضارات، الحضارة الغربية، الصينية والحضارة الإسلامية ويستنتج بذلك أن الصراع سيكون بين الحضارات المشكلة للنظام الدولي، في حين ركز على الحضارة الاسلامية وقال في ذلك أن حدود الحضارة الإسلامية أي الدول المشكلة لهذه الحضارة حدود دموية، كما يرى بأن النضال العسكري والسعي الاقتصادي للقوة هو ما سيحدد الصراع بين الغرب على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية و الحضارات الأخرى.

من خلال هذا يستطيع الدارس أن يفهم ما آلت إليه الأوضاع الدولية من خلال السياسات الدولية لأمريكا إذ أنها كثيرا ما تنادي بضرورة تفوق الحضارة الغربية، لتبقي على هيمنتها على

[1] فلاح أمين الرهيمي، ***أمركة العالم وليس عولمته*** (بغداد: دار الكتب والوثائق، 2012)، ص.9.
[2] يحي سعيد، محمد قاعود، ***مرجع سابق***، ص.110.
[3] صامويل هنتغتون، ***صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي***، تر: طلعت الشايب (د.ع.ن، د.د.ن، ط.2، 1999)، ص.72.

حساب الحضارة الإسلامية التي تعتبر أشد تعارضا مع النموذج الليبرالي الغربي، كذلك التفوق على كل القوى التي تعارض هذا التوجه وذلك باتخاذ استراتيجيات متفاوتة لوقف نهوض أو تطور نموذج آخر قد يكون منافسا للديمقراطية الليبرالية والنظام الرأسمالي، وهو ما جعلها تبني مفاهيم جديدة للقوة أبرزها القوة الناعمة التي في معناها إرفاق القوة العسكرية والاقتصادية بالامتداد الثقافي وضرورة تقبل جل المجتمعات العالمية للنموذج الغربي الأمريكي، وذلك بإيجاد وبناء استراتيجيات تساعدها للقيام بذلك كسياسة الاحتواء، الفوضى الخلاقة، التدخل لأغراض إنسانية إلى غيرها من الاستراتيجيات التي سيتم عرضها في المطلب الاتي.

ترمي طروحات كل من **صامويل هنتغتون** و**فرانسيس فوكوياما** إلى عولمة وتعميم أو ترويج المشروع الأمريكي_الغربي في العالم الذي جاء بعد انهيار القطب الشرقي وما أنتجه من غياب لقوة موازية قد تبحث لترويج نموذج آخر غير الذي أرسته الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنت صراحة عن رغبتها في إقامة نظام دولي يخدم مصالحها ويحفظ أمنها ويبقي هيمنتها على العالم، لكن ذلك لن يكون إلا بمنع قوى أخرى قد تكون تبحث عن الهيمنة العالمية من خلال إزالة أسس التفوق العالمي للحضارة الغربية أي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الإجراء الرئيسي الذي يطغى في السياسات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية الرامية لتثبيت هيمنتها العالمية من خلال تبني استراتيجيات تمكنها من ذلك.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية المتبعة للحفاظ على الهيمنة.

في هذا المطلب سيتمّ استعراض بعض الاستراتيجيات التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية ويراها العديد من الدارسين والمفكرين على أنها هادفة لتثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم، فالخطابات الرسمية الأمريكية لم تصرح يوما بأنها تنوي القيام بإجراءات تساعدها لتهيمن على العالم، فهي دائما ما تضفي الطابع الشرعي لتفاعلاتها الدولية وتحاول منحها الصبغة التي تريدها جميع شعوب العالم، ومن خلالها سيتم تحقيق الصالح العام الدولي، ومنه تجعل الرأي العام الدولي يتقبل الطروحات الأمريكية ويتبناها على أنها الأصلح والأنسب.

فالعديد من الباحثين في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يثبتون بأن هذه الأخيرة هي المتسببة في العديد من الصراعات الدولية وحتى الداخلية للدول، هي المتسببة في الكثير من الأزمات السياسية والمالية على المستوى الدولي، محاولة بذلك إحداث تغيرات على مستوى الأنظمة السياسية أو المالية داخل الدول أو إحداث تحولات جيو - ستراتيجية، جيوبوليتيكية وجيو -

اقتصادية عميقة باستخدام وسائل وأدوات وحتى استراتيجيات قد تكون شرعية كما قد تخالف قواعد النظام الدولي أي الشرعية الدولية، التي كثيرا ما تعدت عليها أمريكا حينما ترى بأنها ستعترضها لتحقيق مصالحها القومية.

انتشر في العديد من المواقع على شبكة الانترنت مقال لعالم اللسانيات والمفكر الأمريكي **نعوم تشومسكي** يحدد فيه عشر استراتيجيات للتحكم في الشعوب، وهو يركز فيها عن الوسائل والطرق التي من خلالها يتم التأثير على قيم الشعوب وحياتها اليومية، مما يجعلها تتكيف مع النمط الأمريكي وهو ما سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية لتقرير مصيرهم، وبالتالي التحكم في ما ستؤول إليه الشعوب في العالم، حيث استند في مقاله هذا إلى وثيقة سرية للغاية يعود تاريخها إلى فترة الحرب الباردة، عنوانها" **الأسلحة الصامتة لخوض حرب هادئة**" لخصها صاحب المقال في " استراتيجيات التحكم والتضليل والتوجيه العشر" وهو عنوان المقال، ويفسرها على أنها طرق ذكية تعتمدها دوائر النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية عبر وسائل الإعلام من أجل توجيه سلوك الناس والسيطرة على تفكيرهم.

هذه الاستراتيجيات هي على الترتيب التالي:

- استراتيجيات الإلهاء: يقول فيها أن هذه الاستراتيجية مفادها الحفاظ على الرأي العام بعيدا عن المشاكل الاجتماعية الحقيقية، بجعله يلهو في مسائل لا مصلحة لها ولا أهمية فيها.
- استراتيجيات افتعال المشاكل وتقديم الحلول: ويقدم **تشومسكي** هذه الاستراتيجية من خلال ثلاث متغيرات: المشكلة، التفاعل، الحل. بحيث أنها سيتم إيجاد مشكلة وجعلها حديث الرأي العام الدولي حتى يندفع الناس لطلب الحلول، ومن هنا ستتحرك آلة النفوذ من أجل تقديم الحلول المبرمجة، ومن خلالها ستتمكن الدوائر الحاكمة من ترويج نماذجها وهو ما يمهد لهيمنة أفكارهم على الشعوب[1].
- استراتيجية التدرج: حيث يتم تطبيق فكرة أو نموذج بطريقة تدريجية إن كانت الشعوب تعارضها أو ترفضها.

[1] محمد جديد، "الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب - نعوم تشومسكي"، نقلا عن:
www.universaltruth.wordpress.com (08/04/2016).

- استراتيجية التأجيل: فيقول في هذا صاحب المقال أن القيام بهذه الاستراتيجية هو التلاعب بالوقت من خلال جعل الاعتقاد لدى الشعوب بأن كل شيء سيكون على أحسن وأفضل حال غدا.
- مخاطبة العاطفة بدل العقل: وهو ما تعتمده في غالب الأحيان وسائل الإعلام للحديث عن الانتماء والدين أو العادات، فيدخل الأفراد في الحديث بلا وعي وعدم التفكير إذا ما تعدى طرف على قيمه.
- إغراق الجماهير في الجهل: تهدف هذه الاستراتيجية لجعل وإبقاء الشعوب غافلة عن التقنيات والاستراتيجيات التي تستعمل من أجل السيطرة عليه.
- تشجيع الجماهير على استحسان الرداءة وتقبلها: حيث أن وسائل الإعلام تساهم بشكل كبير في الانهيار الخلقي والعامل المحفز، إذ أنها تشجع الجمهور على تقبل ظواهر وآفات سيئة سلبية في المجتمعات كالعنف والشذوذ الجنسي وارتكاب الجرائم.
- معرفة الأفراد أكثر من معرفتهم لنفسهم: من خلال الوسائل التكنولوجية والاتصال التي انتشرت في نطاق واسع بين شعوب العالم، أصبحت معرفة حالاتهم ونفسياتهم وأذواقهم وتوجهاتهم متاحة بالنسبة للدوائر الحاكمة المتحكمة في التكنولوجيا المتطورة[1].

كل هذه الاستراتيجيات بالإمكان تلخيصها في جملة أن وسائل الإعلام والاتصال المتطورة المنتشرة في العالم تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية وسائل تحقق لها مبتغاها للتحكم في العالم وليست الوحيدة بل هناك وسائل أكثر عنفا وواقعية، منها ما أصبح يعرف بالسياسات الدولية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أن هذه الأخيرة شكلت الدافع والذريعة في نفس الوقت بالنسبة لأمريكا لإيجاد سبل جديدة لإجراء تحولات كبيرة على مستوى جيو-استراتيجيات العالم، مما يسهل تحكمها في العالم خصوصا في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، فما الحرب الكونية ضدّ الإرهاب إلا تأكيد على ذلك، إذ اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية كذريعة للتدخل في مناطق عديدة في العالم من خلال حروب كما حدث في أفغانستان[2] و يحدث حاليا في سوريا والعراق في محاربة المسمى تنظيم الدولة الإسلامية، ولو أن هذا الملف يكتنفه الغموض والكثير

[1] محمد جديد، ***مرجع سابق***.
[2] فرغلي هارون، ***الإرهاب العولمي*** (د.ع.ن: دار الوافي للنشر، 2006)، ص.189.

من الحسابات الجيو-استراتيجية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل فيه تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

دائما فيما يسمى بالحرب الكونية على الإرهاب التي نادت بها الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت هذه الأخيرة آليات ومؤسسات مخولة لها مسؤولية محاربة الإرهاب، ونذكر على سبيل المثال قيادة "أفريكوم" أي القيادة الأمريكية العسكرية لإفريقيا، الذي في مضمونه هو ضمان للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية[1]، خصوصا مع تزايد التوافد الدولي على هذه المنطقة حتى أصبحت تستقطب العديد من المستثمرين الأسيويين، خصوصا الصين التي تتشارك مع القارة السمراء في أكبر منتدى على المستوى العالمي وهو منتدى الصين-افريقيا، كما أنّها منطقة نفوذ تقليدية للقوى الأوروبية، وهو ما يجعلها منطقة تنافس دولي نظرا لما تزخر به من مواد أولية وأسواق استهلاكية.

كما أن الكثير من الباحثين والمراقبين، يفسّرون أن التحولات السياسية التي شهدها العالم الإسلامي والعربي في الفترة الممتدة ما بين 2010و2015 والتي سميت " بالربيع العربي" على أنها إلا مرحلة من مراحل تحقيق المشروع الأمريكي في هذه المنطقة، ويقصدون بالحديث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يتطلب تغييرات عميقة وجذرية جغرافيا، قيميا ونظاميا واجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا في المنطقة الممتدة من المغرب الأقصى إلى أقصى منطقة من شرق باكستان، مرورا بتركيا، إيران وأفغانستان وكل دول الشمال الإفريقي، وهو ما سيسمح لها بإغلاق الشرق الأوسط في وجه التمدد الصيني[2]، واحتواء أكثر روسيا التي تحاول استعادة مكانتها كقوة عظمى من خلال إثبات وجودها في التحولات الجيوا-ستراتيجية والجيوبوليتيكية، التي تحدث من خلال المشهد السوري الذي استقطب العديد من الفواعل الإقليمية التي تحاول التمركز الجيد وإثبات مكانة لنفسها تسمح لها باكتساب مزيد من النفوذ من حولها، إذ تندرج كل هذه التحولات في العالم العربي والعالم الإسلامي ضمن الاستراتيجية المسماة الفوضى الخلّاقة أو البناءة، أي خلق فوضى يتم من خلالها إزالة وضع قائم لبناء وضع جديد.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من الديمقراطية ونشرها في العالم، وضرورة حماية مبادئها وأبجدياتها، كالذريعة الكبرى التي تستخدمها للتدخل في كل منطقة ترى فيها أنها قد تفيدها في زيادة نفوذها الجيو-استراتيجي.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، ***قيادة "أفريكوم" الأمريكية*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص.45.

[2] جمال واكيم، ***صراع القوى الكبرى على سوريا*** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط2، 2013)، ص.213.

كما أن تطور طبيعة الصراعات في العالم، حيث شهدت انتقالا من الصراع الدولي إلى الصراعات الداخلية في الدولة الواحدة وانسجاما مع ذلك أوجد الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية آليات جديدة يدار من خلالها الصراع، خصوصا أن المشاكل العرقية والإثنية لا تخلو منها أية دولة.

وفي هذا السياق جاء مفهوم الأمن الإنساني لتوظفه القوة المهيمنة كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والضغط على حكوماتها وحتى إسقاطها لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لصالحها لتتحول بذلك آلية التدخل لغرض إنساني، من آلية للتعاون والسلم وحماية الحريات وحقوق الأفراد إلى أداة لتحقيق مصالح أطراف أخرى، كما أنها أداة للضغط والإكراه، كما أصبح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكيفية إضفائها في المجتمعات وحمايتها ليس أمرا داخليا، بل شأنا دوليا، وانتقل القانون الدولي من طفرة عدم التدخل في الشؤون الداخلية إلى حق التدخل والمسؤولية الدولية[1].

استطاعت مراكز الفكر الأمريكية تطوير مفاهيم جديدة أضفتها الولايات المتحدة الأمريكية في تفاعلاتها الخارجية، خصوصا ما آل إليه مفهوم القوة، حيث أن العالم يتحدث عن القوة الناعمة التي تعتبر من أبرز الوسائل الأمريكية لترويج نموذجها، ولما يتمّ التحدّث عنها في المدى البعيد فإن هذا المفهوم يعتبر الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة العالم بكل تحولاته وتحدياته.

ومن خلال ما تم التطرق إليه فإنه بالإمكان تلخيص هذه الاستراتيجيات فيما يسمى في الأوساط الأكاديمية بنظرية المؤامرة، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تدبر وترسم استراتيجياتها على الواقع بما يضعف الأطراف الأخرى، سواءً كانت قوى إقليمية، قوى كبرى، وسواءً كانت لا تمثل تهديدا، ولكن ترى مصلحة في القيام بإجراءات ضدها.

من خلال هذا فإن التفاعلات الأمريكية الخارجية دافعها يبقى تحقيق المصالح والحفاظ عليها ولو استلزم ذلك إحداث تحولات كبرى على مستويات مختلفة، وهو ما يمكن تفسيره من خلال الواقعية الهجومية التي تقول أن الهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة نفوذها العالمي إلى أقصى حد والسيطرة في النهاية على النظام.

وبعد دراسة المبحث الخاص بالهيمنة الأمريكية فإنه تتبادر إلى الأذهان عديد من التساؤلات ولعل أهمها التي تتحدث عن الأدوار الأمريكية ومدى تطورها، فهل تغيرت أدوارها بفعل

[1] خديجة عرفة محمد أمين، ***الأمن الإنساني*** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2009)، ص.20.

التطورات والتحديات التي تواجهها في ظل هيمنتها على العالم؟ وكيف ستواجه القوى المنافسة الصاعدة ومن أبرزهم الصين؟ ولعل النسق العالمي والتطورات والرهانات العالمية الكبرى التي تواجهها الولايات المتحدة، جعلها تتورط في كثير من القضايا التي استنزفت قواها وما جعلها غير قادرة على المواصلة بنفس النسق، وما جعلها كذلك تعدل في استراتيجياتها وأدوارها الدولية.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توريط قوى إقليمية في القضايا التي تتواجد في إقليمها، فأصبحت تدفع القوى الكبرى لتمنحها المسؤولية في تحمل القضايا العالمية، وهو ما باستطاعة الباحث قراءته من خلال المعطيات الراهنة في الوضع الدولي، إذ أنه أصبحت الأدوار موزعة بشكل متفاوت بين القوى التقليدية سواءً الإقليمية أو الدولية، بحيث أن أوروبا مكلفة بالقضايا الإنسانية والبيئية، كالهجرة والتقلبات المناخية، وهو ما يدل عليه استضافة فرنسا للقمة الواحدة والعشرون للهدف العالمي للمناخ وفي هذه الفترة بالتحديد، كذلك توريط روسيا وتركيا في حرب قد يطول أمدها ألا وهي الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

تبقى الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الجديدة/القديمة وصلت إلى محصلة مفادها، أن تبقى القوى الكبرى تتواجه فيما بينها بما يجعل كل منها عنصر تعديل وموازنة بالنسبة للأخرى[1].

كل هذا لتتوجه أمريكا لمنطقة الباسيفيك، أين تريد احتواء القوة العظمى المتصاعدة الصين التي تعتبرها العديد من الدراسات على أنها المنافس الحالي والمستقبلي لأمريكا في مضامين القوة خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست وحدها من تأمّن بقاء الهيمنة الغربية وإديولوجيتها، بل تتحالف مع العديد من القوى الأخرى، فهل باستطاعتها القيام بذلك بمفردها، علمًا بأن العالم يدرك أن حلفاء أمريكا في تراجع إذا ما تمت مقارنتهم بالقوى الصاعدة وخصوصا الصين، فما هو التحدي الذي تشكله الصين للولايات المتحدة الأمريكية؟ وما دلائل قوة هذه الدولة المتعاظمة؟ التي لاتزال قيادتها تصنفها على أنها دولة لا تزال في طريق النمو، هذا ما سنتطرق إليه في المبحث الآتي.

[1] هنري كيسينجر، ***النظام العالمي، مرجع سابق***، ص.248.

المبحث الثاني: التوجه العالمي للصين.

سيتم من خلال هذا المبحث المقسم إلى ثلاث مطالب استعراض ما مدى واقعية القوة الصينية وما مدى قدرة هذه الدولة على ترجمة مضامين قوتها على الواقع الدولي في ظل تنامي الرهانات وازدياد درجة التنافس بين القوى الدولية الكبرى على مزيد من النفوذ، وهذا يعود إلى المكانة المتعاظمة للصين في العلاقات الدولية، فهل تشكل الصين تلك القوة للتأثير على النظام الدولي للدرجة التي يتحدث عنها الباحثون؟ وماذا تريد الصين من خلال توجهها العالمي؟ إذ تستثمر في كل مجال ومكان اقتصاديا مما ينمي كذلك من قدراتها العسكرية ونفوذها الدبلوماسي وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه المطالب الثلاث التالية:

- مطلب1: واقع القوة المتنامية للصين.
- مطلب2: الرهانات الجيو-استراتيجية للصين.
- مطلب3: تطوير علاقات الصين الخارجية.

مطلب الأول: واقع القوة المتنامية للصين.

عودة الصين إلى الساحة الدولية، هي واحدة من أبرز الظواهر التي تم تسجيلها بداية من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، حيث تم بناء تنامي قوة الصين على المجال الاقتصادي الذي تطور بصورة ملحوظة، إذ بدأ ينمو بشكل متسارع إلى أن وصل إلى معدلات تعتبر الأكبر والأسرع في العالم، ما أثر بشكل إيجابي على القطاعات الأخرى وبالخصوص القوة العسكرية.

إنّ عودة إحياء قوة الصين بدأت في عصر "**هسياو بينغ**" الذي ينتمي إلى الإصلاحيين في الحزب الشيوعي الصيني، حيث أتى هذا الرئيس ببرنامج يحتوي على إصلاحات تحديثية في أربعة قطاعات، كانت القيادة الصينية تراها ضرورية لتطور الصين لتحقق التنمية التي تجعل منها فاعل أساسي ذا نفوذ أكبر على المستوى العالمي، فمن خلال السياسات التحديثية التي أسمته الحكومة الصينية "التحديثات الأربعة"، تمس القطاعات التالية: الزراعة، الصناعة، الدفاع أي المجال العسكري والتكنولوجيا. فكان هذا البرنامج هو الخط الرسمي الذي سيسير وفقه النظام الصيني[1].

1 www.livementor.com/esprit-concours/prepa-hec/histoire-hggmc/fiche/la-chine-une-puissance- economique-et-geogrpolitique (11/04/2016)

تعددت وجهات النظر حول مدى قوة الصين وما مدى بلوغها درجة القوة العظمى في الساحة الدولية، بحيث تبرز هذه القوة الصاعدة بسلاسة لتصبح إحدى القوى العظمى في القرن الواحد والعشرين بفعل تنميتها الاقتصادية والعسكرية التي تعتمد بدورها على أهمية القدرات البشرية اي الكثافة السكانية وقوة حضارتها.

مميزات الصين عديدة، حيث يعرف اقتصادها أكبر تنمية في العالم تقريبا كل سنة، مع أنها الدولة التي تملك أكبر عدد من السكان، إذ تبلغ الطاقة السكانية للصين حوالي مليار وثلاث مائة نسمة، كما تعتبر الثالثة عالميا من حيث المساحة، وكذلك تعتبر قوة عسكرية لا يستهان بها باعتبارها دولة نووية أي تمتلك أسلحة نووية، بالإضافة إلى أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي ما يمنحها تأثير دبلوماسي مهم للغاية[1].

الصين في أقل من 20 سنة، أصبحت قوة عظمى اقتصاديا، ما سمح لها بتجاوز ألمانيا واليابان حيث أنه في عام 1979، حدث كبير تناقلته الصحف العالمية على أنه حدث أساسي في العلاقات الدولية، وهو ذلك القرار أو التحول الذي أحدثته القيادة الصينية في سياساتها الدولية عامة والاقتصادية خاصة بقيادة "**دنج هسياوبنغ**"، وذلك من خلال الحفاظ على نظام الحزب الواحد داخليا، وتبني اقتصاد السوق خارجيا لكن تحت رقابة الدولة.

كان هذا القرار منعرج أساسي، بحيث أن الصين الحالية حسب "**جيرارد شاليون**" المتخصص في الدراسات الصينية، ماهي إلا امتداد للتحول الذي أحدثته القيادة الصينية العالمية منذ 1979[2].

إن تظافر العوامل الطبيعية والبشرية والتنظيمية وكذا التاريخية والسياسية، لعبت دورا كبيرا فيما وصلت إليه الصين حاليا خصوصا اقتصاديا، حيث أنها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القطاعات المعنية بالاقتصاد، وذلك رغم كثرة التحديات التي لاتزال تواجهها على الصعيد الداخلي والعالمي.

من الركائز الأساسية التي قامت عليها اصلاحات "**دنج هسياو بنج**"، هي الانفتاح نحو الخارج الذي يفرض على الدولة الصينية الاندماج في اقتصاد السوق العالمي، علمًا بأنّ الأوضاع الدولية لم تكن لتسمح للصين بأن تواكب التطورات الاقتصادية والعسكرية وحتى الجيوبوليتيكية

[1] François gipouloux, ***la chine du xxi siècle : une nouvelle superpuissance ?*** (Paris : Armand colin, 2005), p.13.
[2] Gerard Chaliand, ***vers un nouvel ordre du monde*** (paris: seuil, 2013)، p.14.

كما أنه يستحيل لدولة ما أن تقوم بعملية التحديث لوحدها في النظام الدولي المعولم، دون الاستعانة بالمساعدة الأجنبية والانفتاح للخارج[1].

لقد قرأ العديد من الباحثين في الشؤون الصينية، على أن الصين منذ فترة **"دنج هسياو بنج"** حاولت تبني استراتيجيات تنموية تجعلها تتحول من القوة الموازنة إلى القوة الإقليمية[2]، بل أكثر من ذلك فالعديد منهم من يرى أنها تتوجه لتصبح قوة عظمى في النظام الدولي، وذلك بتطوير البنى القاعدية المتمثلة في القوة الاقتصادية التي بدورها ستعزز قوة المجالات الأخرى كالقوة العسكرية والدبلوماسية التي ستُكسب الصين أوراق نفوذ عالمية.

أما عسكريا فقد حدد التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية عن القوة العسكرية للصين لسنة 2010 على أن التطور في المجال العسكري للصين أصبح مقلق للدول المحيطة بها والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الصين قامت بتطوير وامتلاك أنظمة تسليح وتكنولوجيات متقدمة في مجال الدفاع الجوي إذ أنها تملك طائرات حربية من الجيل الرابع التي لا تمتلكها إلا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كما طورت الصين صواريخ بالستية قادرة على إصابة أهداف برية وبحرية، كما أنها تعتبر دولة نووية أي تمتلك أسلحة نووية.

إن القيود التي تثقل التنمية الصينية وتطورها تبقى عديدة وكبيرة، لكن أصبحت تنقص وتخفّف بصورة تدريجية بفعل التوسع الاقتصادي الذي باستمراريته استطاع تحويل الصين إلى وضع أفضل في كل المجالات.

في سنة 2008 قيل أن الصين بنسبة تنميتها ستلحق بألمانيا عام 2010 واليابان في 2020 وستتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2050، وهو ما سيجعلها أول قوة اقتصادية في العالم لكن حدث وأن تفوقت على اليابان قبل التاريخ المتنبأ به، حيث أن الصين تجاوزت اليابان وألمانيا وأصبحت تحتل المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهل ستتجاوزها في القريب؟ يبقى السؤال مطروح لكن ليس بالأمر المستحيل أن يحدث ذلك.[3]

تعتبر الصين حاليا المنافس الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة العالمية، بحيث دخلت الصين القرن الواحد و العشرين بطموحات عالمية، بدليل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001، وتعاملها ومساهمتها في العديد من المنظمات الدولية، هو ما يثبت الانفتاح نحو

---

[1] كونراد زايتس، ***الصين: عودة قوة عالمية***، تر: سامي شمعون (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص. 303.
[2] وليد سليم عبد الحي، ***المكانة المستقبلية للصين*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص.23.
[3] ***http://www.Khabaragency.net/news45667.html*** (20/04/2016).

الخارج مما زاد في تأثيرها في المستوى الدولي، إذ تبدو الصين وفق قاعدة القوة الاقتصادية والعسكرية مرشحة للعودة كقوة عالمية مثلما كانت عليه في قرون مضت، ومنه ستكون المنافس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، فنموها الاقتصادي المتسارع والمستمر سيجعلها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، وعدد سكانها وقوتها العسكرية يرشحانها لموقع قيادي في العالم.[1]

المطلب الثاني: الرهانات الجيوستراتيجية للصين.

من خلال هذا المطلب، سيتم التطرق إلى مختلف الرهانات والتحديات التي تطمح الصين لتحقيقها ومواجهتها، من منطلق أن القيادة الصينية استطاعت استعمال القوة الناعمة بفاعلية (القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي)، قاصدة بذلك امتلاك مزيد من القوة الصلبة اللازمة (القوة العسكرية)، في اطار استراتيجية هادفة المقصود بها تحدي الهيمنة الامريكية كقوة عظمى مهيمنة على المستوى الدولي ومن هنا سيتم التحليل في هذا المطلب عن الرهانات الجيو -استراتيجية التي من خلالها تريد اثبات قوتها ومكانتها في العالم وفق طموحاتها ورؤياها للرهانات التي تواجهها.

الوعي التاريخي للصين الذي يميل إلى إعادة أمجادها من عظمة فقدتها، لكن من خلال الرؤية الخاصة بها، على خلاف القوى الأخرى التي تطورت على مر التاريخ، متخذة نفس النماذج لكن لن تقوى لتُبقي على هيمنتها لعقود طويلة ويقول في ذلك أحد السفراء السابقين للصين في فرنسا:

"نحن الصينيين نتعلم من التاريخ، الذين يفكرون في الهيمنة دائما ما ينتهي بهم التاريخ بالزوال والانحدار"، وهو بذلك يحاول أن يقول أن الصين ستسلك طريقا أخرى لتصل لدرجة قوة عظمى، ليس للهيمنة ولكن لتكون مهيأة وطرف فعال في المعادلة الدولية، وهذا عن طريق النموذج الصيني الذي ينص على التوازن الداخلي الذي يعود الى الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، والتوازن الخارجي الذي يعني الأبعاد السياسية والدبلوماسية في ظل هذا الصعود الصيني، ولهذا كثيرا ما يتحدث الرسميون الصينيون عن الصعود السلمي للصين.[2]

تعددت الرهانات التي تواجه التصاعد الصيني ومن خلال هذه الدراسة سيتم عرضها والحديث عن المقاربة الصينية في مواجهتها.

---

1 إبراهيم غرايبة، "الصين: هل تعود قوة عظمى عالمية؟"، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/ (22/04/2016)

2 *Chaine télévision France 5 paris doc-guerre « chine-usa : une guerre sans limites » rencontre avec marie olsmane (avril 2013).19h*

تريد الصين توزيع نفوذها أكثر في دول آسيا الوسطى عبر الاستثمارات الكبرى في مشاريع البنية التحتية، بحيث تعتبر هذه المنطقة البوابة الشرقية لأوروبا، إذ سيسمح التحكم فيها باكتساب رهان التصدير نحو أوروبا بشكل يجعلها تكتسب النفوذ في هذه القارة، فهذا يعتبر رهان جيو-استراتيجي أساسي بالنسبة لبكين.

قامت الصين بتحديث مشروع تحت اسم "طريق الحرير الجديد"، وهو إشارة إلى شبكة الطرق البرية التجارية التي تربط الصين بالشرق الأوسط وأوروبا، بحيث يقول الدبلوماسي الصيني **"ووجيان مين"** : "إن العالم بحاجة إلى نمو يأتي من آسيا ، بحيث توجد ثلاث مراكز عالمية يجب ربطها مع بعضها البعض، أوروبا التي تمثل المستهلك الأكبر للمنتوج الصيني، كما أنها بؤرة للأزمات المالية والشرق الأوسط وإفريقيا، باعتبارهما بؤرة النزاعات وإنتاج الطاقة وآسيا الشرقية التي تمثل بؤرة النمو العالمي[1]"، فبقراءة بسيطة لهذا التصريح فإن الباحث سيفهم أن الصين تحاول الهيمنة على ما تسميه بؤرة النمو العالمي، أي مجالها الجغرافي والمجاور لها والذي من خلال هذه الهيمنة على مركز ثقل النظام الاقتصادي العالمي، فإنها باستطاعتها التحكم في البؤر الأخرى وهي أوروبا باعتبارها أكبر مستهلك للمنتوج الصيني، والشرق الأوسط وافريقيا باعتبارهما في حاجة إلى "مصنع العالم" للاستهلاك الأمثل، مقابل السماح لها(الصين) استغلال ثرواتها الطاقوية.

حسب تعبير وزير خارجية بريطانيا الأسبق، فإنّ الصين أصبحت رقم أساسي في المعادلة الدولية في القرن الواحد والعشرين، يقول المحللون أن الصين تستوعب ما يمر به العالم من تقلبات وتحولات سواءً سياسية أو اقتصادية، وهكذا فإنّ الرهان الأكبر يبقى حماية أمنها القومي الذي أصبح يمتد في مناطق تتنافس عليها القوى الكبرى، حيث أنّ التبادلات التجارية والتعاملات الاقتصادية الصينية تغزو كل بقاع العالم بما في ذلك مناطق نفوذ القوى التقليدية، على غرار القارة الافريقية، إذ أن هذه القارة منذ عقد من الزمن أصبحت تشكل علاقات تطوّرية وتنموية مع الصين والسرعة التي أثبتت بها تواجدها في القارة السمراء تنبأ بنجاح كبير للنموذج الصيني للتنسيق والتعاون، فالتفاعلية الصينية في افريقيا تثير رهانات اقتصادية، سياسية واستراتيجية معتبرة[2]، إذ أنها تشكل هذه العلاقات أكبر منتدى تنسيقي في العالم.

---

[1] إبراهيم نافع، ***الصين: معجزة القرن العشرين*** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،)1999، ص.189.

[2] Bruno hellendorff, "la chine en Afrique survol des enjeux", ***magazine groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité*** (13 décembre 2010)، p.13.

تعتبر قضية تايوان من أعقد الملفات بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا، إذ أن بكين تصر على أنّ تايوان هي جزء من أراضيها الوطنية، وأعلنت رسميا أن استعادتها هدف أساسي ورهان شرعي، بينما قيادة هذه الجزيرة لا تزال تعتبر نفسها مستقلة ذات سيادة عن الصين، فهذه الجزيرة حسب المحللين هي أكبر رهان جيو-استراتيجي إقليمي بالنسبة للصين، علمًا بأن الصين تريد الهيمنة الإقليمية وإنهاء كل تهديد إقليمي قريب للتفرغ للرهانات العالمية الكبرى، فهي بذلك ترفض تغيير موقفها في هذه القضية بالاعتراض على استقلال تايوان الرسمي، كما يعتبر هذا الملف المعادلة الصعبة في العلاقات الصينية الأمريكية. فحال القضية التايوانية كحال الجزر المتنازع عليها مع اليابان التي تعتبرها الصين شؤون سيادية قومية، وطنية، تاريخية لا يمكن الاستغناء عنها[1].

كما لا تخلو هذه الرهانات من المتغير الأساسي في معادلة العلاقات الدولية، ألا وهو الرهان النفطي الطاقوي، إذ أن مسألة الطاقة واحدة من أكبر التحديات والرهان الأكبر الذي تحتاجه الصين لضمان نجاح صعودها وتحقيق أهدافها، فنموها الاقتصادي السريع وللحفاظ على أمنها القومي ينبغي تأمين الامدادات الطاقوية والبحث عن مصادرها الكفيلة بتلبية الحاجة المتزايدة للموارد الطاقوية، لذا أصبح هذا العامل المتمثل في أمن الطاقة أحد أهم المحددات الرسمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية للصين، كما تملي هذه الحاجة المناطق التي ينبغي التوجه إليها، سواءً بالاهتمام أو التأثير لهدف تأمين الامدادات الطاقوية[2].

ولمّا يتم الأخذ بعين الاعتبار التحولات والمتغيرات الجيو- استراتيجية الجديدة الخاصة بالقوة الصينية فإن تقييمها يكون مبرزا في ظل هذه العوامل:

- زيادة النفقات العسكرية الصينية التي تكبر من عام لآخر بنسبة تفوق العشرة بالمئة (10%).
- تطوير المنظومة الدفاعية وتعزيزها بحاملة الطائرات.
- نجاح الصين بترجمة قوتها الاقتصادية والعلمية إلى قوة دبلوماسية وعسكرية في إطار ما يسمى بالقوة الناعمة.

[1] مارك ليونار، ***فيم تفكر الصين***، تر: هبة عكام (الرياض: العبيكان للنشر، 2010)، ص.146.
[2] عبد القادر دندن، ***الصعود الصيني والتحدي الطاقوي*** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص.5،6.

- توسيع دائرة التحالفات وتعزيز التواجد العسكري للصين في مناطق نفوذها، فالصين تريد تعزيز وتوسيع انتشارها الثقافي من خلال بناء نظام اتصال دولي فعال يزيد من مصداقية دعاية الصين.

إذا فالجمهورية الصينية تعمل بشكل صحيح لتجاوز القوة الإقليمية، لتصبح قوة عالمية رغم الصعوبات التي تواجهها من الناحية الجيو-سياسية، إذ تعمل جاهدة على تجاوزها من خلال رسم وتطوير علاقاتها الخارجية في ظل التعاون والتنسيق، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الثالث من هذا المبحث المتحدث عن التوجه العالمي للصين.

المطلب الثالث: تطوير علاقات الصين الخارجية.

يعتبر ميدان السياسة الخارجية جزأ لا يتجزأ من العلاقات الدولية، فضلا عن ذلك فإن الدولة بقيامها بعملية عصرنة وتحديث بما يضمن الاستقرار الداخلي، فهذا يؤثر على طبيعة ومحتوى السياسة الخارجية، ونظرا للتطورات التي حدثت في مفهوم السياسة الخارجية إذ أنه قلّص من الفجوة الموجودة بين السياسات العليا المتمثلة في المسائل السيادية، والسياسات الدنيا المتمثلة في الشؤون الاقتصادية التي أصبحت من السياسات العليا، أي أنها أصبحت من الأولويات القصوى في أجندات الدول.[1]

وجدت الصين نفسها في مواجهة التحديات الذي يمثله الاقتصاد المعولم، اختارت استراتيجيات اقتصادية مفادها تقويض الحواجز الجمركية، وهي الخطوة التي جعلتها تنظم للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الانفتاح على العالم الخارجي، بما في ذلك على المنافسين الكبار، وهو ما أوجب بذلك تطوير علاقات خارجية من منطلق التفاعلات الدولية الإيجابية، التي ستسمح لها باكتساب مكانة دولية هامة على الأقل في النظام الاقتصادي العالمي[2].

إذ تبدو الصين في سلوكها وتوجهاتها نحو المستقبل حذرة، وتصر على تأكيد نواياها السلمية بحيث يفسر "**بول كيندي**" هذا السلوك على أنه يعود للثقافة الصينية التي تنأى عن استخدام القوة ويمكن ملاحظة ذلك بالخطوات التي تقوم بها الصين اتجاه القضايا العالمية في إطار سياستها

[1] حسين بوقارة، ***السياسة الخارجية*** (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.199.
[2] مارتن جاك، ***عندما تحكم الصين العالم***، تر: فاطمة نصر (القاهرة: مكتب سطور للنشر،2012)، ص.207.

الخارجية في القضية السورية على سبيل المثال، إذ كثيرا ما تنادي لضرورة العودة للحلول الأخرى غير تلك المتعلقة بالإفراط في استعمال القوة[1] .

كما يتجلى السلوك الصيني كذلك اتجاه التطورات التي تطرأ في ملف قضية تايوان، حيث تمت زيارة رسمية قام بها الرئيس الصيني لنظيره التايواني، وتعد هذه الزيارة الأولى من نوعها منذ عام 1949، وهذه الزيارة وإن دلت عن شيء فإنها تدل عن بعث العلاقات الخارجية للصين في إقليمها حيث أنها تريد ضمان غياب التهديد المجاور من طرف دول الجوار، علما بأن هذه الزيارة تزامنت مع جولة الرئيس الصيني في دول الجوار، من بينها سنغافورة.

بغية استكمال مسارها نحو تحقيق أهدافها القومية، تعمل الصين على بناء شبكة من التحالف وبناء علاقات ممتازة مع الدول الأسيوية، خصوصا الهند وكذلك الدول التي تقع في منطقة أوراسيا باعتبارها بوابة أوروبا، حيث نجدها في علاقات ممتازة مع روسيا ودول الاتحاد السوفييتي سابقا وبالأخص كازاخستان، علمًا أن معظم الكتُّاب والمفكرين يتنبؤون بمكانة هذه الدولة التي تزخر بالموارد الطبيعية على أنها ستصبح مركزا حيويا للعولمة، وبالتالي هي منطقة حيوية ومستقطبة للتنافس الدولي، كما قد تكون نقطة خلاف بين روسيا والصين[2].

لذلك تلتزم الصين بسياسة حسن الجوار حرصا على إيجاد بيئة متناغمة وآمنة، يكون للصين فيها دورا كبيرا في إقرار السلم والدفع بعجلة التنمية المجاورة، فالصين من هذه الناحية تعتمد أكثر على مبدأ التحالف[3] وباعتبارها الطرف الأقوى فيها فإنها ستكون صاحبة القرار أو على الأقل يكون دورها أكبر في توجيه سلوك التحالف، كما تعتبر الصين من الدول المدافعة عن دول الجنوب أي ما يسمى تعاون جنوب-جنوب بحيث أنها قامت بإسقاط ديون عديد من الدول الأسيوية والافريقية[4].

لقد نصت لائحة البرامج الإصلاحية التي قامت بها الصين على فتح المجال لمزيد من التفاعل مع المجتمع الدولي، ولهذا فهي تعمل على زيادة تطوير علاقاتها الخارجية بما يخدم مصالحها الاقتصادية على المستوى الدولي، ولهذا فإن الصين أصبحت تحاول بناء علاقات في مناطق غير مألوفة لديها، فمؤخرا شهدت منطقة أمريكا الجنوبية زيارة قام بها وفد صيني رفيع المستوى تحت قيادة الرئيس **"سي جين بنج"** بهدف تقوية العلاقات الثنائية مع دول هذه القارة

---

[1] Paul kennedy, op cit, p.706.

[2] Jean pierre cabestan et autres, ***la chine et la Russie : entre convergence et méfiance*** (paris : unicom, 2008), p.82.

[3] حذفاني نجيم، ***العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام 2011/2010، ص.128.

[4] كريس ألدن، ***الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟***، تر: عثمان جبالي المتلوثي (أبو ظبي: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.87.

خصوصا وأن الدول التي تمت زيارتها تعتبر من كبرى الدول في أمريكا اللاتينية وتزخر بالعديد من الموارد الطبيعية و أسواق استهلاكية كبيرة، كما تصنف من الدول الصاعدة عند الكثير منها: المكسيك وفنزويلا[1].

فالحاجة إلى مزيد من مصادر الطاقة وتنويعها، جعلت الصين تتجه لكل منطقة قد تفيدها بذلك مقابل ضمان تدفق السلع ذات الاستهلاك الأكبر والمتوسط، وبذلك يكون مبدأ تعامل الصين مع شركائها ضمن نبدأ رابح-رابح.

لقد وضع "**دنج هسياو بنج**" مبادئ تسير عليها الصين في بناء علاقاتها الخارجية وهي:

- مبدأ التعايش السلمي.
- إحترام السيادة الإقليمية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- عدم التمييز بين الدول والمساواة بينها.
- العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة.
- التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبادئ العدالة[2].

ومن خلال كل ما سبق، وبناءا على افتراض أن تبقى استمرارية التطور والتنمية في ظل الصعود الصيني، فإن الإستنتاجات المتوصّل إليها عديدة، إذ أن الصين في مبدأها الشامل لكل توجهاتها العالمية سواء اقتصاديا أو سياسيا فإنها تسير وفق الاستراتيجية الصينية القديمة، كما أملاها **سونزو** وهي ربح الحرب بدون إطلاق أي رصاصة.

فهي إذن خرجت من مرحلة استمرت عقودا طويلة حيث كانت منغلقة على نفسها، لتدخل في مرحلة حديثة مبنية على الانفتاح ومواجهة العالم بأسلحته المتمثلة في العوامل والمتغيرات التي تحدد قدرات الدول على المنافسة في إطار نظام معولم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، لكن وفق المنظور الصيني في إطار نموذج قد يتشابه مع النموذج الحالي، لكن ذو خلفية ثقافية صينية، المبني على التشاركية في تحديد عوالم النظام الدولي دون البحث عن هيمنة طرف على آخر، بحيث أن الفترة الحالية تتزامن مع حدوث تحولات على خريطة القوى الدولية.

[1] ***French.Beingreview.com.cn/zt/mode75881.html*** (17/04/2016)

[2] وليد سليم عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص.148.

اتجهت الصين إلى توثيق علاقات التعاون والشراكة مع مختلف الفواعل الدولية بما يخدم مصالح كل الأطراف، وذلك بتجاوز الصدامات والصراعات الحساسة والإبقاء على المنافسة في أطر سلمية، بعيدا عن النزاعات والسير وفق مبادئ التعاون والتنسيق ما بين القوى الدولية بغية إحلال السلم والأمن الدوليين.

هذا ورغم طموحها لأن تصبح دولة عظمى توازي الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لأغراض تسلطية على العالم، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة حاليا، لكن الطرف المنافس والمهيمن جعل من النظرة العالمية للصعود الصيني على أنه المهدد للسلام العالمي والمبادئ الديمقراطية التي ترسو على العالم في الزمان الحالي، كما كان يقول **نابليون بونابرت:"**عندما تنهض الصين سيرتعد ويهتز العالم"، لكن ينبغي التذكير بأن الصين تعلمت الكثير من دروس التاريخ، فإن الدارس لخطوات التطور والصعود الصيني سيستنتج بأنها تسلك طريق غير الذي سلكته القوى التقليدية وأدى بها إلى الانهيار و التراجع، وهو ما يتلخص في مقولة أحد الدبلوماسيين الصينيين أن الذين يبحثون عن الهيمنة دائما ما يُرمى بهم إلى مزبلة التاريخ فالصين دائما ما تستفيد من التاريخ.

الفصل الثالث:

تفاعل العلاقات الأمريكية-الصينية وأثرها على النظام الدولي

"لا يمكن أن يتواجد أسدان في جبل واحد"

(مثل صيني)

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، وكل مبحث إلى مطلبين، حيث سيتم استعراض تفاعل العلاقات الأمريكية-الصينية، وتأثّرها بفعل مناورات كل منهما بين التحدي والاستجابة، مما يجعل الباحثين والمختصين يرافعون على أن كلا من الدولتين تحدثان واقع من توازن للقوى وهو ما أدى بدوره إلى اهتمام كل طرف بالأخر ومراقبته في كل تحركاته، لهذا أصبح الخطاب السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية يولي اهتمام كبير للتعاظم الصيني الذي أصبح يهدد المصالح القومية لأمريكا، بينما تقابل الصين ذلك بما تراه كفيل بمراعات مصالحها التي تتعاظم بهدف حمايتها وتعزيزها.

بناءا على ما سبق ذكره، فإنّ علاقات الصين والولايات المتحدة الأمريكية عرفت مراحل انتقالية، مع تغير نظرة طرف لأخر، خصوصا مع التطورات التي تشهدها الدولتين من حيث بناء القوة وتأثير ذلك على أدوارهما في نظام دولي يتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار، وهو ما جعل القوتين في وضع تفاعلي في ظل علاقات ثنائية إستراتيجية يكون صداها عالمي، سواءً كانت علاقات تعاونية تنافسية أو تصادمية أي المواجهة، لكن ما مدى تأثر النظام الدولي في ظل طبيعة العلاقات الصينية-الأمريكية؟ وهو ما يشكل الشطر الثاني من هذا الفصل الذي سيتم الإجابة فيه عن هذا التساؤل الجوهري في هذه الدراسة.

المبحث الأول: واقع توازن القوى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

إن النمو الاقتصادي الصيني مكنها من تطوير مجالاتها الأخرى كالقوة العسكرية، لذلك عدة دراسات خلصت إلى أنّ هذا التطور قد يتيح للصين أن تمثل تحديا قويا للتفوق الأمريكي في موازين القوى، لاسيما في المناطق الحيوية أو على الأقل القريبة بالنسبة للصين، خصوصا في منطقة الباسيفيك، التي أضحت المجال الجغرافي الذي يراه معظم المراقبين على أنه المنطقة التي ستكون مركز قياس قوى المستقبل، علمًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة باتت تراقب التطورات التي تحدث في هذه المنطقة بكثير من الاهتمام، ما أدى بها إلى تحريك أهم اسطول تمتلكه وهو الأسطول السابع قُبَيل منطقة الباسفيك، وهذا لكون الصعود الصيني وتصاعد قواها العسكرية وتعاظم نفوذها يهدّد مصالحها الإستراتيجية في هذه المنطقة.

فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى التطورات التي تشهدها المنافسة حول مناطق النفوذ الصينية، بين ما هو تحدّي من الجانب الأمريكي، وما هو استجابة من الجانب الصيني وبالتالي فهنا سيكون هذا المبحث مُركز فيه حول تقصي الوقائع الميدانية وما تظهر من تطورات في المجال العسكري وما يهيئه طرف لأخر.

المطلب الأول: الإستراتيجيات الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني المتنامي.

شكّل الصعود الصيني أهم التحديات للولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت هذه الأخيرة تدرج الصين ضمن أولويات أجنداتها، ما جعلها تحيي إستراتيجيات تواجه بها تعاظم الأدوار والنفوذ الصينية.

لعل ما يبرز أكثر ذلك، ما تحاول القيام به الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء هذه القوّة المتصاعدة، بحيث أنها تسعى لتطويقها من خلال التحالف مع الدول المناوئة للصين، أو إثارة اضطرابات في الدول والمناطق ذا الأهمية الإستراتيجية لها أي للصين أو حتى دعم الاضطرابات داخل الصين.

وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية متعددة الأطراف مع إحدى عشر دولة مطلة على المحيط الهادي وهي: شيلي، اليابان، ماليزيا، كندا، المكسيك، نيوزيلاندا بيرو، سنغافورة

أستراليا، بروناي وفيتنام، وهي اتفاقية الشراكة اقتصادية إستراتيجية، وصرح بعد ذلك أوباما بأن بلاده لن تسمح لبلدان أخرى كالصين بأن تغير كتابة وصياغة قواعد الاقتصاد العالمي [1].

ويرى الكثير من المحللين، بأن هذه الشراكة أهدافها اقتصادية، لكن ذلك لا يعني أن ليس لها أهداف خفية سياسية واستراتيجية، مفادها تطويق التوسع الصيني في منطقة المحيط الهادي بحيث تلعب الشراكة دور كبير في قطع الطريق أمام الصين في إستراتيجيتها الهادفة لزيادة نفوذها في منطقة الباسفيك.

لقد أصبح شبه مؤكد بأن الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المقبلة هي احتواء الصين، خصوصا مع ظهور العديد من الدراسات والتنبؤات التي اعتبرت أن القرن الواحد والعشرين سيعرف توهج الصين كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي مهيمن، ولأنها منذ زوال الإتحاد السوفيتي أضحت لديها فكرة أنها قائدة العالم ولن تسمح لأي قوة أخرى قد تشاركها في هذه المهمة، وهو ما يفسر سعيها لترويض القوة الصينية ومنعها من الوصول لدرجة القوة العظمى [2].

إستراتيجية احتواء الصين ظهرت على نحو منظم من قبل مستشارة الأمن القومي **"كوندوليزا رايس"**، حينما أعلنت أن الصين أصبحت تشكل تحديا للمصالح الأمريكية الحيوية في منطقة آسيا ومناطق أخرى من العالم، وطلبت بذلك مزيدا من الدعم الأمريكي للقوى الإقليمية الأخرى في آسيا، خصوصا الهند واليابان وكوريا الجنوبية من أجل حفظ التوازن الإقليمي في آسيا.

ألحت أمريكا على تمديد الحظر الأوروبي لإرسال الأسلحة للصين، كما أبرمت بدورها الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية حول مساعدة الأولى لبناء مفعّلات نووية سلمية وشكل ذلك بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين واشنطن ونيودلهي يتم خلالها تقوية التحالف القائم بينهما، وهو الذي يخفي في طياته إضعاف النفوذ الصيني وقوتها على المستوى الإقليمي[3].

---

[1] إبراهيم الغيطاني، ***هل ستصبح الشراكة الاقتصادية عبر الهادي اتفاقية القرن الواحد والعشرين*** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص.36.

[2] *Manxin Pei, "Asia's rise", **Foriegn Policy**, N.1112 (July 2009)، P.36.*

[3] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، ***السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين*** (القاهرة: دار النهضة العربية،)2011، ص.131.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها على تعزيز وجودها العسكري في الإقليم عبر قواعد عسكرية في كل من اليابان، كوريا الجنوبية ومناطق أخرى بحيث أظهرت إحصائيات عن تواجد 50 ألف جندي أمريكي في اليابان، و30 ألف في كوريا الجنوبية، كما تريد كذلك أمريكا توسيع تحالفاتها العسكرية الإقليمية، وذلك بزيادة تصدير الأسلحة لدول المنطقة، بحيث سلّحت تايوان بصفقات تفوق 12 مليار دولار مما أثار امتعاض القيادة الصينية ودفعها إلى إتّهام واشنطن بمناوأة وحدة الأراضي الصينية[1].(انظر الملحق 3).

في عام 1996 حدثت أزمة دبلوماسية بين بكين وواشنطن، حيث اندلعت مناورات عسكرية كبرى في مضيق تايوان، والتي اعتبرها المراقبون على أنها أكبر تحد عسكري بين الدولتين، فبعد بضعة أيام من العرض العسكري الكبير للصين في المضيق، قامت القيادة الأمريكية بتحريك حاملتي طائرات، أول وجه لوجه بين القوتين واستمرت الأوضاع على حالها لعديد من الأيام، لقد كانت لحظات أحدثت الكثير من الحساسية لكن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت أنها مستعدة لمواجهة الصين بالقوة إن أرادت هذه الأخيرة استعمالها، كما عبرت من خلال ذلك أنها ستستمر في دعم تايوان كآلية لتطويق واحتواء قوة الصين وتصاعدها الإقليمي [2].

كل هذا يؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر وماضية في تنفيذ إستراتيجياتها باتجاه إعادة التوازن الدولي والتوجه نحو آسيا، مما خلق عند الصين نوع من اليقين بأن هذه الإستراتيجيات ما هي إلا بداية لسياسة الاحتواء التي تنوي الإدارات الأمريكية إتباعها تجاه الصين، وتعتبرها كذلك هذه الأخيرة أنها نمطا جديدا من تهديدات الهيمنة بمحاولة تطويق الصين بمنافسين إقليمين يعادونها.

ولعل ما يبرر ذلك أكثر التحركات الدبلوماسية المكثفة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الباسفيك من أجل ترسيخ التحالفات لوضع حد للطموحات الصينية.

القراءة الممكن استنتاجها من خلال ما سبق، هو أن الشيء الذي ساعد أمريكا في جهودها لاحتواء الصين، هو استعداد القوى الإقليمية لاحتضان أمريكا كقوة موازنة وكابحة للطموحات الجيوسياسية الصينية، وهو ما تؤكده التعزيزات في التعاون الدفاعي والعسكري مع أستراليا وسنغافورة وتايوان، وإقامة تحالفات طويلة الأمد مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية.

---

[1] محمد صوان، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في جنوب شرق آسيا"، ***جريدة البحث***، ع. 1504، (02 ماي 2014)، ص.16.
[2] أمين شلبي، ***أمريكا والعالم*** (القاهرة: عالم الكتب، 2005)، ص.334.

كل هذا يتنبأ له من قبل المراقبين والمحللين السياسيين على أنه توأم حلف الشمال الأطلسي تحت تسمية الحلف الهادي أو الباسيفيكي، فالأول كان لاحتواء الإتحاد السوفيتي بينما الثاني يهدف لاحتواء الصين.

كما أن الشراكة مع الهند المعتبرة على أنها أهم قوة موازية للصين، تشكل في الأساس بناء الإستراتيجية الاحتوائية الأمريكية، وهذا أيضا دفع بالصين لتبني إستراتيجية أكثر جرأة والقيام بتحركات قد تسمح لها بفك الاحتواء وتجنبه، بالتوجه غربا وإعادة بعث علاقاتها مع جيرانها، كما أنها تتجه لأبعد المناطق كإفريقيا والشرق الأوسط حتى أمريكا اللاتينية لتلعب وفق الأدوار التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية لعبها في الفناء الخلفي للصين، وبالتالي تلعبه الصين في الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما سيتم الحديث عنه المطلب الأتي.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الصينية لمواجهة النفوذ الأمريكي.

من خلال هذا المطلب، سيتم استعراض السلوك الصيني في مواجهة تصاعد الاهتمام الأمريكي بالتعاظم الصيني ومحاولة احتوائه، بحيث أن الصين تسعى إلى أن تتوازى مطامحها الاقتصادية الكبرى، مع مطامحها السياسية، علمًا بأن العديد من الدراسات تكشف بأن الصين قد دخلت أخيرا المسرح الدولي وأصبحت لاعب ذا دور حاسم ومهم في النظام الدولي.

تمثلت الإستراتيجية الكبرى للصين على المستوى العالمي في الصعود السلمي وهي الإستراتيجية التي تبرز ملامحها مع الخطابات الصينية التي تدعو إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، يهدف إلى الحفاظ على السلام العالمي والحفاظ على استقرار المجتمع الدولي وبذلك رفض الهيمنة الأمريكية وإنفرادها بالقرارات الموجهة لتحديد أوضاع العالم.

تبدو المقاربة الصينية بعيدة المدى وسلمية ترفض أي مواجهة علنية، والعمل على تحقيق تطلعاتها لبلوغ منزلة القوى العظمى، تتوق إلى احتلال موقع أكبر وأكثر أهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية، لكن ذلك لن يكون دون مواجهة التحديات التي تحدق بها سواءً في إقليمها أو عالميا، فلا بد من مواجهة وحل المسائل الإقليمية ولعل أبرزها قضية تايوان.

والأبرز من ذلك أنّ الصين ستواجه القوة الراسخة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن هناك آراء عديدة تتحدث عن إمكانية حدوث مواجهة مباشرة بين القوتين في ظل التنافس

المحتدم من خلال مناورات كل طرف لكسب المزيد من النفوذ والقوة من الجانب الصيني واحتواء هذا التصاعد وتثبيت الهيمنة العالمية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمدت الصين في المستوى الإقليمي على إستراتيجية أساسها حسن الجوار، وهو ما يرجع بالأساس إلى رغبة الصين في طمأنة دول الجوار من عدم خطورة الصعود الصيني مستفيدةً بذلك من التجارب التاريخية لهيمنة القوى على أقاليمها[1] ولعل أبرز حدث يبرر رغبة الإحسان لدول الجوار هو إعادة العلاقات الرسمية بينها وبين تايوان بعد انقطاعها لأكثر من ستة عقود.

لعل الأشياء التي جعلت العديد من المراقبين يشيدون بالأدوار الصينية، هو بنائها الإستراتيجي القائم على تحمل مسؤولية دولية أكبر، واستخدامها القوة الناعمة في المساعدة في نمو آسيا، بحيث أصبحت تقود هيئات دولية جديدة تضم عدد مهم من الدول، أهمها البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية(AIIB) مقره العاصمة الصينية بكين، الذي صمم ظاهريا ليساعد في تمويل البنى التحتية للدول الآسيوية[2] لكن لديها أهداف أعمق من ذلك، منها التخفيف من الهيمنة الأمريكية اقتصاديا في هذه المنطقة، لتحل مكانها الصين التي من شأنها أن تعوض قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الاقتصادي و كذلك لتدعيم الخطة الإستراتيجية الصينية الكبرى الهادفة لتحقيق العظمة للدولة الصينية.

أما من الجانب العسكري، فإستراتيجية الصين محكومة بتوجيهها لما قد يجعلها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أصبحت تطوّر أنظمة صواريخ وأنظمة دفاع متطورة لتجاري بها نظيرتها الأمريكية، أو على الأقل القدرة لاكتساب القوة الكافية للدفاع عن مصالحها الحيوية.

لقد كشفت تقارير عدة الصادرة عن مراكز الفكر الأمريكية منها أو الجامعات الوطنية الصينية، عن اكتساب الصين لنوع من الأسلحة يتمثل في الليزر المشوش للأقمار الصناعية الأمريكية، التي تعتبر بدورها السلاح الأول للولايات المتحدة الأمريكية الذي يساهم في مراقبة تحركات العالم بأسره، كما صنعت الصين غواصات مضادة للرادارات أي أنه ليس بإمكان

---

[1] خديجة عرفة، "**الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار**"نقلا عن:
www.chinatoday.com.cn/arabic/2006n/0610/6.htm(03/05/2016).

[2] "**هيئات دولية جديدة بقيادة صينية وتخبط أمريكي**"، نقلا عن:
www.sasapost.com/translation/chinesegrand-strategy-and americain-concers (*24/04/2015)*

الرادارات اكتشافها، والهدف منها ردع حاملات الطائرات الأمريكية في المحيط الهادي، التي بدورها كذلك تمثل أهم سلاح إستراتيجي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فالملاحظ في الردود الفعل الصينية، أن هذه الدولة كقوة صاعدة ترفض الدور المخصص لها في نظام لم تصممه، وخصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تحديد وتوزيع الأدوار على القوى الإقليمية لتشاركها في تحمل الأعباء الدولية لكن تحت رقابة وسيطرة القوة الأمريكية المهيمنة، علما بأن معظم التحليلات ترجح أنه سيكون للصين دور كبير في المستقبل المنظور، إلى درجة ترشيحها لتكون القطب الثاني القوي في وجه الولايات المتحدة الأمريكية وهي بذلك تهيء لنفسها الأوضاع الملائمة لذلك بصبر ينطوي على الحكمة بعيدا عن الإدعاءات مبنية قوتها حول الاقتصاد القوي الذي يعتبر مرتكز القوة في عالم المستقبل.

تؤكد بعض المؤشرات تطوّر القوّة العسكرية الصينية، مثل تطورات القاعدة العسكرية في جزر بارسيل، كما تعمل على وضع ثقل عسكري بحري لها عن طريق إنشاء قاعدة بحرية صينية في ميناء جوادار الباكستاني، كما يمتد النفوذ البحري الصيني من الحدود الإيرانية حتى شرق مضيق هرمز الذي يعتر من أكبر المضايق التي تمر منه التجارة العالمية خصوصا النفط[2].

يتطابق مفهوم الصين الكبرى جيدا مع حلم البلاد السياسي بأن تصبح قوة مستقلة توازن القوة الأمريكية، إذ تبدو الصين حازمة في القضايا الدولية.

ففي الوقت الراهن انتهت الصين من وضع إستراتيجية توجهها نحو الغرب التي تبرز في طريق الحرير الذي يربطها بآسيا الوسطى، ووضع طريق جديد يربطها بأوروبا من خلال شبكة طرقات من سكك حديدية وطرق برية، وفي نفس الوقت قامت بتعزيز علاقاتها مع روسيا بترسيخ التعاون الثنائي، كما أصبحت تقيم علاقات مهمة مع دول فعّالة وذا دور كبير في أمريكا اللاتينية مما يعزز تواجدها على المستوى العالمي وخصوصا وأنها تعتبر أكبر شريك اقتصادي للقارة الإفريقية[3] وعلى العموم وانطلاقا من المصالح الثابتة في صون الاستقرار والتطور

---

[1] *Robert D.Kaplon,* ***Asia's cauldron*** *(Londres: Randomhouse, 2014), P. 209.*

[2] *Alice Ekman, "China: Reshaping The Global Order",* ***European unnion Institut for Recuritey Studies****, N.39, (July 2015). P.18.*

[3] *yong dong, "hegemonen on the offensive: chinese perspectives on US global strategy",* ***the academy of political science****, N.3 (2011), p.*23.

الداخليين للتوجه نحو العالم وطمأنة جيرانها بسلمية الصعود الصيني وتجنب المواجهة العلنية مع القوة المهيمنة.

تبنت القيادة الصينية إستراتيجيات معينة تتسم بدرجة أكبر من الثقة والديناميكية فهي أصبحت تركز حاليا على أن تكون أدوارها أكثر تأثيرًا وبروزًا كقوة مسؤولة التي تستوجب العمل وفق التعددية في الأطراف لتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين[1]، بحيث أن السياسات الدولية الصينية تتطلع لبناء نفوذ أكبر، يجعلها تفرض أنماطها في خضم النظام الدولي المتسم بالفوضى وفي ظل تغير الأدوار الأمريكية وتراجع فعاليتها أمام تصاعد الأقطاب في مختلف المجلات، الاقتصادية منها، السياسية والعسكرية وحتى التكنولوجيا.

فالصين تتجه نحو المستقبل، مندفعة بقواها الاقتصادية والدبلوماسية نحو أداء أدوار أكثر وضوحا وتأثيرا، لتساهم في إعادة صياغة طبيعة الأوضاع الدولية التي هي في مرحلة انتقالية بفعل التغيّرات التي تحدث في موازين القوى التي تبرزها الملفات الأكثر تعقيدا في عصرنا الحالي، لتصبح تتسم بالتعددية وأكثر أمنا واستقرارا وفق ما تنويه الصين، وهو ما تتعقبه الولايات المتحدة الأمريكية التي تأبى التغيير الشامل وتأمل الإبقاء على الحال القائم، لذلك فهي تحاول تطويق وإيقاف أي دولة أو قوة قد تحاول تغيير الأوضاع وتغيير موازين القوى لصالحها ما سيزيل أو ينهي الهيمنة الأمريكية.

ومن خلال كل هذا ظهرت العديد من الدراسات التي تنير العلاقات الثنائية الصينية-الأمريكية وتحاول ربطها بما سيؤول إليه النظام الدولي في ظل هذه العلاقات وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال المبحث الأتي.

[1] بايتس غيل، ***النجم الصاعد*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.320.

المبحث الثاني: النظام الدولي في العلاقات الأمريكية الصينية.

منذ أفول الحرب الباردة والتغيّر الذي طرأ على بنية النظام الدولي، أخذت العلاقات الأمريكية -الصينية منحى أخر غير ذلك الذي كان من قبل، حيث أنها أصبحت تضطلع بأدوار أكثر أهمية في السياسات الدولية لكلا الدولتين، فأصبحت قيادات كلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تخصص طاقات وأوقات أكبر لفهم العلاقات المعقدة والمتشابكة، بغية رسم إستراتيجيات واضحة تسمح لكليهما بالحفاظ على مصالحهما، في ظل إمكانية تصادمها وتعارضها أو حتى توافقها.

لقد أثبتت الصين تنامي أدوارها في الساحة الدولية، خصوصا مع قدرتها السريعة على النمو في كل المجالات وخلق مصالح متنامية حول العالم.

بالمقابل لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على أكثر المناطق استقطابا للأطماع الدولية، كما أنها تبقى متفوقة والأولى في المجالات الحيوية كالمجال العسكري والاقتصادي لذلك فإن العلاقات الثنائية قد تكثر عليها الاحتمالات وتختلف بين ما هو تصادمي وما هو تعاوني. لكن حتما فذلك ستكون له آثار على النظام الدولي، وذلك يعود لوزن كلا من القوتين على المسرح الدولي باعتبارهما أكثر الدولتين جمعا وشملا لمضامين القوة.

المطلب الأول: النظام الدولي في ظل علاقات أمريكية صينية تعاونية.

تؤكد البيانات الرسمية لكلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الإحصائيات التجارية على أن هاذين البلدين أكبر شريكين تجاريين. كما تعتبر العلاقات الصينية الأمريكية إحدى أهم العلاقات الثنائية في العالم للقرن الواحد والعشرين.

حيث تذهب العديد من التصورات إلى أن وزن القوتين في حال تعاونهما وإقامة علاقات سلمية، فإن ذلك سيعود بالاستقرار على النظام الدولي، وتؤيّد ذلك بالتركيز على المجال الاقتصادي وتأثيره على العلاقات الثنائية، نظرا لتشابك وترسيخ علاقات اقتصادية كبيرة تجعل كل طرف يعتمد بشكل كبير على الأخر فيما يخص هذا المجال.

ويتحدث أصحاب هذا التّصور في ذلك بالقول على سبيل المثال، أنه لو تستمر الشركات الأمريكية عن كسب الأرباح الكبيرة داخل الصين، فإنها ستدفع بالإدارة الأمريكية للحفاظ على

علاقاتها مع الصين[1]، مما سيشكل كذلك دوافع لهذه الأخيرة للبحث عن سبل تحقيق علاقات ثنائية تتجاوز الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي فقط لتصل لدرجة التعاون الاستراتيجي لإحلال السلم والأمن على الساحة الدولية، بما سيضمن بيئة ملائمة للإبقاء على الوضع القائم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المهيمنة، كما سيضمن البيئة الملائمة لتواصل الصعود الصيني بشكل سلمي واستمراري.

لذلك فالمدافعون على هذا الطرح، يلحّون على قيادة كل من الدولتين من خلال استشراف المستقبل، على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، إذ يجب على كلتا القوتين تحمل مسؤوليات هامة من أجل استقرار النظام الدولي[2] لكون ثقل نفوذهما أقوى من أي نفوذ آخر، خصوصا وأنهما قد تشكلان قطبان يستقطب كل منهما توافق وتقارب توجهاتي، على شاكلة منطق الثنائية القطبية لذلك فإن استقرار علاقاتهما الثنائية سيعود بالاستقرار على الأوضاع الدولية، على الأقل في النظام الاقتصادي العالمي الذي بدوره سيؤثر بالإيجاب على الأوضاع الجيو-استراتجية للعالم.

كما أصدرت العديد من التقارير والدراسات تؤيد هذه الطروحات، ولعل أبرز التقارير ذلك المعنون بـ القوة الذكية في العلاقات الأمريكية -الصينية الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، حيث توصل إلى أن تحديات القرن الواحد والعشرون تفرض الشراكة الثنائية الأمريكية الصينية، كما يوصي هذا التقرير بضرورة إقامة آلية الحوارات الإستراتيجية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية[3].

لقد عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إيجاد التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الإستراتيجية في علاقاتها مع الصين، من خلال التعامل البَنّاء مع الصين، في حين استشعرت الصين الحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مسارها لتحقيق مآلها المتمثل في الصين العظمى، وهو ما جعلها تنفتح وتلين من موافقها حول فكرة التعاون مع أمريكا كإطار للعلاقات الثنائية، بحيث أصبحت هذه العلاقات تتسع منذ مطلع التسعينات في شتى الميادين الاقتصادية، الثقافية مما جعل الروابط تتجاوز تلك المتشكلة من العلاقات الدبلوماسية، والقائمة

---

[1] أيان بريمر، ***مرجع سابق***، ص.242.

[2] "**تعهد جديد يعزز العلاقات الصينية الأمريكية في القرن الـ 21**"، نقلا عن:
http://www.arabic.people.com.cn/31659/6628630.html (02/04/2016)

[3] مارتن جاك، **مرجع سابق**، ص.416.

على المصالح الاستراتيجية، لتكون بذلك هذه التفاعلات ترجع إلى المصلحة القومية لكلا الدولتين[1] وهو ما يعتبره الكثير من المراقبين والدارسين في شؤون إقليم آسيا-المحيط الهادي على أنه مفتاح لإستقرار هذه المنطقة، التي يتنبأ الكثير على أنها ستصبح مركز ثقل في تحديد مآل الأنظمة الدولية خصوصا النظام الاقتصادي.

بينما في المجال العسكري، تتعاون الدولتين في قضايا الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بالخصوص المزودة بالمواد النووية والصواريخ البالستية.

زيادة على قوة النفوذ الأمريكي ودورها المهيمن، فإنّ أهمية الصين في القيام بأدوار كبيرة في هذا المجال، تكمن في كونها طرفا دوليا أساسيا، فهي قوة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن كما أنها وقعت على معاهدة الحد من الانتشار النووي سنة 1992 وجل الاتفاقيات والمعاهدات التي تنص على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل استجابة لمتطلبات التعاون الثنائي، حيث عمل الطرفين على بناء حوار أمني لمواجهة تحديات البيئة الدولية والقضايا ذات الشأن العالمي، من خلال تحديد الفهم المشترك للقضايا الأمنية المهمة لكلا الطرفين [2].

أما على الصعيد الثقافي، احتوت الأجندة الثنائية الأمريكية-الصينية ضرورة تكثيف حجم التبادل الثقافي بين البلدين، بحيث أصبحت الجامعات الأمريكية تستقبل حجم كبير من الطلبة الصينين، ما يمثل 31% من الطلبة الدوليين في الجمعات والكليات الأمريكية، إذ يبلغ عددهم 275 ألف طالب للعام الدراسي 2014/2013، في حين تشير الكثير من التقارير تضاعف الطلبة الأمريكيين الراغبين في الدراسة في الصين، إذ تستهويهم دراسة التاريخ الصيني وأسرار حضارتها كما يعتبر قوة الصعود الصيني مصدر اجتذاب واهتمام الطلبة الأمريكيين لدراسة مضامين الصعود وأسراره[3].

فضلا عن ذلك هناك تبادلات سياحية مهمة بين البلدين، إذ أن كل هذه التبادلات تساهم في تكوين نظرة الشعبين لبعضهما البعض وتسمح باحتكاك الثقافتين واكتساب قيم ثقافية وسياسية جديدة.

---

[1] خضر عطوان عباس، ***مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004) ص.82.
[2] ***نفس المرجع***، ص.87.
[3] هنري كسينجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، مرجع سابق ص.313.

من كل هذا يتبين أن حجم السوق الصين تمثل فرصة للاقتصاد الأمريكي في فترة يشهد هذا المجال تراجعا ملحوظا في قدراته التنافسية، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية توجه أنظارها لأهمية السوق الصينية. بالمقابل انفتحت الصين على شبكة التحولات الدولية وبناء علاقات مع القوى الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناءا على هذه العلاقات وبناءا على وزن ومكانة الدولتين في الساحة الدولية فإن "**أيان بريمر**" رئيس مجموعة أوراسيا لاستشارات المخاطر السلبية وأسناد الأبحاث العالمية في جامعة نيويورك، يحاول تحديد أو تنبؤ مستقبل النظام الدولي من خلال العلاقات الأمريكية-الصينية من منطلق أن هاتان الدولتان أقوى دولتين في العالم، حيث يقول فيما يسميه هو المجموعة الصفرية، أي أن في عالم كل دولة أو أمة لنفسها أي لا تنظر إلا لما يخدم مصالحها الخاصة، فإن تواجدت أزمات فإن العالم سيميل إلى رؤية ظهور نظام دولي تجد فيه كلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية فائدة في تقاسم الأعباء، ويطلق على هذا السيناريو المجموعة 2 أي (G2) على شاكلة المجموعة العشرين (G20) الحالية المتكونة من القوى الكبرى، فيقول أنه ربما سيظهر نوعا من تنسيق ثنائي و تعاون حقيقي داخل المجموعة 2 لو تشترك القوى الأخرى مع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية[1]، ويدعم ذلك بالأدوار الإيجابية للقوى الصاعدة كالهند والبرازيل وتركيا، التي يرى أدوارها إيجابية تخدم المجموعة الدولية.

وبحسب بريمر والعديد من الدارسين فإن العالم الذي لا تمتلك فيه قوى أخرى أنه فرصة للتنافس مع أمريكا والصين، سواء اقتصاديا أو سياسيا، ستكون هيمنة القوتين وقيادتهما للعالم حتمية خصوصا ما إذا نظرنا إلى إيجابية علاقاتهما في ظل تقبل الولايات المتحدة الأمريكية تصاعد الأدوار الصينية السلمية، وعدم رفض الصين التعامل الإيجابي مع أمريكا.

المطلب الثاني: النظام الدولي في ظل علاقات أمريكية-صينية تصادمية.

الولايات المتحدة الأمريكية دوما ما كانت القوة الأولى عالميا منذ نهاية الحرب الباردة بينما الصين دائما ما كانت تطمح بأن تصبح القوة العالمية الأولى، وهو الطموح الذي يكبر مع تصاعدها المتسارع، بحيث أصبح ليس فقط ممكن بل بات ربما آت بوتيرة أسرع من المتوقع.

[1] آيان بريمر، ***مرجع سابق***، ص.252.

الصين والولايات المتحدة الأمريكية المتنافسان اللذان يراقب كل طرف الآخر رغم العلاقات العميقة المتبادلة في جميع المجالات، حيث تأتي الصين على رأس الاهتمامات الأمريكية في أغلب التقارير الإستراتيجية التي تصدر بحثا عن استكمال الإستراتيجية الكبرى التي تعمل على تحقيقها، في حين أن الخطاب الرسمي للصين يقول أن: الصين ستعارض الهيمنة الأمريكية وستعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب، مبرزا بذلك الأهداف الحقيقية للإستراتيجية العالمية للصين، أين تطمح أن تكون أحد أقطابه الرئيسيين[1].

من خلال هذا، فكل طرف أصبح ينظر للآخر على أنه يهدد مصالحه، وبالتالي يجب الاحتياط منه، إذ أنّ الصين تبدي امتعاضها من الهيمنة الأمريكية باعتبارها القوة التي تفوقها في النفوذ وتعيق تعاظمها، كما تنزعج من التخطيط الأمريكي لفرض القيم الليبرالية على المجتمع الصيني، واحتوائها عن طريق إستراتيجيات محكمة مبنيّة على تقليص أدوارها ونفوذها المتعاظمة في إقليمها[2]، بل أكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية توجّه اتهامات كثيرة للصين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما تراه الصين بدورها تدخل في شؤونها الداخلية.

أما في الساحة الإقليمية، هناك مسألة تايوان، إذ تُعتبر هذه القضية من أكثر الملفات التي تختلف عليها الرؤى الأمريكية-الصينية، فكما هو معروف أن الصين تعتبر تايوان مقاطعة صينية ولا تعترف إلا بحكومة صينية واحدة وهي حكومة جمهورية الصين الشعبية، بينما الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها تواصل دعم تايوان وتزويدها بأسلحة متطورة كما تدعمها كذلك بالدعم الإستراتيجي المتمثل في تواجد الأسطول السابع الأمريكي المتمركز ي مضيق تايوان[3]، في وقت أن الصين كذلك لا تزال توجّه صواريخ بالستية صوب تايوان.

جزيرة "كين مان" تقع في هذا المضيق وتبعد بكيلومترات قليلة عن السواحل الصينية لكنها تابعة لتايوان، تعتبر هذه الجزيرة نقطة حساسة في العلاقات الصينية-الأمريكية التي

---

[1] عمرو عبد الكريم، "مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية"، نقلا عن:
Http://www.almoslim.net/node/85818 (25/04/2016)

[2] توماس ويلبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، المثلث الإستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية"، ***مجلة دراسات عالمية***، ع. 12 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص.21.

[3] "الصراع ينتقل من الشرق الأوسط إلى منطقة الباسفيك، دراسات وأبحاث"، ***مجلة العرب***، ع. 9552 (ماي 2014)، ص.12.

تعتبرها عائق جغرافي أمام التوسع الصيني، فكثيرا ما تبعث أمريكا برسائل مشفرة مفادها أن سقوط هذه الجزيرة هو بداية المواجهة العسكرية المباشرة مع الصين[1].

إذ تتمثل الأهمية الإستراتيجية لتايوان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إحدى رقع إحتواء الصين، كما تريد أن تُبقي على الوضع الأمني الحالي في منطقة الباسفيك من خلال هذه القضية، فالإبقاء على الانفصال بين طرفي المضيق يعتبر جزءا هاما من تركيبة الأمن في آسيا والباسفيك، وفي الوقت نفسه تبذل الصين جهودا كبيرة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية حسب تعبير قادتها، من خلال كسب وشمل تايوان، مما جعلها تستنزف كثيرا من قواها وجهودها في هذه المسألة الحساسة.

إن التحدي الأمني الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة يتمثل في تعديل موازين القوى التي تتغير نتيجة للصعود الصيني، لهذا فهي دائما ما تدفع بهذا الملف ليبقى دون حل واضح ودائم.

إن الصعود الصيني يعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في نفوذها على المستوى العالمي، إذ أن هذا الصعود أصبح يتطلب مصادر طاقة عديدة وكبيرة لضمان استمراريته، ومعظمها في الشرق الأوسط وإفريقيا وهي المناطق التي تهيمن عليها القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، وهو ما يظهر في الملف السوداني والتنافس في شمال إفريقيا التي يزداد فيها النفوذ الصيني، أي تكاثر التعاملات التجارية في العلاقات الثنائية.

تعتبر الصين حاليا الشريك التجاري الأول مع القارة الإفريقية[2]، كما أن الصين تركز على إظهار سيطرتها في بحر الصين الجنوبي، كما تقوم خلف هذه الإستراتيجية الرغبة في مقاومة الاحتواء الأمريكي، ولذلك فهي تحاول نشر وإظهار قواتها في كل الاتجاهات بممارسة التأثير

[1] *Yuan vu, "global dominance and discontents one china and taiwan phenomenon", **the international studies association**, N.45 (20/03/2004), p.16.*

[2] كريس ألدن، ***مرجع سابق***، ص.54.

على روسيا شمالا، ترويض الصعود الهندي وتقريب وجهات النظر مع الدول الإسلامية غربا بالإضافة إلى العناية بمصالحها شرقا وجنوبا[1].

كما يعتبر إحياء طريق الحرير في شقيه البري والبحري، الضامن للتدفق الآمن لإمدادات النفط ومصادر الطاقة الأخرى من الجانب الطاقوي.

بينما من الجانب الجيوبوليتيكي والجيو-استراتيجي، سيولد منطقة أورو-آسيوية عظمى ما قد يؤدي إلى القطيعة مع الجانب الغربي من أوروبا المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال كل هذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها لإعادة التوازن مع آسيا تحاول احتواء الصين، بالمقابل هذه الأخيرة بدورها من خلال التفاهم النسبي مع روسيا وتحدي حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الآسيويين والهيمنة عل المناطق الإسلامية، هي بصدد مجابهة الاحتواء الأمريكي وإنهائه لتتجه أكثر لتمضي في توجهها العالمي.

كما تراقب الولايات المتحدة الأمريكية تحركات الصين من خلال إدراكها للمنافسة العالمية التي يضفيها النهوض الصيني، إذ تسعى لتحجيم أدوارها ونفوذها في القضايا الحساسة مقابل السماح لها بالتحلي بالمسؤولية تجاه القضايا التي تثقل كاهل أمريكا، خصوصا المتعلقة بالمناخ والإرهاب والجرائم المنظمة والمشاكل البيئية، لكن دون تركها أن تصل لتعزيز مكانتها العالمية والإقليمية.

وعلى هذا فإن الصين حسب رأي المراقبين والمحللين، فإنها تدرك رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيمها، لذا سعت لتُوازي توجهاتها السياسية والعسكرية مع قدراتها الاقتصادية المتعاظمة.

[1] مايكل هودسون، "الصعود الصيني والتراجع الأمريكي في الشرق الأوساط"، حلقة نقاشية، ***مركز دراسات الوحدة العربية***، (2013/05/22)، ص 97.

من كل ما سبق، فإن العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد يقدّر لها أن تكون أكثر تعقيدا، نظرا لتعدد الرهانات والتحديات التي تعقُب القوتين في الساحة الدولية.

فلما يتم دراسة وفهم إستراتيجيات كل طرف منهما فإن الباحث سيستنتج أن تحركاتهم عالمية موجّهة لإدراك طرف لأخر والعمل على تحجيم تأثيره ونفوذه خصوصا في القضايا والمجالات التي تمثل مصالح الأول.

كما أن تعدد التوافقات وتقاطع المصالح قد يجعل من هذه العلاقات أكثر مرونة وليونة في العقود المقبلة، لذا سيكون الغموض سمة العلاقات الثنائية، وهو ما قد يجعل هذه السمة تطغى كذلك على العلاقات الدولية وبالتالي على النظام الدولي، في تفاعلاته الجيو-استراتيجية والجيوبولتيكية، خاصةً وأن التصاعد الصيني الكبير أقرّ بتنامي نفوذ هذه الدولة كلاعب سياسي واقتصادي وعسكري كبير على المسرحين الإقليمي والدولي.

كما أن رغم الصعوبات والتراجع النسبي الذي تشهده الأدوار الأمريكية إلا أنها تبقى الطرف المهيمن والقوة العسكرية والاقتصادية الأولى عالميا وبعيدا عن منافسها المباشر، ولذلك تبقى أدوارها أقوى ونفوذها أعظم في توجيه التفاعلات الدولية، فهذا ما يجعل بدوره القوتين تتفاعلان وفق قاعدة: "ليس صديقين دائمين ولا عدوين".

وعليه فإن كل من والولايات المتحدة الأمريكية والصين ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها في ظل النظام الدولي الحالي، إذ أن كليهما أكدتا التزامهما إزاء النظام الدولي لأداء أدوار كبيرة وأساسية.

فكما يقول أحد الأكاديميين الصينيين فإن العلاقات الثنائية الأمريكية-الصينية ستكون العلاقات الأكثر أهمية ي عصرنا الحالي فإذا كانت موجهة نحو الصراع فإننا سنعيش قرنا صراعي وإن كان موجهة نحو السلم فإن القرن الواحد والعشرين سيتم بالسلام.

الخاتمة

"لفهم العالم، يجب علينا ربط التشاؤم من الوضوح بتفاؤل الإرادة "

(أنطونيو غرامشي)

اهتمت هذه الدراسة بمحاولة فهم وتحليل سلوك القوة الصاعدة المتمثلة في الصين تجاه النظام الدولي الحالي المتسم بالتعقيد، بفعل التغيرات التي تشهدها ادوار القوة المهيمنة التي هي الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية، وكذلك بفعل استفحال التحديات التي تواجهها القوى الكبرى في النظام الدولي، وهو ما قد يؤثر بدوره على توازن القوى الحالي، ومن ثمة دراسة واقع النظام الدولي وموازين القوى فيه في ظل العلاقات الصينية-الأمريكية والآثار التي تنجم عن هذه التفاعلات الثنائية في المسرح الدولي.

ومن خلال كل ما تم التطرق اليه بالدراسة والتحليل، تم استنتاج ما يلي:

- ان النظام الدولي يعيش حاليا حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وهو ما يجعل من التنبؤ مرحلة صعبة في عملية البحث عن مستقبل موازين القوة وجيوبوليتيكية مراكز القوة الحاسمة في هذا النظام.
- تسعى الصين بشكل جدي للقطبية الدولية، وهو ما تبرزه الاستراتيجية الكبرى الصينية الممتدة على المستوى العالمي، وذلك من خلال تأمين موقعها كمركز قوة على المستويين الاقليمي والدولي.
- خلصت هذه الدراسة الى أن الهيمنة الأمريكية تبقى معطى رئيسي وثابت في النظام الدولي الحالي، رغم التذبذبات التي تشهدها أدوارها على الساحة الدولية، في حين فشلت القوى الأخرى المنافسة لها في تجاوزها رغم الانتكاسات الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فالاحتمال الأقرب هو بقاء القوة المهيمنة على موقعها ومركزها على الأقل في المستقبل المنظور، لكن ذلك لا يعني أن النظام الدولي الحالي لا يشهد تطورات هيكلية تعتبر كفترة انتقالية تتجه نحو التعددية القطبية التي ستشكل النظام الدولي، وأبرز القوى فيه هي: الإتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك في المستقل البعيد، نظرا لما تمتلكه القوة المهيمنة من فارق في القوة، وعدم اكتمال مقومات القوة القطبية للقوى الصاعدة والمرشحة للقطبية.
- أصبح العامل الاقتصادي المتغير الرئيسي في العلاقات الدولية، غير ما كان عليه الحال في الحرب الباردة، إذ كان يطغى المنطق العسكري على العلاقات الدولية، وما يبرز ذلك، الآثار المترتبة عن الأزمة المالية لعام 2008، كذلك وزن التكتلات الاقتصادية، امثال تجمع البريكس، توسع الاقتصاد الأوروبي، انتعاش الاقتصاد الروسي (قبل أزمة أسعار

المحروقات)، دون نسيان الأدوار المتعاظمة للدول الصاعدة أمثال الصين، البرازيل وتركيا في السياسات الدولية.

- رغم سعي الصين لتصبح قطب عالمي، لكن فرضية لجوئها لتغيير طبيعة وأسس النظام الدولي غير مطروحة لدى قياداتها، فهي "بصعودها السلمي" تسعى لتعزيز مكانتها وتلميعها كعضو طبيعي في المجتمع الدولي، كما أنها كثيرا ما استفادت من مزايا النظام الدولي الحالي من خلال الاعتماد المتبادل، المؤسسات الدولية، اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي حول العالم، وبالتالي فمن المستبعد أن تجازف لتقوم بخطوات قد يُراد بها تغيير النظام الدولي الحالي.
- تعتبر الصين القوة الجديدة في السياسة الدولية، فهي تندمج شيءً فشيءً في المنظمات الدولية الرئيسية، كالمنظمات العالمية للتجارة، المجموعة 8، فهي تثبت مكانتها كقوة أساسية في الاقتصاد العالمي، كما تظهر إرادتها في التعايش مع القوى الأخرى.
- الانفجار الاقتصادي الصيني، كان بفضل الذكاء والفعالية التي منيت بها الإصلاحات الكبرى واستمراريتها لثلاثة عقود.
- جيوبولتيك جديدة رُسمت فيما بين الحرب والسلام في بداية القرن الواحد العشرون على خلاف الحرب الباردة فالفترة الحالية التي تتسم بالهيمنة الأمريكية وتطغى عليها عديد من التهديدات لعل أبرزها الإرهاب، فإن المعطى الجديد الذي قد يطغى على الحقل الدولي، هو إيجاد آلية لإنهاء الحروب وإحلال السلام، ولعلّ هو ما جعل العديد من الفواعل وخصوصا الدول الصاعدة تنادي بضرورة إصلاح هيئة الأمم المتحدة في فرعها مجلس الأمن وإعادة النظر في التشكيل الدائم لهذا الفرع، بغية زيادة عدد مقاعد الأعضاء الدائمين.
- لقد تشكل اتجاهين أساسيين في مراقبة الصعود الصيني كمعطى جديد في الساحة الدولية الذي قد يهدد الهيمنة الأمريكية، فهناك اتجاه يشدد على ضرورة تكثيف التفاعلات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ما سيكون مفيد كآلية لتجنب الصراع بين القوتين النوويتين الذي قد ينعكس بدوره بالسلب على الأوضاع الدولية.

بينما الاتجاه الثاني والمتمثل في دعاة الاحتواء، فهو يركز على المخاطر المترتبة عن الصعود الصيني على الاستقرار والتوازن الإقليمي والدولي، مقترحا لذلك إستراتيجية لاحتواء الصيني على شاكلة احتواء الإتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة.

- إن تفسير تحول القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أمر مستعص في ظل الغموض الذي يكتنف العلاقات الثنائية، وعليه يتعين على الباحث الأخذ بالحسبان معطيات أساسية يكون صداها كبير على مستقبل التوازن العالمي في النظام الدولي، وهذه المعطيات هي:
  - تخطي الصين للولايات المتحدة الأمريكية وتجاوزها اقتصاديا وعسكريا.
  - رغبة الصين في الهيمنة العالمية.
  - التحديات والاستجابات فيما بين القوتين.
  - ردود الأفعال القوى الأخرى تجاه سياسات القوتين وما قد يحدث من تحول في موازين القوى.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع القوى الصاعدة وأبرزها القوّة الصاعدة الصينية والآثار التي قد تترتب عن ذلك على مستوى النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدورها تبقى تدافع عن مكانتها في هرم النظام الدولي رغم التحديات والتهديدات التي تواجهها والمنافسة التي تتلقاها من القوى الكبرى، لهذا فالموضوع المدروس يعتبر كأهم المحاور البحثية في الدراسات الإستراتيجية الحالية، ورغم ذلك فإن الحالة الحالية للنظام الدولي تجعل من فهم أموره شيء مستعص.

الملاحق

ملحق رقم 1

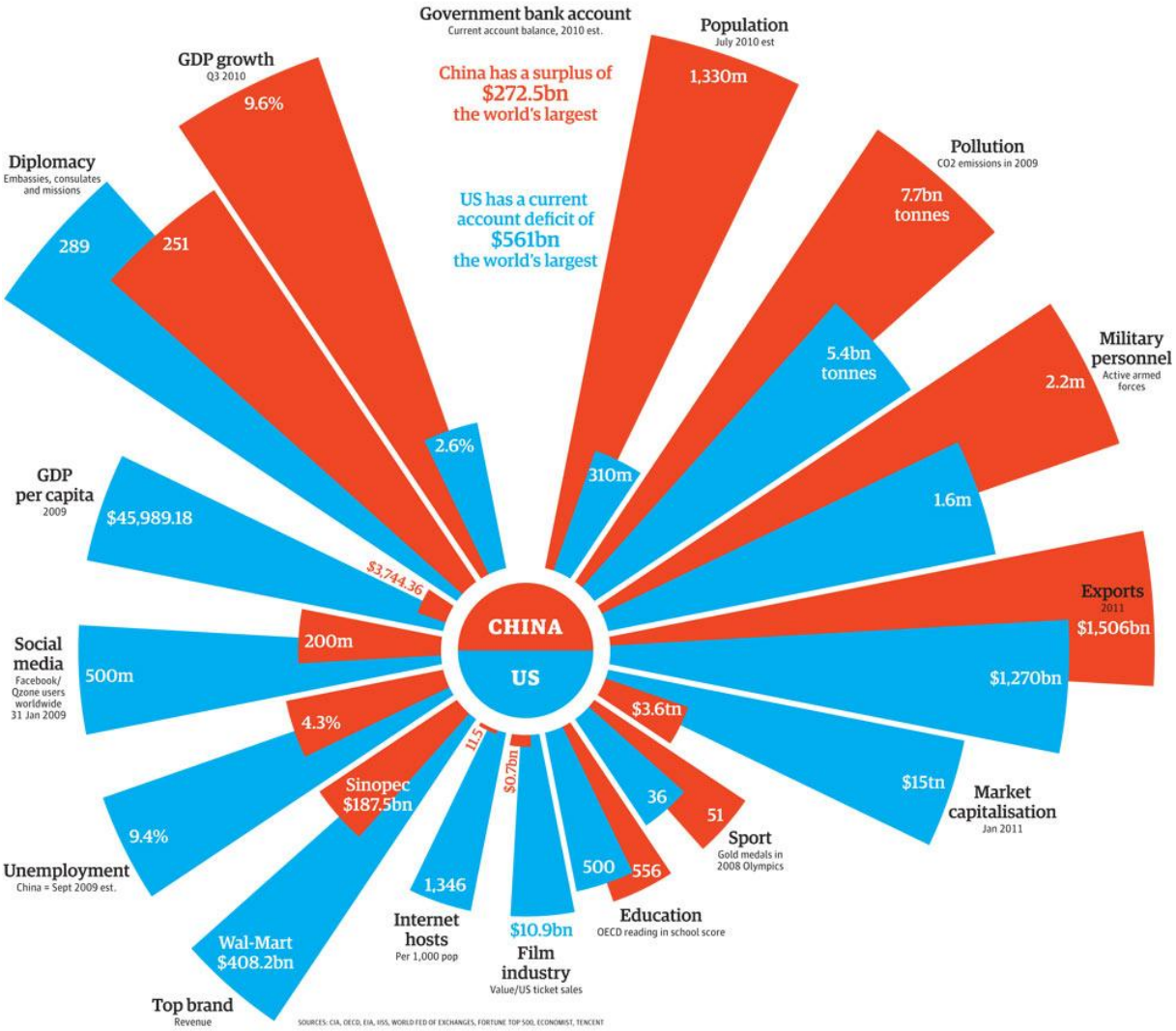

http://www.lobbycratie.fr/2014/03/07/les-instituts-confucius-outil-du-soft-power-chinois/

إحصائيات شاملة لمضامين القوة لكلا من الصين والولايات المتحدة الامريكية لسنة 2014.

ملحق رقم 2

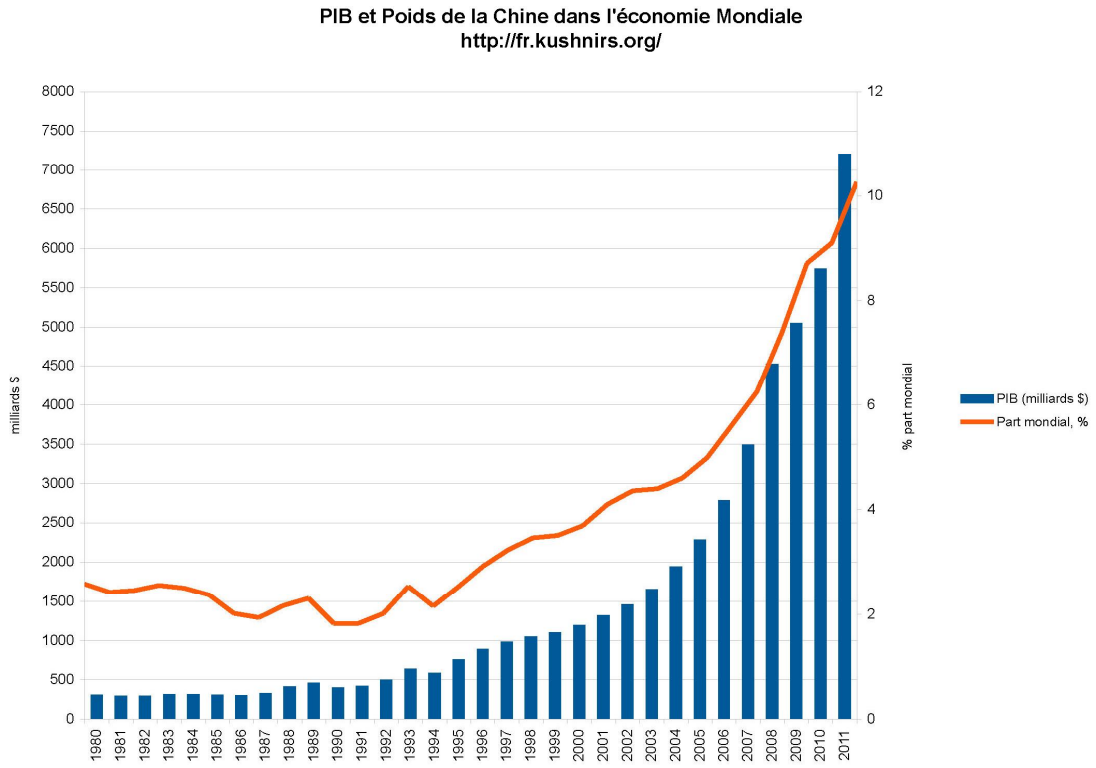

http://www.eric-laurent.com/article-chine-etats-unis-63334883.html

أعمدة بيانية تظهر تطور الدخل الفردي في الصين بين سنة 1980 و2011

ملحق رقم 3

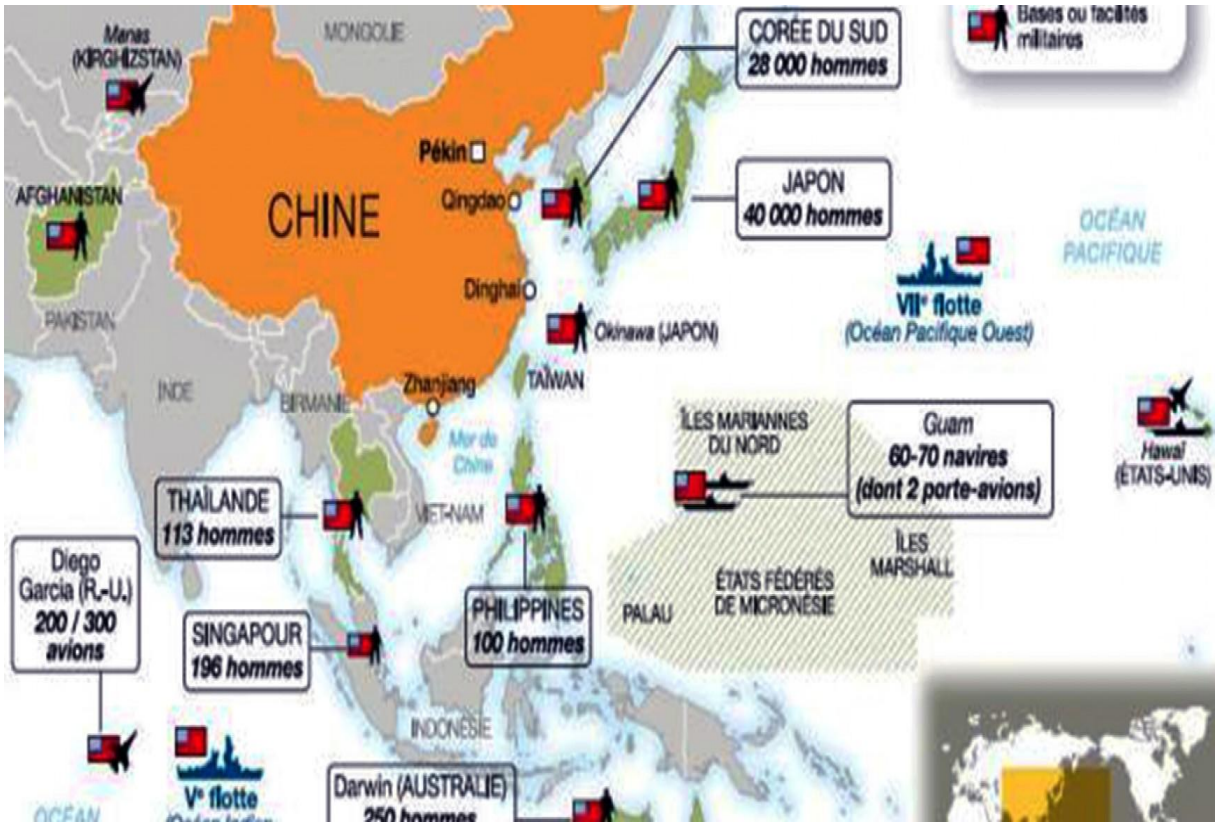

http://www.reseauinternational.net/usa-intensification-des-preparatifs-de-guerre-contre-la-chine/

الاحتواء العسكري الأمريكي للصين.

ملحق رقم 4

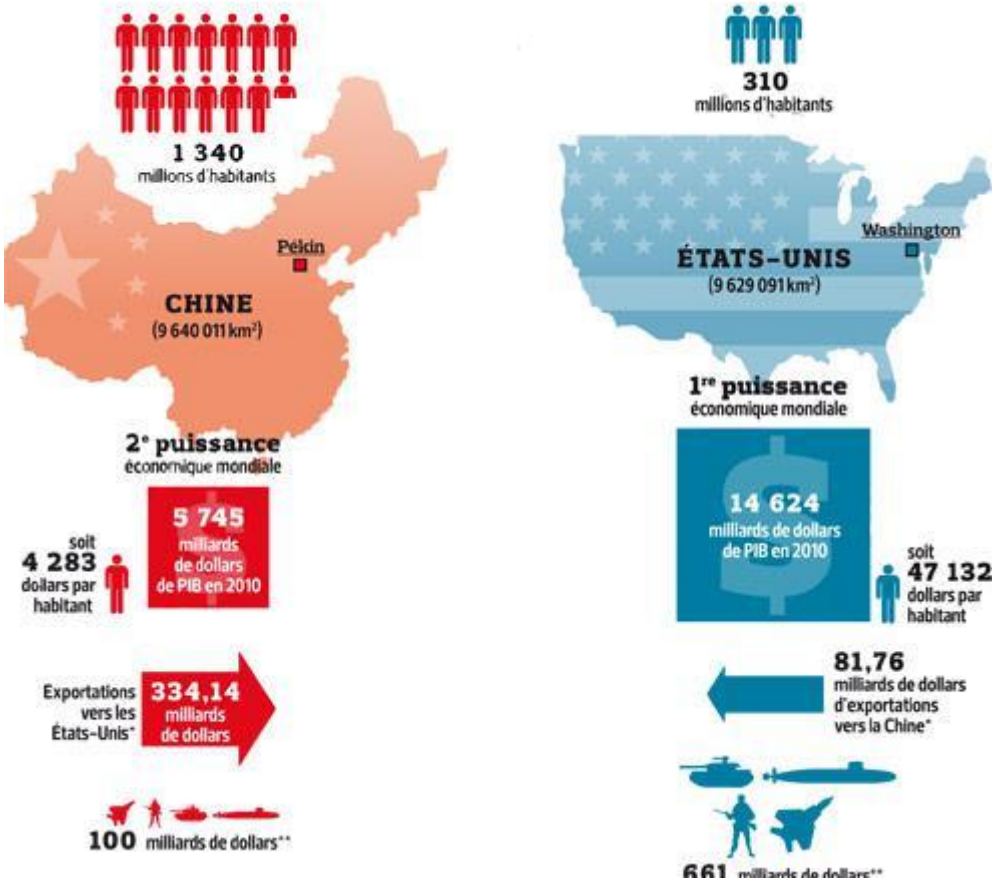

http://www.eric-laurent.com/article-chine-etats-unis-63334883.html

إحصائيات تبين المقارنة من حيث القوة العسكرية، عدد السكان و الدخل الفردي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1. اشبنجلر، اوزفالد. ***تدهور الحضارة الغربية.*** تر: احمد الشيباني بيروت: مكتبة الحياة.1964.
2. بريجنسكي، زبيغنيو. **رقعة الشطرنج الكبرى**. تر: امل الشرقي، د.د.ن، د.د.ن.1997.
3. بريمر، أيان. ***عالم بلا قيادة***. تر: فاطمة الذهبي بيروت: دار الفارابي، 2014
4. بوعزة، الطيب. ***نقد اللبرالية.*** د.ع.ن: دار المعارف الحكمية، 2008.
5. بوقارة، حسين. ***السياسة الخارجية***. الجزائر: دار هومة، 2012.
6. بيليس، جون. سميث، ستيف. ***عولمة السياسة العالمية.*** دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004.
7. تشومسكي. نعوم، ***النظام العالمي القديم والجديد.*** القاهرة: نهضة مصر، 2007.
8. جاك، مارتن. ***عندما تحكم الصين العالم***. تر: فاطمة نصر. القاهرة: مكتب سطور للنشر،2012.
9. حسن حسين، فوزي. **الصين واليابان.** بيروت: دار المنهل اللبناني ،2009.
10. الخياط، محمد مصطفى. ***الطاقة لعبة الكبار.*** د.ع.ن: طبعة سطور الجديدة، 2012.
11. دندن، عبد القادر. ***الصعود الصيني والتحدي الطاقوي.*** عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.
12. رزيق المخادمي، عبد القادر. ***قيادة "أفريكوم" الأمريكية.*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
13. الرهيمي، فلاح أمين. ***أمركة العالم وليس عولمته.*** بغداد: دار الكتب والوثائق، 2012.
14. رياض، محمد. ***الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا.*** د.م.ن: هنداوي للتعليم والثقافة.2012.
15. زايتس، كونراد. ***الصين: عودة قوة عالمية***. تر: سامي شمعون، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.
16. السحمراني، سعد. **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية.** بيروت: دار النفاس.2000.

17. سعيد نوفل، احمد وآخرون، ***التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية.*** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2014.

18. شلبي، أمين. ***أمريكا والعالم.*** القاهرة: عالم الكتب، 2005.

19. صبري، مقلد اسماعيل. ***العلاقات السياسية الدولية***. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

20. عبد الحي، وليد سليم. ***المكانة المستقبلية للصين.*** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.

21. عبد السلام، جمعة زاقود. ***الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن، 1998- 2011،*** د ع ن: د د ن، د س ن.

22. عرفة علي رضوان، عبير بسيوني. ***السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.*** القاهرة: دار النهضة العربية، د س ن.

23. عرفة محمد أمين، خديجة. ***الأمن الإنساني.*** الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2009.

24. عطوان، عباس،خضر. ***مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية.*** أبو ظبي**:** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

25. عودة، جهاد، ***النظام الدولي: نظريات وإشكاليات.*** د.ع.ن: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

26. غاي كار، ويليام. **أحجار على رقعة الشطرنج**. تر: سعيد جزائري د.ع.ن، د.د.ن، د.س.ن.

27. الغيطاني، إبراهيم. ***هل ستصبح الشراكة الاقتصادية عبر الهادي اتفاقية القرن الواحد والعشرين.*** القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2014.

28. غيل، بايتس. ***النجم الصاعد***. بيروت: دار الكتاب العرب،2009.

29. فوكوياما، فرانسيس. ***نهاية التاريخ وخاتم البشر***. تر: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

30. كيسنجر، هنري. ***النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ***. تر: فاضل جنكر بيروت: دار الكتاب العربي، 2014.

31. ليونار، مارك. ***فيم تفكر الصين***. تر: هبة عكام، الرياض: العبيكان للنشر، 2010.

32. محمود، مصطفى. **سقوط اليسار.** د.ع.ن: دار المعارف، ط2. 1991.

33. المدرسي، آية الله السيد هادي. ***التحديات الكونية ومتطلبات ترميم الحضارة.*** بيروت: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية،2009.

34. ميرشايمر، جون. **مأساة سياسة القوى العظمى.** تر: مصطفى محمد قاسم، الرياض: النشر العلمي والمطابع.2001.

35. ميشال بونيون، موردان. ***أمريكا المستبدة***. تر: حامد فرزات، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.

36. نافع، إبراهيم. ***الصين: معجزة القرن العشرين.*** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.

37. هارون، فرغلي. ***الإرهاب العولمي.*** د.ع.ن: دار الوافي للنشر، 2006.

38. هنتغتون، صامويل. ***صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي***. تر: طلعت الشايب، د.ع.ن، د.د.ن، ط.2، 1999.

39. واكيم، جمال. ***صراع القوى الكبرى على سوريا.*** بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط2، 2013.

40. يوشكا، فيشر. ***عودة التاريخ***. تر: هاني صالح الرياض: مكتبة العبيكان للنشر،2009.

2- المجلات والدوريات:

41. الصراع ينتقل من الشرق الأوسط إلى منطقة الباسفيك. دراسات وأبحاث"، ***مجلة العرب***، ع. 9552 ماي 2014.

42. كاطع علي، سليم. "مقومات القوة الأمريكية وأثره في النظام الدولي". ***مجلة السياسة الدولية***، ع.42. د.س.ن.

43. هودسون،مايكل. "الصعود الصيني والتراجع الأمريكي في الشرق الأوساط". حلقة نقاشية، ***مركز دراسات الوحدة العربية***، 2013/05/22.

44. ويلبورن،توماس. "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، المثلث الإستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية"، ***مجلة دراسات عالمية***. ع. 12 ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،1998.

3- المذكرات:

45. حذفاني. نجيم. ***العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون***. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام 2011/2010.

46. محمد قاعود، يحي سعيد. ***طروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد***. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014.

4- المواقع الالكترونية:

47. تقرير التنمية البشرية 2011، برنامج التنمية البشرية للأمم المتحدة، نوفمبر 2011، نقلا عن:
www.***un.org/ar/esa/dr/hdr11.shtml.***

48. جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية" نقلا عن: ***www.youtoub.com/watch ?***

49. الحرب العالمية الأولى أفرزت أمريكا كقوة عظمى نقلا عن:

www.*Makahnewspapaer,com/article/14121/Makah*/

50. محمد جديد، "الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب - نعوم تشومسكي"، نقلا عن:
www.universaltruth.wordpress.com

51. إبراهيم غرايبة، "الصين: هل تعود قوة عظمى عالمية؟"، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/

52. خديجة عرفة، "الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار"نقلا عن:
www.chinatoday.com.cn/arabic/2006n/0610/6.html

53. "هيئات دولية جديدة بقيادة صينية وتخبط أمريكي"، نقلا عن:

www.sasapost.com/translation/chinesegrand-strategy-and-americain-concers

54. تعهد جديد يعزز العلاقات الصينية الأمريكية في القرن الـ 21"، نقلا عن:

http://www.arabic.people.com.cn/31659/6628630.html

55. عمرو عبد الكريم، "مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية"، نقلا عن:

http://www.almoslim.net/node/85818 (25/04/2016

ثانيا: باللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)

a- Livres/books :

56. Boniface, Pascal**. Comprendre le monde**.Paris :Armand Colin ,2015.
57. Bonifas, Pascal. ***Le grand livre de la géopolitique.*** Paris : groupe eyrolles, 2014.
58. Bryzynski**,** Zbigniw. ***Le grand échiquier***. s.c.e : elochmayenne, 1997.
59. Cabestan, Jean pierre et autres. ***La chine et la Russie : entre convergence et méfiance.*** Paris : unicom 2008.
60. Chaliand, Gerard. ***Vers un nouvel ordre du monde.*** Paris : seuil, 2013.
61. Chomsky**,** Naom. **Dominer le monde ou sauver la planète ?** Paris : fayard, 2004.
62. Gazibo, Monda et Chantal, Roromme**. Un nouvel ordre mondial Made in china ?** Montréal : les presses de l'université de Montréal, 2011.
63. gipouloux, François. ***la chine du xxi siècle : une nouvelle superpuissance ?*** Paris : Armand colin 2005.

64. *Kaplan, Robber D.* ***the Revenge of geography.*** *Washington: random house. 2012.*
65. *Kaplon, Robert D.* ***Asia's cauldron.*** *Londres: Randomhouse, 2014.*
66. Kennedy, Paul. **Naissance et déclin des grandes puissances**, traduit par : Marie Aude et J.L Le brave. Paris : Petite Bibliothèque Payot 2004.
67. Nour, Amir. ***L'orient et l'occident.*** alger : alem elafkar, 2014.
68. *Rigaud, Pascal.* ***Les BRICS.*** *Paris : Bréal. Ed.2.2014.*
69. Roches**,** Jean Jaques. ***Théories des relations internationales***. Paris : Montchrestien, 4. ed, 2002.
70. Salama, Pierre. **Des pays toujours émergents ?** Paris : la documentation Française.2013.

b- **Revues/magazines** :

71. *dong, yong. "hegemonen on the offensive: chinese perspectives on US global strategy".* ***the academy of political science****, N.3, 2011.*
72. *Ekman, Alice. "China: Reshaping The Global Order".* ***European unnion Institut for Recuritey Studies****, N.39, July 2015.*
73. Hellendorff, Bruno. "la chine en Afrique survol des enjeux". ***Magazine groupe de recherche et d'information Sur la paix et la sécurité*** 13 décembre 2010.
74. *Pei, Manxin. "Asia's rise",* ***Foriegn Policy****, N.1112. July 2009.*
75. *Vu, Yuan. "global dominance and discontents one china and taiwan phenomenon",* ***the international studies association****, N.45, 20/03/2004.*

c- Sites :

76. ***www.econmonde.com/p/qui-sont-les- pays-emergents,html***

77. ***www.glossaire.international.com/pays/tous-termes/pays-emergent,html,***

78. ***www.aljazeera.net***

79. **French.Beingreview.com.cn/zt/mode75881.html**

فهرس
المحتويات

العـــنوان	الصـــــــفحة
ملخص الدراسة (باللغة العربية واللغة الفرنسية)	3-1
مقدمة	4
الفصل الأول: النظام الدولي بين: صعود وسقوط القوى الكبرى.	18
المبحث الأول: النظام الدولي.	18
المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي.	18
المطلب الثاني: التحديات الكونية للقوى الكبرى في النظام الدولي الحالي.	23
المبحث الثاني: صعود وسقوط القوى الكبرى.	27
المطلب الأول: صعود القوى الكبرى.	28
المطلب الثاني: سقوط القوى الكبرى.	31
الفصل الثاني: النظام الدولي بين الهيمنة الأمريكية وتنامي القوة الصينية.	36
المبحث الأول: الهيمنة الامريكية بعد الحرب الباردة.	37
المطلب الأول: ترسيخ الأحادية القطبية في ظل غياب قوة منافسة (موازية).	38
المطلب الثاني: آثار طروحات فوكوياما وهنتنغتون في السياسات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.	41
المطلب الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية المتّبعة للحفاظ على الهيمنة.	44
المبحث الثاني: التوجه العالمي للصين.	50
المطلب الأول: واقع القوة المتنامية للصين.	50
المطلب الثاني: الرهانات الجيو-استراتيجية للصين.	53
المطلب الثالث: تطوير علاقات الصين الخارجية.	56
الفصل الثالث: تفاعل العلاقات الأمريكية-الصينية وأثرها على النظام الدولي.	61
المبحث الأول: واقع توازن القوى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.	62

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني المتنامي	**62**
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الصينية لمواجهة النفوذ الأمريكي.	**65**
المبحث الثاني: النظام الدولي في ظل العلاقات الأمريكية-الصينية.	**69**
المطلب الأول: النظام الدولي في ظل علاقات أمريكية-صينية تعاونية.	**69**
المطلب الثاني: النظام الدولي في ظل علاقات أمريكية-صينية تصادمية.	**72**
الخاتمة	**77**
الملاحق	**81**
قائمة المراجع	**85**
الفهرسة	**93**